2024

التقرير السنوي

المصرف QIB

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

الرؤية، الرسالة، القيم	4
تقرير مجلس الإدارة	7
تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة	9
تقرير الأعمال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التصنيفات الإئتمانية الجوائز التي حصدها المصرف	11
تقرير الحوكمة	17
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	51
البيانات المالية	53

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

- النزاهة
- الشفافية
- العدل
- روح التعاون والعمل الجماعي
- الولاء والالتزام
- التميز

مجلس الإدارة

الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

السيد / عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة

السيد / ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخة / هنوف بنت ثاني بن فيصل بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد / ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات

السيد/ دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيديس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام، مجموعة المخاطر

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

السيد/سليم الحق
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات

تقرير مجلس الإدارة
كما في إلى إجتماع الجمعية العامة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني تقديم التقرير السنوي للمصرف للعام المالي 2024.

مع نهاية عام 2024، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أتحدث عن مسيرة المصرف المتميّزة والإنجازات الهامة التي حققها. إن أداءنا المالي هذا العام هو شهادة على استراتيجية المصرف القوية ومبادراته المبتكرة والتزامه الثابت بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا ومساهمينا والمجتمع. بالإضافة إلى النجاح المالي، تميّز عام 2024 بتطورات رائدة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية مع الإلتزام بالمبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG)، والشراكات القوية في قطاع الشركات.

نحن في المصرف، نعطي الأولوية لعملائنا من خلال وضع إحتياجاتهم في مقدمة عملياتنا. قمنا في عام 2024 بتعزيز أعمالنا الأساسية وتوسيع مصادر الإيرادات من خلال المنتجات والخدمات المبتكرة. وقد أدى تركيزنا على إعتماد التكنولوجيا، وتحسين التكلفة، والتركيز على العملاء إلى تحقيق صافي أرباح قياسية بلغت 4,605 مليون ريال قطري وجعله أحد البنوك الأكثر كفاءة في العالم. لقد حققنا نسب قوية للعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، مما وفر عوائد مجزية لمساهمينا وعزز ثقتنا في تحقيق الأهداف المستقبلية. تعد الميزانية العمومية المتوازنة والمتنوعة بمثابة حجر الزاوية في استراتيجيتنا، مما يمكننا من تلبية إحتياجات جميع قطاعات الإقتصاد القطري مع الإلتزام بممارسات صارمة لإدارة المخاطر، بما في ذلك دمج المبادئ البيئية والإجتماعية في سياساتنا الإئتمانية. ومع واحدة من أدنى معدلات التمويل المتعثر في قطر والمنطقة والزيادة المستمرة في تحوّل العملاء إلى القنوات الرقمية، حيث أن 99% من مجموع المعاملات أصبحت الآن ذاتية الخدمة والمساهمات الكبيرة من المبيعات الرقمية، أصبح المصرف معياراً للتميّز التشغيلي.

لقد واصلنا بالفعل قيادة الصيرفة الرقمية في قطر من خلال تقديم خدمات مبتكرة تعزز راحة العملاء وإمكانية الوصول إليهم. ومن بين أبرز إنجازات عام 2024، قمنا بتوسيع خدمات التحويل المباشر الخاصة بنا إلى وجهات جديدة، وقدمنا خدمة التحويل إلى المحافظ الدولية وخدمة التحويل للإستلام النقدي، مما يوفر تحويلات مالية فورية من خلال تطبيق جوال المصرف. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا "متجر السيارات" الأول من نوعه في قطر، مما أحدث ثورة في تجربة شراء السيارات من خلال دمج خاصية البحث عن السيارة وجميع تفاصيلها، إمكانية حجز تجربة قيادة، كما يتيح تأمين التمويل بشكل فوري. وتشمل التطورات الرئيسية أيضاً إطلاق إرشادات أعرف عميلك الإلكترونية e-KYC التي سمحت للمصرف باستقبال عملاء جدد رقمياً بالكامل، وإصدار الشهادات والكشوفات المختومة رقمياً، مما يعكس إلتزامنا بالتركيز على العملاء والتميز التكنولوجي.

وتماشياً مع رؤيتنا لدفع عجلة النمو المستدام، إتخذ المصرف خطوات هامة في إطار المبادرات البيئية والإجتماعية والحوكمة. وفي هذا العام، قمنا بإطلاق وديعة مستدامة جديدة وتعاونا مع رابطة سيدات الأعمال القطريات لتمكين المرأة في مجال الأعمال. علاوةً على ذلك، إنضممنا إلى شركة DHL Express قطر في برنامج GoGreen Plus الخاص بها، كما تعاونا مع مؤسسة إنجاز قطر لدعم تنمية المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الإعدادية. تؤكد هذه الجهود إلتزامنا بتوفير قيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة لدينا مع المساهمة في رفاهية المجتمع.
وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، واصل المصرف تعزيز الشراكات الإستراتيجية لتقديم حلول مبتكرة. لقد وقعنا إتفاقية هامة مع شركة إيداع لتوزيع الأرباح على مساهمي الشركات المدرجة في قطر وتعاونا مع مركز قطر للمال لتوفير حلول مصرفية سلسة للشركات المسجّلة.

في سبتمبر 2024، نجحنا في إصدار صكوك بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، مما يعكس ثقة المستثمرين العالميين في إستقرار المصرف وآفاق نموه.

وأخيراً، إلتزم المصرف بالإستثمار في موظفيه، حيث قدّم فريق التعليم والتطوير لدينا أكثر من 46,523 ساعة من التدريب مع مناهج متنوعة تعزز مرونتنا التنظيمية من خلال جلسات حول السياسات المنشورة والمخاطر التنظيمية وجوانب الإمتثال وإستمرارية الأعمال. واصلنا أيضاً بناء القدرات التنظيمية من خلال برامج إدارة المواهب والتقطير، مع توفير مسارات التقدم الوظيفي بوضوح والتزام تجاه موظفينا.

وبالنظر إلى السنة المالية 2024، فقد حقق المصرف تقدماً إيجابياً، مما عزز مكانته كأحد أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم. وبلغ إجمالي أصول المصرف 200.8 مليار ريال

تقرير مجلس الإدارة

كما في إلى إجتماع الجمعية العامة

قطري، كما بلغت ودائع العملاء 125.0 مليار ريال قطري، وبلغ إجمالي الدخل 11.7 مليار ريال قطري، وهو ما يمثل نمواً صحياً بنسبة 9.4% مقارنة بعام 2023. ويواصل المصرف إتباع سياسته المتحفظة حيث بلغت نسبة تغطية الديون المتعثرة 95% بنهاية عام 2024. وفي ضوء هذه النتائج المميّزة، حقق المصرف صافي أرباح عائدة لحقوق المساهمين بقيمة 4,605 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 7% مقارنة بعام 2023. وعليه، يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية إضافية بنسبة 55% للمساهمين من رأس المال المدفوع، أي بواقع 0.55 ريال قطري لكل سهم. ويصل إجمالي الأرباح النقدية خلال العام إلى 80% من رأس المال المدفوع، أي 0.80 ريال قطري للسهم الواحد.

وفي الختام، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لدعمهما وتشجيعهما المتواصل للقطاع المصرفي في دولة قطر.

والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، وأخص بالذكر مصرف قطر المركزي، على دعمهم المستمر لكافة عناصر النشاط المصرفي والإقتصادي. كما أود أن أشكر عملائنا والمستثمرين والمساهمين على ثقتهم وولائهم، وهيئة الرقابة الشرعية على دورهم المتميّز. وأختتم كلمتي بالإشادة والتقدير لجهود الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق العمل ، الذين حققوا نتائج متميزة ساعدت المصرف على تعزيز ريادته.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير والسداد للجميع.

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي
لمجموعة المصرف

مع نهاية عام 2024، ختم المصرف عاماً استثنائياً تتجلى فيه قوته وصلابته أكثر من أي وقت مضى، في انعكاسٍ لأدائه المالي القوي، وإنجازاته الاستراتيجية، ومرونته التشغيلية. وفي ضوء مراجعة مجلس الإدارة لنتائج عام 2024، واستعراض الخطط المستقبلية للعام 2025، نواصل المضي قدماً بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو مستدام، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وترسيخ ريادتنا في قطاع الصيرفة الإسلامية.

"لقد كان نجاحنا ثمرة رؤية استراتيجية واضحة، وتنفيذ منضبط، والتزام راسخ بوضع مصالح عملائنا ومساهمينا في قلب كل ما نقوم به. وبينما نمضي قدماً نحو المستقبل، نظل ملتزمين بتعزيز مكانتنا الريادية في الصيرفة الإسلامية من خلال الابتكار، والتميّز التشغيلي، والنمو المسؤول".

لقد شهد عام 2024 ارتفاعاً في صافي أرباح المصرف بنسبة 7% على أساس سنوي، ليصل إلى 4,605 مليون ريال قطري. كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6.1% ليبلغ 200.8 مليار ريال قطري بنهاية العام، مما يؤكد المسار التصاعدي لنمو المصرف المستدام. وبلغ إجمالي الدخل 11.7 مليار ريال قطري، محققاً نمواً بنسبة 9.4%، مدفوعاً بأداء تمويلي واستثماري قوي. وكذلك ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 3.4% لتصل إلى 125 مليار ريال قطري. ويتجلى التزام المصرف بالكفاءة التشغيلية من خلال نسبة التكلفة إلى الدخل التي تبلغ 17.0%، مما يجعله الأفضل على مستوى البنوك القطرية. كما حافظ على جودة أصوله القوية، مع تسجيل نسبة تمويل متعثر عند 1.86%، ونسبة تغطية بلغت 95%، مما يعزز قوته المالية واستقراره المؤسسي.

وما تزال قوتنا المالية تحظى بثقة وتقدير كبريات وكالات التصنيف الائتماني العالمية. ففي عام 2024، أكدت وكالة فيتش تصنيف المصرف عند درجة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبّتت وكالة موديز تصنيف الودائع طويلة الأجل عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأعادت وكالة كابيتال إنتليجنس التأكيد على تصنيف المصرف طويل الأجل عند "AA–" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتظل إدارة المخاطر الحكيمة ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، إذ ندمج إطار إدارة المخاطر في جميع العمليات التشغيلية، ما يضمن تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها بشكل استباقي. وقد أسهم التزامنا بالتمويل المتحفظ، وتنوع محفظتنا الاستثمارية، ومستويات السيولة القوية، إلى جانب أنظمة الإنذار المبكر المتقدمة، في ترسيخ مكانتنا بين البنوك الرائدة في قطر والمنطقة من حيث المرونة وجودة الأصول.

وعلاوة على النمو المالي، نواصل جهودنا المستمرة في إعادة تعريف التجربة المصرفية، حيث يستخدم أكثر من 83% من عملاء المصرف تطبيق الجوال الحائز على جوائز، ويتم إنجاز نحو 99% من المعاملات المالية عبر القنوات الرقمية.

وفي عام 2024، أطلق المصرف سلسلة من الابتكارات بهدف تعزيز تجربة العملاء، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتطوير عروضنا الرقمية. وشملت هذه المبادرات منتجات جديدة في مجال الدفع، وتطوير خدمات التحويلات الدولية، وتطوير مزايا تطبيق المصرف. كما أطلقنا متجر السيارات على تطبيق جوال المصرف، وعززنا قدراتنا الرقمية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات مخصصة للمنتجات، وإصدار الموافقات الائتمانية تلقائياً، والتحقق الرقمي من المستندات عبر تقنية التعرف الضوئي على الحروف (OCR). كما أطلقنا ميزة "خطة السداد المريح" لحاملي بطاقات الخصم. وتؤكد هذه الإنجازات ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وحرصنا على تقديم حلول سلسة ومبتكرة تركز على احتياجات العملاء.

كما حققت أنشطتنا المصرفية للشركات والمؤسسات أداءً قوياً خلال العام، حيث تم تعزيز المنصات الرقمية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء الشركات، وتوسيع حلول التمويل التجاري، وتعزيز محافظ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتظل الاستدامة في صميم عملياتنا، حيث يحكمها إطار قوي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يتماشى بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية مصرف قطر المركزي للاستدامة في القطاع المالي، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. خلال عام 2024. واصلنا دمج هذا الإطار في جميع جوانب استراتيجيتنا، وقرارات التمويل، وإدارة المخاطر لدينا. وشملت الإنجازات الرئيسية في هذا المجال إطلاق وديعة الشركات المستدامة المتوافقة مع الشريعة، لتمكين العملاء من دعم المشاريع المسؤولة بيئياً واجتماعياً؛ وتوسيع نطاق تمويل السيارات الخضراء للسيارات الكهربائية والهجينة؛ وتوقيع شراكة استراتيجية مع برنامج GoGreen Plus التابع لشركة DHL Express

تقرير الرئيس التنفيذي
لمجموعة المصرف لعام 2024

قطر بهدف تقليل الانبعاثات المرتبطة بالخدمات اللوجستية بنسبة تصل إلى 30%. ومن خلال هذه المبادرات، نواصل تقديم إسهامات ملموسة في مجالات الحماية البيئية، والتمكين المجتمعي، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وإلى جانب ذلك، نواصل استثماراتنا الاستراتيجية في رأس المال البشري وتحسين الكفاءة التشغيلية، ما يضمن تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة، وتعزيز مكانتنا التنافسية في السوق. فقد واصلنا الاستثمار في تطوير الكوادر، وترسيخ ثقافة الابتكار والتنوع والتعلم المستمر. ويظل موظفونا ركيزة أساسية في مسيرة نجاحنا، ونحن ملتزمون بتمكينهم لتحقيق التميز والريادة في مختلف مجالات أعمالنا.

وقد حظيت هذه الجهود بتقدير واسع النطاق، حيث نال المصرف خلال عام 2024 عدداً من الجوائز المرموقة التي تعكس قوة نموذج أعماله وريادته في القطاع المالي. ومن أبرز هذه الجوائز: جائزة "أفضل بنك في قطر" و"أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر" من مجلة "جلوبال فاينانس"، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في قطر" من كل من IFN وإيميا فاينانس، وجائزة "أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر" من جلوبال فاينانس، إلى جانب جائزة "البنك الرقمي للعام في قطر" من مجلة "ذا أسيت". وتؤكد هذه الجوائز مكانتنا الرائدة في الابتكار والتميز المصرفي وتجربة العملاء في قطر والمنطقة.

وبينما نرسم مسارنا نحو المستقبل، يظل المصرف ملتزماً بتحقيق طفرة في الصيرفة الإسلامية، ودفع عجلة الابتكار الهادف، وتحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. نمضي قدمًا بثقة، ملتزمين بالتميّز وتعزيز النمو المستدام، والإسهام في بناء مستقبل شامل يخدم عملاءنا ومساهمينا والمجتمعات التي نخدمها.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف

تقرير الأعمال

تقرير الأعمال

المصرف يرتقي بالخدمات المصرفية الإسلامية إلى آفاق جديدة في 2024

شهد عام 2024 تقدماً ملحوظاً لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) بفضل الأداء المالي القوي والتميز التشغيلي، والابتكار المستمر؛ حيث واصل المصرف التركيز على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز قدراته الرقمية، وتوطيد علاقاته مع العملاء، مما أدى إلى تحقيق قيمة مستدامة في مختلف عملياته.

كما حافظ المصرف على ريادته في القطاع المالي، محققاً نمواً ثابتاً مع الالتزام بممارسات إدارة المخاطر السليمة والامتثال التنظيمي. وقد مكّنته استراتيجيته الفعّالة من التكيف مع تغيرات السوق بالإضافة إلى تعزيز التزامه بالاستقرار والقوة المالية. وبفضل تركيزه القوي على التحول الرقمي، قدّم المصرف حلولاً مبتكرة عززت راحة العملاء وأمنهم وسهلت لهم الخدمات؛ كما أنه نجح في تبسيط عملياته وتوسيع عروضه المصرفية الرقمية لتصبح أكثر سلاسة وكفاءة من خلال توظيف التكنولوجيا المتقدمة.

وواصل المصرف بناء علاقات قوية مع عملائه من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم حلولاً مخصصة تدعم نمو الأعمال وتعزز دوره كشريك مصرفيّ يُعتمد عليه. كما أسهم التركيز على المبادرات الموجهة للعملاء وبرامج المكافآت المحسّنة في تعزيز التفاعل والولاء عبر قاعدة عملائه المتنوعة.

ومن خلال الإدارة المالية الحكيمة والالتزام بالممارسات المصرفية المسؤولة والمستدامة، حافظ المصرف على مكانته كمؤسسة تُسهم في تحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي إيجابي. وقد كان التكامل بين الكفاءة والابتكار والحوكمة الرشيدة عاملاً أساسياً في استمرارية نجاحه.

الأداء المالي وأداء السوق

واصل المصرف ترسيخ مكانته الريادية في القطاع المالي خلال عام 2024، محققاً نمواً مستداماً ومرونة استثنائية في بيئة سوقية متغيرة، وبلغ صافي أرباحه 4,605 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 7% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس قوته المالية والتزامه بتنفيذ أولوياته الاستراتيجية بفعالية. كما ارتفع إجمالي الأصول إلى 200.8 مليار ريال قطري، بنمو قدره 6.1 %، مما يؤكد قدرة المصرف على تحقيق القيمة من خلال محفظة متنوعة وإدارة مالية قوية.

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 3.4% لتبلغ 125 مليار ريال قطري، ما يعكس الثقة المتزايدة بقدرات المصرف من قِبل قاعدة عملائه الآخذة في التوسع. وبالحفاظ على نسبة التمويلات غير العاملة عند مستوى 1.85%، مع نسبة تغطية بلغت 95%، واصل المصرف تأكيد قوة إطار إدارة المخاطر لديه وحرصه على جودة الأصول.

كما تحسنت جودة محفظة التمويل بشكل ملحوظ، حيث شكّلت شريحة العملاء من المرحلة الأولى (Stage 1) نسبة 88.4% من إجمالي المحفظة مقارنة بـ 83.2% في العام السابق، وهو ما يؤكد تركيز المصرف على الإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان والتفاعل الفعّال مع العملاء.

وإلى جانب النمو المالي، عزّز المصرف مصادر إيراداته عبر مختلف قطاعات الأعمال، لضمان التنوع والنمو المستدام؛ وحقق نمواً قوياً في التمويل، حيث أسهمت قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بشكل كبير في الإيرادات.
وكذلك مكّنت السياسات المالية الحكيمة والاستراتيجية الاستشرافية المصرف من الاستفادة من الفرص بمجرد ظهورها مع الحد من المخاطر، مما يضمن تحقيق قيمة مستدامة للعملاء والمساهمين. وقد نالت هذه الجهود اعترافاً من كبرى وكالات التصنيف العالمية، التي ثبتت التصنيفات الائتمانية للمصرف في عام 2024، حيث منحت وكالة فيتش تصنيف "A"، وموديز "A1"، وكابيتال إنتليجنس "AA-"، جميعها بتوقع مستقر، مما يعكس قوة المركز المالي للمصرف وانضباطه في إدارة المخاطر.

خلال العام، وضع المصرف معايير جديدة عبر مؤشرات الأداء الرئيسية، مما يعكس قوة ميزانيته وانضباطه التشغيلي. وقد بلغ إجمالي المحفظة الاستثمارية 200.8 مليار ريال قطري، مدعوماً باستمرار نمو أنشطة التمويل والاستثمار. وبلغت محفظة التمويل 125.3 مليار ريال قطري، مسجلة نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي. واستمر المصرف في تحقيق أدنى نسبة تكلفة إلى دخل في القطاع المصرفي القطري عند 17.0%، مما يؤكد كفاءته التشغيلية الرائدة في السوق. كما حافظ على نسبة كفاية رأس مال قوية بلغت 20.9%، وهي أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، في حين بلغت نسبة التمويل إلى الودائع 94.5%، مما يدل على السيولة القوية والتوازن في التمويل. وتؤكد هذه المؤشرات ريادة المصرف في الكفاءة والمرونة والقوة المالية.

التحول الرقمي والابتكار

لقد أعاد المصرف تعريف التجربة المصرفية من خلال استراتيجيته الرقمية القوية، حيث قدّم ابتكارات تركز على راحة العملاء وأمانهم وسهولة وصولهم إلى الخدمات. **فتطبيق جوال المصرف** يتيح إمكانية فتح الحساب الفوري للمواطنين والمقيمين في قطر، دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وفي إطار التزامه بالاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي في قطر، طوّر المصرف **خدمة المدفوعات الفورية "فوراً"**، بما يتماشى مع مبادرات التحول الرقمي لمصرف قطر المركزي لتعزيز

تقرير الأعمال

الاقتصاد غير النقدي، بالإضافة إلى تعزيز **خدمات التحويل الفوري**، مما يتيح تحويلات دولية سريعة وآمنة وبتكلفة بسيطة. وبعد أن كانت الخدمة متاحة في نيبال والفلبين فقط، تم توسيعها لتشمل مصر والمملكة المتحدة وبنجلاديش والأردن وباكستان والهند.

كما تم تعزيز **خدمة التحويل إلى المحافظ الدولية الرقمية**، لتشمل الآن مصر والهند واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) إلى جانب نيبال والفلبين، مما يضمن شمولاً مالياً أوسع للمغتربين والعملاء الدوليين.

كما قام المصرف بدعم منظومته الرقمية للمدفوعات من خلال إطلاق **بطاقة الخصم الوطنية "هميان"**، وهي مبادرة من مصرف قطر المركزي تهدف إلى دعم مجتمع غير نقدي، وتيسير المعاملات المحلية بسلاسة وأمان. بالإضافة إلى ذلك، ساهم التحول الرقمي لبطاقات **الخصم** و**الائتمان** و**المدفوعة مسبقاً** في رفع مستوى الأمان عند إجراء المشتريات عبر الإنترنت، بينما تُسهم **ميزة AutoPay** في تبسيط عمليات سداد الفواتير المتكررة لخدمات فودافون وأوريدو وكهرماء وغيرها من الخدمات الأساسية.

أما في مجال التجارة الإلكترونية، يواصل **المتجر الإلكتروني** نموه، حيث يدعم الآن أكثر من 10,000 منتج عبر فئات رئيسية مثل الإلكترونيات والأجهزة المنزلية والعطور والملابس، مما يدعم راحة العملاء والعلامات التجارية القطرية.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق المصرف **متجر السيارات الإلكتروني**، الأول من نوعه في قطر، والذي يتيح للعملاء استعراض السيارات وتأمين التمويل مباشرة عبر تطبيق جوال المصرف.

وعزز المصرف منظومته الرقمية **بميزات مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي**، حيث يستفيد من تحليلات سلوك العملاء لتقديم توصيات مخصصة للمنتجات وتعزيز التفاعل معهم. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت **كشوف الحسابات والشهادات المختومة رقمياً** متاحة عبر تطبيق الجوال، مما أسهم في نمو بنسبة 26% في عدد مرات الدخول للتطبيق على أساس سنوي، وزيادة بنسبة 37% في عدد المعاملات.

وقد أسهمت هذه التطورات في تعزيز الإقبال على القنوات الرقمية بشكل كبير عبر جميع شرائح العملاء، حيث ارتفع عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الجوال بنسبة 18%. وأصبحت 46% من معاملات التمويل الشخصي و67% من مبيعات البطاقات الائتمانية الرقمية تُنجز عبر القنوات الرقمية. أما بالنسبة لعملاء الشركات، فقد نُفذ أكثر من 95% من التحويلات عبر القنوات المصرفية الإلكترونية، مما يعكس فعالية استراتيجية المصرف الرقمية في تطوير تجربة الصيرفة للأفراد والشركات على حد سواء.

ومن خلال هذه الابتكارات الرقمية، يواصل المصرف تعزيز تجربة العملاء، وتوسيع نطاق خدماته الرقمية، وترسيخ مكانته الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

الخدمات والحلول المصرفية للشركات

عززت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في المصرف ريادتها من خلال تقديم حلول مالية شاملة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائها من الشركات في مختلف الصناعات. ومن خلال تبني نهج متكامل في تمويل التجارة والخدمات المصرفية للمعاملات والتمويل البديل، رسخ المصرف مكانته كبنك مفضل للشركات في قطر، يوفر خدمات مصرفية سلسة وحلولاً مالية مُخصصة.

وكان العامل الرئيسي وراء هذا النجاح تعزيز الخدمات المصرفية للشركات عبر الابتكار الرقمي والتطوير الذي يركز على العملاء؛ وقد قادت **وحدة خدمات التميز المؤسسي** الجهود الرامية إلى تعزيز حلول الخدمات المصرفية للشركات من خلال تطبيق أ**نظمة إدارة النقد المتقدمة ومنصات الدفع الرقمي وخدمات التحويلات**، مما يضمن مستويات ألعى من الكفاءة والأمان. كما أسهم إطلاق خدمة **نقاط البيع** عبر الأجهزة الذكية (SoftPOS) وتطوير **الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات** في تسهيل المعاملات التجارية بشكل أكبر، في حين وفرت حلول التوفير المؤسسية الجديدة للعملاء مرونة مالية أكبر.

ومن خلال استكشاف فرص جديدة للإيرادات وطرح عروض مميزة باستمرار، يواصل المصرف التزامه بدعم نمو الأعمال من خلال حلول مصرفية إسلامية مبتكرة. كما تم تكريم المصرف على تميزه في عام 2024، حيث حصل على لقب "أفضل بنك للشركات وأفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر"، مما يعزز مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبفضل التزامه بتعزيز القدرات الرقمية، وتطوير نطاق الخدمات المؤسسية، وتعزيز الشراكات التجارية طويلة الأجل، يواصل المصرف دفع عجلة الابتكار والكفاءة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، مما يضمن نمواً مستداماً لعملائه، مع الحفاظ على ريادته في مجال التمويل الإسلامي.

تقديم القيمة للعملاء الأفراد

في هذا الصدد، يواصل المصرف التركيز على رضا العملاء من خلال تقديم حلول مبتكرة وتعزيز برامج المكافآت والتوفير. وقد شهد **برنامج مكافآت أبشر** توسعاً كبيراً، حيث أضيفت خيارات استبدال جديدة مع علامات تجارية عالمية في مجالات الأزياء والترفيه وأسلوب الحياة. وأصبح بإمكان العملاء الآن استبدال نقاط أبشر ضمن **برنامج الولاء الخاص بشركة الميرة** (مكافآت ميرة)، مما يجعل المشتريات اليومية مجزية، كما صارت نقاط أبشر قابلة للاستبدال مباشرة عبر **المتجر الالكتروني**، مما يتيح وصولاً سلساً إلى مجموعة واسعة من المنتجات.

كما حقق **حساب التوفير مِسك** إنجازات جديدة في عام 2024، حيث قدّم أكبر مجموعة جوائز في قطر بقيمة 17.4 مليون ريال قطري. وشهدت النسخة الثامنة من البرنامج انضمام تقديم ست

تقرير الأعمال

رابحين جدد بالجائزة الكبرى جدد، مما يعكس التزام المصرف بمكافأة عملائه بطرق مميزة وتعزيز ثقافة الادخار.

وفي السياق ذاته، تم تطوير حلول الدفع لتوفير راحة أكبر للعملاء، حيث يتيح إطلاق **خدمة "فوراً" للتحويل الفوري** إجراء المدفوعات بسرعة وسهولة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم **ميزة طلب الدفع**، التي تمنح العملاء مزيداً من التحكم في مدفوعاتهم وتسهل إجراء المعاملات المالية بسلاسة.

وأظهرت مؤشرات نمو القنوات الإلكترونية في المصرف زيادة تفاعل العملاء، حيث تم تسجيل ارتفاع بنسبة 18% في عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الجوال، بينما نمت المعاملات المالية الشهرية بنسبة 31%. كما ارتفعت المعاملات غير المالية بنسبة 22%، وزادت تحويلات SWIFT بنسبة 17%، فيما شهدت معاملات QATCH قفزة بنسبة 38%، مما يعكس الإقبال المتزايد على الحلول المصرفية الرقمية.
من خلال هذه التطورات، يواصل المصرف تعزيز ولاء العملاء، وزيادة التفاعل، وتقديم حلول مبتكرة تعيد تعريف الخدمات المصرفية الإسلامية في قطر.

الكفاءة التشغيلية والتميز التكنولوجي

مكّنت البنية التحتية القوية في التكنولوجيا والتميز التشغيلي المصرف من تعزيز الكفاءة والأمان وتجربة العملاء بشكل مستمر؛ فقد تم توسيع نطاق **خدمات التحويل المباشر** ليشمل، إلى جانب نيبال ومصر والفلبين، كلاً من المملكة المتحدة وبنجلاديش والأردن وباكستان والهند، مما عزز قدراته في مجال التحويلات الدولية.

وقد لعب الفريق التقني دوراً محورياً في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للمصرف من خلال تقديم حلول متطورة تعزز تجارب الخدمات المصرفية الرقمية، حيث تم إطلاق عدة ميزات رئيسية في عام ٢٠٢٤، من بينها **المتجر الإلكتروني للسيارات**، الذي يوفر تجربة سلسة ومتكاملة لشراء وتمويل السيارات، بالإضافة إلى **توسيع نطاق خدمة التحويل المباشر** لدعم الحوالات الدولية السريعة والآمنة؛ كما عزز إطلاق **تحويلات المحفظة الرقمية** إلى مصر والهند) UPI (ونيبال والفلبين حلول الدفع عبر الحدود بشكل أكبر. ولتعزيز راحة العملاء، أطلق المصرف **خدمة Auto Pay "الدفع التلقائي"** التي تتيح سداد الفواتير تلقائياً لشركات فودافون وأوريدو وكهرماء، كما تم تطوير عمليات تحويل الأموال لتعزيز تجربة المستخدم في المعاملات الرقمية. وأصبح بإمكان العملاء الآن الوصول إلى **الكشوف والشهادات الرقمية** فوراً عبر الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول، مما يلغي الحاجة إلى زيارة الفروع. بالإضافة إلى ذلك، أسهم تنفيذ **نظام QCSD (شركة قطر للإيداع المركزي) لمدفوعات الأرباح** في تبسيط عملية توزيع الأرباح للشركات والأفراد.

كما استثمر المصرف بشكل كبير في البنية التحتية التقنية، بما في ذلك تطوير **واجهة برمجة التطبيقات (API Gateway)** واعتماد **ممارسات DevOps**، مما عزز من كفاءة الأنظمة وسرعة الاستجابة.

وانعكست جهود تعزيز الكفاءة التشغيلية في زيادة سنوية بنسبة 23% في حجم المعاملات، مما أسهم في تسريع الإجراءات وتعزيز الأتمتة. كما تم تخصيص **مكتب خدمة حصري** لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات "التميّز"، لتقديم الدعم وتوفير تجربة مصرفية استثنائية.

وفي ذات الإطار، واصلت مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات قيادة مسيرة التحول الرقمي، وتعزيز المرونة وضمان النجاح طويل الأمد من خلال مبادرات مثل تطوير المهارات ومواءمة الاستراتيجيات وبرنامج الابتكار القائمة على التحفيز والمكافآت. كما أسهم تقديم **تدريب Six Sigma** لفرق العمليات وتكنولوجيا المعلومات في ترسيخ ثقافة التطوير المستمر للعمليات، مما عزز التميز التشغيلي بشكل أكبر.

وبفضل هذه التطورات الاستراتيجية، يواصل المصرف ريادته في الابتكار التقني وتحسين العمليات، مما يضمن تقديم حلول مصرفية متطورة وآمنة ومواكبة للمستقبل.

إدارة المخاطر والامتثال

لعبت إدارة المخاطر في المصرف دوراً محورياً في تعزيز مرونة المصرف والامتثال التنظيمي واستراتيجيات الحد من المخاطر طوال عام 2024. ففي ظل التطورات المستمرة في الظروف الاقتصادية العالمية، تبنى المصرف نهجاً منضبطاً في إدارة المخاطر، مما أسهم في ضمان الاستقرار المالي، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز التدابير الأمنية في جميع جوانب العمليات المصرفية.

وقد شهد **إطار إدارة مخاطر الائتمان** تطورات كبيرة، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في جودة محفظة التمويل، وارتفعت نسبة العملاء في المرحلة الأولى من إجمالي المحفظة إلى 88.4% بنهاية العام، مقارنة بـ 83.2% في عام 2023، مما يعكس جودة ائتمانية قوية وضوابط صارمة في عمليات التمويل. كما أسهمت الإدارة الفعالة للمتأخرات والتحصيلات في الحفاظ على نسبة الأصول التمويلية غير العاملة عند 1.85%، وهي نسبة أقل بكثير من متوسط السوق البالغ أكثر من 3.5%. كما برزت قدرة المصرف على تقليل الخسائر وتعظيم عمليات الاسترداد من خلال تسوية الأصول المتعثرة بنجاح، بما في ذلك اتفاقية تسوية تمويل كبرى في السعودية وتقليص استراتيجي للتعرض في جيرسي. إلى جانب ذلك، تمت أتمتة العمليات وتحسين تدفقات العمل لتعزيز كفاءة مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها.

ومع تزايد اعتماد المصرف على **الحلول الرقمية**، ظلت كلٌّ من **المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات** على رأس الأولويات، فتبنّى المصرف مبدأ "**الأمان في التصميم**" لتعزيز حماية العلامة التجارية عبر الإنترنت وتطوير إجراءات الأمن السيبراني، مما يضمن بيئة مصرفية آمنة للعملاء والموظفين. كما شملت التدابير الوقائية توسيع نطاق **حلول الكشف والاستجابة لنقاط**

تقرير الأعمال

النهاية (EDR)، وتعزيز **أمن الحوسبة السحابية**، وإجراء **اختبارات اختراق شاملة** ضمن استراتيجيته الدفاعية الاستباقية. بالإضافة إلى ذلك، عزّز المصرف التزامه بحماية البيانات ومنع الاحتيال عبر تنفيذ المرحلة الأولى من **نظام متقدم لإدارة الاحتيال**، الذي يعتمد على تحليلات مدعومة بالذكاء الاصطناعي وبروتوكولات أمنية متعددة المستويات، لرصد الأنشطة الاحتيالية ومنعها بفعالية.

وقد قدمت الوحدة القانونية مزايا محسّنة ضمن النظام القانوني للمصرف، مما أسهم في تبسيط إدارة وتقرير المخاطر القانونية. وقد أدى هذا النظام إلى تسريع حل الحالات، مما أسفر عن تحقيق معدلات تحصيل مرتفعة وتحسين شامل في جودة المحفظة. كما حافظ المصرف أيضاً على التزاماته بتقارير المخاطر والامتثال، مما ضمن تسليم التقارير التنظيمية الخاصة المطلوبة من مصرف قطر المركزي في الوقت المناسب؛ ومن خلال الالتزام بهياكل التقارير الصارمة والجداول الزمنية للامتثال، أكد المصرف مجدداً التزامه بالشفافية والحوكمة والمواءمة التنظيمية.

من خلال نهجها الاستراتيجي في تخفيف المخاطر، والمرونة التشغيلية، والامتثال، لعبت **مجموعة إدارة المخاطر** دوراً حاسماً في تعزيز الإطار العام لإدارة المخاطر بالمصرف. ومن خلال الحفاظ على ضوابط صارمة، والاستثمار في الأمن الرقمي، وتحسين استراتيجيات مخاطر الائتمان، يواصل المصرف بناء بيئة مصرفية قوية ومستدامة ومهيأة للمستقبل.

تطوير المواهب والتقطير

يواصل المصرف التزامه بتعزيز أداء القوى العاملة من خلال **برامج تدريبية شاملة، وتنمية الكفاءات، ومبادرات مهنية منظمة ومدروسة**؛ كما يحرص المصرف على تنفيذ استراتيجيات تطوير الأفراد ذات المستوى العالمي بما يتماشى مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال.

وقد شهد عام 2024 تركيز المصرف على بناء قدراته التنظيمية وتعزيز مشاركة موظفيه من خلال برامج تدريبية متخصصة تعتمد على الكفاءات. وقد خضع أكثر من 150 موظفاً من ثمانية أقسام لعملية تقييم وفقاً **لإطار كفاءات المصرف**، مما أدى إلى صياغة خطط فردية تهدف إلى استثمارات الإمكانات ومواءمة الأهداف التنظيمية والتخطيط للتعاقب الوظيفي.

كما دعم المصرف ثقافة التعلم وتبادل المعرفة بكفاءة، حيث تم تقديم 87% من جميع البرامج التدريبية داخلياً، حيث استغل الخبرات الداخلية لتطوير مهارات الموظفين وتقليل التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق **مكتبة UDEMY المعرفية**، مما وفر فرص تعلم مرنة حسب الحاجة، وساهم في تعزيز التطوير المهني المستمر.

وقام المصرف أيضاً بتوحيد **الشهادات المهنية** عبر الأقسام الرئيسية، محققاً نسبة 100% من الشهادات في أربع مجالات أعمال، مع وجود خطة توسعية تشمل ستة أقسام أخرى في عام 2025. وقد أسهم التركيز على تعزيز موارد التدريب في هيكلة الدورات التدريبية، مما يضمن برامج تعلم أكثر تحديداً مع زيادة المشاركة والحفاظ على كفاءة التكاليف.

وتماشياً مع استراتيجيته لتعظيم أثر التعلم مع تحسين التكاليف، نجح المصرف في تقليل التكلفة الإجمالية لتصميم وتقديم التدريب. وقد تحقق ذلك من خلال خفض التكلفة الوحدة التدريبية، وزيادة كفاءة البرامج، وتحويل الدورات الحالية إلى جلسات أكثر تركيزاً وأقصر زمناً. بالإضافة إلى ذلك، وسّع المصرف نطاق تدريبه ليشمل الاحتياجات التعليمية غير المخططة، مع الالتزام بالميزانية التشغيلية المعتادة (BAU)، مما أدى إلى تقديم المزيد من البرامج وتعزيز تطوير القوى العاملة دون زيادة التكاليف الإجمالية.

وفي عام 2024، قدم المصرف ما مجموعه 46,523 ساعة تدريبية، شملت مجالات حيوية مثل الالتزام بمكافحة غسل الأموال، والخدمات المصرفية الإسلامية، والمرونة التشغيلية، والأمن السيبراني، ومنع الاحتيال. كما عزز المصرف التزامه بالتقطير، حيث ارتفع عدد المتدربين في برنامج المصرفي الناشئ من 25 إلى 32، في حين زادت أعداد الطلاب المستفيدين من الرعاية الأكاديمية 37 إلى 44، مما يعزز دوره في تطوير المواهب المحلية وبناء قادة المستقبل في القطاع المصرفي.

ومقارنة بالعام السابق، ارتفع عدد المشاركين في البرامج التدريبية من 28,300 إلى 29,394، مما يعكس استمرار استثمار المصرف في تطوير الموظفين. كما نما عدد البرامج والفصول الدراسية المقدمة من 190 إلى أكثر من 260، مما يدل على اتساع نطاق فرص التعلم، كما تم تلبية طلبات التدريب بنسبة 100%، مما يضمن حصول الموظفين على الموارد اللازمة لتطويرهم.

وفي عام 2024 أيضاً، وبالتوازي مع تعزيز كفاءة التدريب، حافظ المصرف على بيئة تعليمية متميزة، حيث تم تقديم 46,523 ساعة تدريبية. وتأتي هذه المبادرات لإعداد فريق عمل محترف ومرن يتميز بأداء عالٍ، مما يضمن توافق تطوير الكفاءات مع الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للمصرف، مع ضمان إعداد الموظفين بكل ما يلزم لقيادة مستقبل الخدمات المصرفية الإسلامية.

ريادة مستقبل الخدمات المصرفية الإسلامية

استناداً إلى إنجازات عام 2024، يحتل المصرف مكانة ريادية في الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تعزيز موقعه عبر تحقيق نمو مستدام، وتشجيع الابتكار، وتحسين تجارب العملاء، مع تركيز واضح على التحول الرقمي المدفوع بالتكنولوجيا، والكفاءة التشغيلية، والممارسات المصرفية المسؤولة، ليظل المصرف ملتزماً بتقديم قيمة طويلة الأمد وتعزيز حضوره في السوق.

وفي عام 2025، يواصل المصرف الاستفادة من أحدث الحلول الرقمية لتقديم تجارب مصرفية سلسة. ومن خلال توسيع **خدماته القائمة على الذكاء الاصطناعي**، وتعزيز **أطر الأمن السيبراني**، و**قدرات الأتمتة**، في سعي حثيث إلى تبسيط

تقرير الأعمال

العمليات وزيادة تفاعل العملاء. كما سيسهم **دمج تحليلات البيانات المتقدمة** و**أدوات تقييم المخاطر في الوقت الفعلي** في تقوية عملية اتخاذ القرار وتعزيز تدابير منع الاحتيال.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل المصرف دمج مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطته، تعزيزاً لالتزامه بالممارسات المصرفية المسؤولة وتحقيق القيمة طويلة الأجل. وسيعمل المصرف على توسيع **محفظته في مجال التمويل الأخضر**، وتعزيز **مبادرات الشمول المالي**، وتوجيه عملياته بما يتماشى مع **المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة**، وذلك انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030. وستوجّه هذه الأولويات جهود المصرف للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ستظل الكفاءة التشغيلية والالتزام التنظيمي محورين رئيسيين في استراتيجية المصرف؛ حيث يعمل على تعزيز **أطر الحوكمة وإدارة المخاطر**، بما يضمن التوافق مع أفضل الممارسات الدولية. كما ستدعم **الاستثمارات في التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي** تعزيز كفاءة الإجراءات وتقليل التكاليف، مما يدعم الالتزام بالمرونة المالية.

وبينما يعزز المصرف حضوره في الخدمات المصرفية الرقمية ويطرح عروضه للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يواصل التركيز على تطوير حلول ترتكز على العميل، وتوسيع مجموعة منتجاته، وتعميق الشراكات الاستراتيجية. وستضمن هذه الجهود بقاء المصرف في طليعة الابتكار في الخدمات المصرفية الإسلامية، مقدماً حلولاً مالية متفوقة مع الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والتشغيلية.

وبفضل هذه الأسس الثابتة والرؤية الواضحة، والالتزام الراسخ، يحتل المصرف موقعاً متميزاً يؤهله لصياغة مستقبل الخدمات المصرفية الإسلامية، ووضع معايير جديدة في مجالات الابتكار والاستدامة والتميز.

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

المقدمة:

يسعى المصرف لتبني أفضل معايير الممارسات العالمية لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية رقم 8 لعام 2021 وتعديلاته ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويأتي سياق هذا التقرير لتحقيق الإمتثال للمتطلبات التنظيمية وتأكيد على إلتزام المصرف بجميع مبادئ الحوكمة فيما يخص الشفافية والإفصاح التي تؤدي إلى نتائج إيجابية تقع في صالح عملاء ومساهمي وجميع أصحاب المصالح مع المصرف.

بالإضافة إلى إعداد إطار الحوكمة لتحقيق أعلى معايير الإستدامة والمسؤولية وأيضاً المساءلة والشفافية على جميع المستويات، حيث تتضمن إرشادات واضحة ومفصلة للهيكل التنظيمي للمصرف ونقطة التواصل مع المساهمين وصلاحيات وآليات إتخاذ القرارات مع أصحاب المصالح.

حيث تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والإفصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، يلتزم المصرف بتطبيق أعلى معايير الحوكمة من خلال إرساء المبادئ الآتية:

- مبدأ الشفافية: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف متمثلًا في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وجميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الإستثمار النزيه في السوق.

- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها: ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وبيان المسؤولية الإجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

- مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواءًا بسواء.

نطاق تطبيق الحوكمة والإلتزام بمبادئها

المادة (2) والمادة (3)
نطاق التطبيق

يلتزم المصرف بجميع مبادئ وأحكام هذا النظام، وإدخال ما يلزم من تعديلات على النظام الأساسي وعلى هيكله التنظيمي بالإضافة إلى التأكيد من أن سياسة الحوكمة مطبقة، وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بالإضافة إلى نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المادة (4)
تقرير الحوكمة

يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح مصرف قطر الإسلامي عن مدى الإلتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه، حيث يقوم المجلس بضمان الإلتزام لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها مايلي:

1. الإجراءات التي إتبعها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
2. فيما يخص عام 2024 لم يتعرض المصرف لأي غرامات من قبل هيئة قطر للاسواق المالية قد تنتج من عدم إلتزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
3. الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
4. الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
5. أعمال اللجان وعدد إجتماعاتها وتوصياتها.
6. تحديد المخاطر.
7. تقييم أداء المجلس.
8. الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه لا يوجد خلل في تطبيق نظم الرقابة الداخلية بشكل جزئي أو كلي يؤثر على الأداء المالي للمصرف.
9. الإفصاح عن مدى إلتزام المصرف بالقواعد والشروط التي

تحكم الإفصاح والإدراج في السوق حيث يمتثل المصرف لتعليمات بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح والإدراج.

10. لاتوجد دعاوى قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف، حيث أن القضايا المنظورة في المحاكم تندرج تحت الأعمال الإعتيادية للبنوك ولا توجد قضايا جوهرية قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.
11. الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».
12. بلغ عدد التظلمات والشكاوي ما يقارب 2589 والمقترحات 154 حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.
13. يتم الإفصاح عن مكآفات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم 30 و 36).

المجلس

المادة (5)
الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

يحرص المصرف على أن يضم المجلس أعضاء من نطاق واسع من التخصصات والمهارات بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة البنك، والتخطيط الاستراتيجي، والإتصال والتواصل والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفهم للتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والبيئة القانونية والرقابية، بحيث يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، وتفادي أي تضارب للمصالح يؤثر على حياديته وإستقلاليته، وتنطبق الشروط التالية على أعضاء المجلس:

1. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
3. أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي ويستثنى من ذلك الأعضاء المستقلين.
4. أن يكون لدى عضو المجلس الملاءة المالية المناسبة للقيام بواجباته بأمانة وموضوعية وألا يكون قد سبق إشهار إفلاسه أو تعثره في سداد ديونه وتسبب في خسائر للمؤسسات المالية أو سبق عزله من قبل المصرف أو أي سلطة إشرافية أخرى.

5. لا يجوز لأي عضو سواءً كان شخصًا طبيعياً أو معنوياً أو من يمثله، أن يشارك في عضوية أكثر من بنك أو يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة على ألا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح.

و قد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

المادة (6)
تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجب أن يتكون المجلس من عدد لا يقل عن ٩ أعضاء، ولا يزيد عن ١١ عضواً، ويتعين على المجلس تحديد المرشحين وفقاً لشروط محددة، ووضع خطة مناسبة للإحلال بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المجلس.

ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف، ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس.

ورئيس المجلس ليس من الأعضاء التنفيذيين ولا يمارس أي مهام تنفيذية في البنك ولا يشارك في أي من لجان المجلس.

تقرير الحوكمة

الهيكل التنظيمي

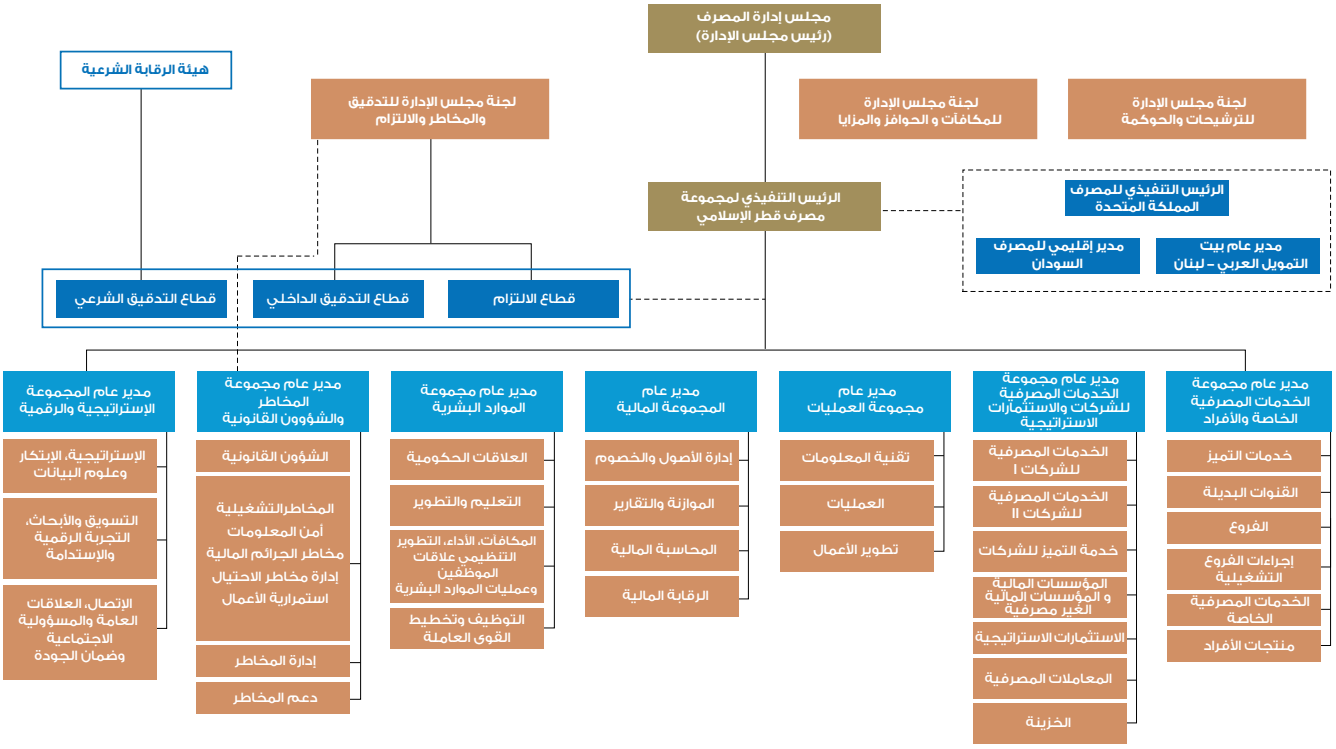

مجلس إدارة المصرف

كما في 31 ديسمبر 2024، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسـم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	107,580,776	%4,55
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	3,250,000	%0,14
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11
السيد /عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,506,360	%0,11
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	3,853,880	%0,16
السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة ويمثل شركة الزبارة للإستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11
الشيخ/ خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني ويمثل شركة النماء لأعمال الصيانة والخدمات	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	11,600,000	%0,49
الشيخ/ جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني عن شركة الفيصل الدولية للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,554,541	%0,11
الشيخة/ هنوف بنت ثاني بن فيصل بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – مستقل	لايوجد	--
السيد/ ناصر عبدالله سعد آل محمود الشريف	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – مستقل	لايوجد	--

تقرير الحوكمة

الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الادارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ يونيو 2004، تولى الشيخ جاسم منصب رئيس مجلس الإدارة منذ أبريل 2005. تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقى مجموعة من دورات التدريب في القيادة. وشغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة كريديت سويس غروب ايه جي (Credit Suisse Group AG) وكريديت سويس ايه جي(Credit Suisse AG)، زيوريخ من أبريل 2010 حتى أبريل 2017. يرأس أيضاً مجلس إدارة 'QInvest' أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، شركة ملاحة القطرية (ملاحة) وشركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، كما أنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة كيوتيرمنلز.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996، عضواً في لجنة المكافآت والحوافز والمزايا. نال درجة البكالوريوس في الإقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1982، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام 2002، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى 2008، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من 2001 حتى 2005، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دار الشرق.

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ عام 1996، عضواً في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام ، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام 1977، كما حصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1983، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام 2002 حتى 2005. تفرغ بعد ذلك لأعماله الخاصة، بالإضافة إلى مسؤولياته بالمصرف.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996 وعضواً في لجنة المكافآت والحوافز والمزايا في المصرف ، نال السيد/ عبدالرحمن عبدالله آل عبدالغني درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ويمتلك خبرة واسعة في إدارة الأعمال. شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية، وهو المساهم الرئيسي في مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وإخوانه، التي تمثل مجموعة شركات تويوتا للسيارات في قطر منذ عام 1960؛ ويشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني ناصر وإخوانه التي تعمل في عدة مجالات في قطر وخارجها. كما يشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة شركة المختار للمقاولات والتجارة. وهو أحد مؤسسي الشركة المتحدة للتنمية والتطوير العقاري (UDC)، التي تأسست عام 1999 وشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة حتى عام 2021. كما شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة ميدكو.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996، وعضواً في لجنة المكافآت والحوافز والمزايا في المصرف، حاصل على درجة بكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له أن شغل موقع رئيس مجلس إدارة شركة عقار. وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في عدة شركات، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 2005، وعضواً في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام ، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا. يشغل السيد عبدالله العيدة حالياً منصب المدير العام للعديد من الشركات التي تعمل في الاستثمار العقاري، التجارة والتجزئة. يملك تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة نادي السيلية الرياضي.

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ مارس 2008، ويرأس لجنة المكافآت والحوافز والمزايا، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة كما يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات

تقرير الحوكمة

التحويلية منذ عام 1993. بالإضافة إلى عضويته في مجلس الشورى منذ عام 1995، شغل أيضاً عضوية الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ/ خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

الشيخ خليفة هو عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة، وحاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة وستمنستر في المملكة المتحدة. ويشغل الشيخ خليفة منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة، حيث يساهم بخبرته ورؤيته في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، قد شغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة ميديكير و بنك قطر الدولي الاسلامي في وقت سابق ، وهو مؤسس وقف الشيخة موزة جاسم آل ثاني.

الشيخ/ جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

الشيخ جاسم هو عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والحوكمة، وحاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ستراتفورد بولاية فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما درس في جامعة كارنيجي ميلون في الدوحة، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة الفيصل الدولية للاستثمار في الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الشيخ جاسم بدور رئيسي في مراجعة الحوكمة وترتيبات التمويل وفرص تطوير الأعمال في شركة الفيصل القابضة.

الشيخة/ هنوف بنت ثاني بن فيصل بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي ومستقل)

الشيخة هنوف عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023، كما أنها ترأس لجنة الترشيحات والحوكمة. وتتمتع الشيخة هنوف بخبرة وكفاءة عالية وتشغل في الوقت الحالي منصب مديرة بجهاز قطر للاستثمار، الذي يعد أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم. وشغلت خلال مسيرتها المهنية عضويات مجالس إدارة عدد من المؤسسات ومنها مجموعة الخطوط الجوية القطرية واللجنة الاستشارية للمستثمرين بصندوق الخدمات المالية العالمية التابع لمجموعة كارلايل، إضافة إلى ترأسها لشركة كيو كاليفورنيا القابضة. الشيخة هنوف حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية تيبر للأعمال بجامعة كارنيجي ميلون.

السيد/ ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي ومستقل)

يشغل السيد ناصر منصب عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 ويتولى رئاسة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام ، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية من جامعة جورج واشنطن، وشهادة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة هيوستن. إكتسب خبرة كبيرة في القطاع المصرفي، الاستثمار، والخدمات الاستشارية وتمويل المشاريع من خلال شغل مناصب قيادية في العديد من البنوك الدولية والمحلية. كما أسّس السيد ناصر آل محمود شركة وايز للاستشارات وهو رئيسها التنفيذي. وإلى جانب إنجازاته المهنية، شغل السيد ناصر آل محمود عضوية مجلس الإدارة وعمل في لجنة الاستثمار في شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)، والعديد من صناديق إدارة الأصول في كيو إنفست.

كما يتألف فريق الإدارة التنفيذية من:

مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة. الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية . تتكون الإدارة التنفيذية من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرة ومؤهلات عالية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد/ طارق يوسف فوزي	مدير عام الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ دوراي أناند	مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ راكيش سنجافي	مدير عام مجموعة المخاطر
السيد/كونستانتينوس كونستانتينيدس	مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية
السيد/ جورانج هيماني	مدير عام المجموعة المالية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ سليم الحق	مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات
السيد / محمود الغزاوي	رئيس قطاع التدقيق الداخلي
السيد/ وارف كنعان	رئيس قطاع الإلتزام

السيد /باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل السيد باسل جمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف منذ فبراير 2013 ، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في القطاع المصرفي والمالي. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة QIB - UK، وعضو مجلس إدارة كيو إنفست. بدأ خبرته العملية في البنك التجاري الدولي (بنك تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام 1990 واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحدة بمملكة البحرين منذ عام 2001 وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة

تقرير الحوكمة

وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي – قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من 2004 الى 2009. وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد – المجموعة المصرفية.

السيد/ طارق يوسف فوزي
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

السيد/ طارق فوزي هو مدير تنفيذي مصرفي يتمتع بخبرة دولية واسعة تزيد عن 37 عاماً في عدة دول، و خاصة في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار والخزينة حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد شغل طارق مناصب عليا في مجالات عدة منها خدمات الشركات والأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، واستثمارات الخزينة والإدارة الإقليمية. انضم طارق إلى المصرف في سبتمبر 2014 مديراً عاماً لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وتم تعيينه بمنصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات و الإدارة الدولية في عام 2016. قاد طارق التحول الرقمي في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على صعيد مختلف المجالات و الأسواق، والتي كانت بمثابة شهادة على النقلة الرقمية المتنامية للمصرف في المنطقة. طارق حاصل على درجة البكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى شهادات اخرى من جامعات دولية وكليات إدارة الأعمال.

السيد/ دوراي أناند
مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد

لدى السيد/ أناند ما يزيد عن عشرين عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. عمل مع سيتي بنك لمدة 11 عاماً، ومع مصرف الراجحي 8 سنوات، قبل أن ينضم للمصرف في عام 2011.

السيد/ راكيش سانجافي
المدير العام لمجموعة المخاطر

السيد/ راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بخبرة 34 عاماً في العمل لدى شركات المحاسبة "الأربعة الكبار" (4 Big) وغيرها من البنوك في منطقة الشرق الأوسط والهند، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست آند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام 2013، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من 10 أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيدس
مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية

لدى السيد/ كونستانتينوس (دينوس) خبرة تزيد عن 25 سنة في المجال المصرفي والاستشارات. وانضم إلى المصرف في عام 2012 لشغل منصب المدير العام للمجموعة الاستراتيجية ليقود برنامج التغيير. ومنذ مطلع عام 2018 يدير برنامج التحول الرقمي الذي يقوم بتنفيذه المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي حيث كان آخر منصب له المدير العام للاستراتيجية مسؤولاً عن تطوير الأعمال والتوسع الإقليمي، وقبل ذلك، كان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد. وبصفته استشاري إداري في أكسنتشر قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوربية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد/ جورانج هيماني
مدير عام المجموعة المالية

يمتلك 31 سنة من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة في بنوك عالمية ومع شركات تدقيق رائدة. بدأ السيد/ جورانج مهنته مع برايس وتر هاوس كوبر – الهند ومن ثم انتقل إلى بنك ستاندرد تشارترد – الهند ثم إلى البنك السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية حيث عمل لمدة 15 عاماً في عدة مناصب منها إدارة الأصول والخصوم، مكتب الخزينة، التخطيط المالي. آخر تكليف له قبل انضمامه لمصرف قطر الإسلامي مع البنك السعودي الفرنسي كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية. وهو محلل مالي معتمد، مدير مخاطر مالية معتمد ومحاسب قانوني معتمد في الهند.

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

عمل السيد/ خليفة في المصرف منذ عام 2011، وهو يتمتع بخبرة عريقة تمتد على مدار 21 عاماً في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر، ثم انتقل الى البنك التجاري ومن ثم الى البنك الخليجي، حيث تولى العديد من الأدوار المختلفة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الموارد البشرية، والتطوير التنظيمي، والتصميم والفعالية، والأداء التنظيمي، وإدارة المواهب. وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي.

السيد/ سليم الحق
مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يمتلك السيد / سليم أكثر من 27 عاماً من الخبرة في مجال إدارة الأعمال، وإدارة المخاطر، والمساندة في دول عدة مع بنك باركليز، وسيتي غروب، وبنك وان، وبنك افريقيا والخليج. تولى السيد سليم إدارة فرق عمل كبيرة، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة العمليات، والاستثمار في الدول النامية، والاستعانة بمصادر

تقرير الحوكمة

خارجية، وتكاملالأعمال، ودمج الأصول المكتسبة، وإدارة القنوات الرقمية. وآخر منصب شغله السيد سليم قبل انضمامه الى المصرف هو الرئيس التنفيذي لبنك افريقيا والخليج، وقبلها كان يشغل منصب مدير العمليات في بنك وان في موريشيوس، منصب مدير العمليات للبطاقات وأعمال الدفع لشركة أبسا التي تدير أحد أكبر أعمال المدفوعات في إفريقيا. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك باركليز مصر. أما على المستوى الإقليمي، شغل السيد سليم منصب رئيس عمليات الأسواق الناشئة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة العمليات والإشراف على الدعم والمساندة لجميع المنتجات. كما تسلم العديد من المناصب العليا في سيتي بنك، البنك التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيتي بنك مصر وباكستان. السيد سليم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال بتخصص تسويق الخدمات المالية من معهد إدارة الأعمال في كراتشي.

المادة (7)
حظر الجمع بين المناصب

يلتزم مجلس إدارة المصرف بقواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، ولا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من بنك أو أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة تقع مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة على أن لا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف، ورئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أياً من لجان المجلس و لا يمارس أي عمل تنفيذي، و قد أقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام النظام.

المادة (8)
الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقاً يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف، وقد تم تقييم أداء المجلس وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وأيضا يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الإستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الإختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الإنحرافات إن وجدت.

المادة (9)
مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، ويبذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الإستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (10)
تفويض المهام

بما لا يخل بإختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة، ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، و يتجنب المجلس إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (11)
واجبات الرئيس

هو رئيس مجلس إدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال إجتماعه مع الأخذ بعين الإعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء ا المجلس .
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
6. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7. إبقاء الأعضاء على إطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، وتم تفويض لجنة الترشيحات والحوكمة بذلك.
8. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

تقرير الحوكمة

المادة (12)
التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
2. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الإستراتيجية للمصرف وسياسته.
4. تخصيص وقتاً كافياً للقيام بمسؤولياتهم.
5. مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
6. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
7. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
8. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
9. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية هو المتحدث الرسمي بإسم المصرف.
10. لا يوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية ودعاوى قضائية)، حيث لا توجد علاقات مالية أو تجارية أو دعاوى قضائية لأعضاء المجلس تستدعي الإفصاح، وللمساهمين الحق بالإطلاع على سجل المعاملات المالية (إن وجدت) لأعضاء المجلس بتقديم طلب إلى سكرتاية المجلس.

المادة (13)
الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الإجتماع متى طلب ذلك إثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال، وللمجلس أن يقرر بعض أو جميع إجتماعاته عن بُعد نتيجة لأي ظروف طارئة تستدعي ذلك، مع ضمان سلامة الإجتماعات وسريتها وتوثيق نتائجها ومحاضرها.

المادة (14)
اجتماعات المجلس

تعقد إجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية، وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، أو إستجابة لطلب إثنين من الأعضاء، وقد عقد المجلس خلال عام 2024 عدد 8 إجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2024
مجلس الإدارة	8
لجنة الترشيحات والحوكمة	4
لجنة المكافآت والحوافز والمزايا	4
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام	8

المادة (15)
قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الإجتماع.

المادة (16)، المادة (17)
أمين السر

تحت اشراف رئيس مجلس الإدارة، شغل السيد / وليد محمد علي محمد المردحي منصب رئيس دعم مجلس الإدارة وسكرتير مجلس الإدارة بقرار من المجلس بتاريخ 31 أكتوبر 2023. وحصل السيد وليد على بكالوريوس القانون من جامعة قطر عام 2015، وحصل أيضا على درجة الماجستير في القانون والحوكمة ومكافحة الفساد من جامعة ساسكس البريطانية في عام 2019، كما حصل على عدة شهادات تدريبية من مؤسسات تعليمية مرموقة في مجال حوكمة الشركات والإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية.

بدأ السيد وليد مسيرته المهنية لدى بنك الدوحة كباحث قانوني ومن ثم لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كباحث قانوني في إدارة القضايا والتحقيقات، ومن ثم كمختص في حوكمة الشركات وممثلا لمجموعة أريدُ في مجالس إدارات مجموعة أريدُ لمنطقة الشرق الأوسط (المالديف وعمان وفلسطين) ومن ثم عمل كمستشار قانوني في أريدُ قطر. التحق السيد وليد بمجموعة المصرف في مايو 2023، وأصبح مسئولاً عن توفير الدعم الإداري والمكتبي الشامل والسري لمجلس الإدارة واللجان التابعة له واللجان الإدارية، ومسؤولاً عن إجراءات الإدارة اليومية وكذلك عن تنسيق الإتصالات مع الرؤساء التنفيذيين وغيرهم من إدارات المجموعة، وهو جهة الإتصال الرئيسية لجميع الاستفسارات. كما أنه مسؤول عن تسجيل محاضر الاجتماعات، وضمان دقتها وتوافرها، ويقترح السياسات والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة، بالاضافة الى تقديم تقارير مختلفة إلى مجلس الإدارة، والإحتفاظ بسجلات العضوية، وإستيفاء أي شيء آخر من متطلبات مجلس الإدارة ويؤدي واجبات أخرى حسب الحاجة و/أو كما تحددها الإدارة.

تقرير الحوكمة

المادة (18)
لجان المجلس

شكل مجلس الإدارة 3 لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة، ويجوز لأي لجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي وأي من كبار الموظفين والمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي ومسؤول الإلتزام وأي موظف آخر، كما يمكن الإستعانة بأي من بيوت الخبرة أو المستشاريين الخارجيين بغرض الحصول على المشورة فقط، وهذه اللجان هي:

1. لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام:

تتألف هذه اللجنة من:

1) السيد/ناصر عبدالله سعد آل محمود الشريف **رئيساً للجنة**
2) السيد / محمد بن عيسى المهندي **نائباً للرئيس**
3) السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة **عضواً**
4) مدير إدارة التدقيق الداخلي **سكرتير اللجنة**

وللجنة دور هام في المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومخاطر الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنك ، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس بصفة دورية وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق و مراقبة الإلتزام، وتعمل لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام من أجل تسهيل إتخاذ القرارات من قبل المجلس. كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي مخالفات وتجاوزات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة، وللجنة أيضا صلاحية طلب إستشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والإستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً وذلك بعد التشاور مع رئيس المجلس بغرض الحصول على المشورة فقط. وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والإلتزام. تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإلتزام ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة أشهر للجنة التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم. وقد قامت اللجنة بعدة توصيات منها على سبيل المثال وليس الحصر خلال عام 2024:

- الموافقة على تغيير مورد عملية الاستعلام بهدف الارتقاء بنظام مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب.
- تكليف قطاع الالتزام بمهام حوكمة الشركات بمصرف قطر الاسلامي.
- ضرورة إجراء توعية دورية للموظفين حول متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال بواسطة إدارة الالتزام.
- إغلاق جميع الثغرات الأمنية الواردة في تقارير تقييم الأمن بأسرع وقت، وإعادة النظر في تواريخ حل هذه الثغرات والمقدمة من إدارات تكنولوجيا وأمن المعلومات.
- التأكد من تضمين «بذل العناية الواجبة والتأكد /الافصاح إن كان الطرف المتعاقد معه (الطرف الثاني) من الأطراف ذات العلاقة» وعكس ذلك في جميع السياسات والاجراءات الخاصة بالتعاقدات والمناقصات والمشتريات لكافة إدارات المصرف ، مع وضع شروط ومعايير عند الاختيار والتعاقد.
- ضرورة وضع خطة عمل لاغلاق جميع الملاحظات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي والخاصة بتقنية المعلومات وتحديد مواعيد نهائية واقعية لاغلاقها.
- إعداد اتفاقية مستوى الخدمة «SLA» بين إدارة التدقيق الداخلي والإدارات المعنية وعرضها على المدراء العموم لإعتمادها من الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام.
- تحديث بيانات العملاء (KYC) والتنسيق ما بين مجموعة الخدمات المصرفية (الأفراد والشركات) ومجموعة العمليات وقطاع الالتزام فيما يخص تحديث الملفات وتطبيق العناية الواجبة (CDD) والعناية الواجبة المشددة (EDD) وفقاً لتقييم مخاطر العميل.

2. لجنة الترشيحات والحوكمة:

تتألف هذه اللجنة من:

1–الشيخة / هنوف بنت ثاني بن فيصل بن ثاني آل ثاني **رئيساً للجنة**
2–الشيخ / جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني **نائبا للرئيس**
3–الشيخ / خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني **عضواً**
4–رئيس قطاع الإستراتيجية والإبتكار **سكرتير اللجنة**

لجنة الترشيحات الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة ، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة ، وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة والترشيحات، ووضع أسس محددة لتقييم أداء المجلس وكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، حيث تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف العام والتطبيق لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف،مع تحديد خطة ملائمة للإحلال الوظيفي

تقرير الحوكمة

بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المصرف وتعليمات مصرف قطر المركزي، كما أنها مسؤولة عن الاشراف على وجود خطة إحلال كبار الموظفين في الإدارة التنفيذية ،بالإضافة إلى تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات حول مدى الإلتزام. كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف. بالإضافة إلى دراسة وتقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة و للوظائف التنفيذية العليا لتحقيق أهداف البنك على مدار العام وفقاً تعليمات الحوكمة و قانون الشركات التجارية، كما تشرف اللجنة على مراجعة إطار عمل الحوكمة وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية، وذلك لقياس مدى ملائمة هذه السياسات والإجراءات الخاصة بها وتماشيها مع أفضل وأحدث الممارسات والإصدارات الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الإستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وتعليمات وإرشادات المصرف المركزي بالإضافة الى الاشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدامة للمصرف. حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام 2024 منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- إقتراح وتطبيق برنامج لإدارة الإجتماعات ومراسلات مجلس الإدارة والتواصل بين أعضاء المجلس وذلك لتسهيل التعاون والتفاعل بشكل أفضل وأمن.
- الوقوف على تطبيق برنامج تدريبي لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل المصرف وخاصة الجوانب المالية والإجراءات المتعلقة بحوكمة الشركات.
- مراجعة إطار الحوكمة بالمصرف وتقديم إقتراحات/توصيات إضافية لتحسين الممارسات.
- مراجعة عضوية وإعادة تشكيل لجان المجلس لتعزيز فاعلية رقابة المصرف على مختلف أنشطة المصرف.
- تقديم إقتراحات وتوصيات إضافية لتحسين ممارسات الإستدامة ودمج الإعتبارات البيئية والإجتماعية والحوكمة في عمليات المصرف الرئيسية.
- تقديم إقتراحات وتوصيات لعملية تخطيط التعاقب الوظيفي في المصرف كونها ذات أهمية كبرى لتحديد القادة ا لمستقبليين .
- الوقوف على تطبيق التدريب لأعضاء مجلس الإدارة حول ممارسات الإستدامة في المصرف لزيادة الوعي وتعزيز خبرتهم و التغلب على الصعوبات الناجمة عن مخاطر الحوكمة البيئية وذلك لتلبية متطلبات الحوكمة المتوافقة مع أفضل الممارسات البيئية والإجتماعية.

3. لجنة المكافآت والحوافز والمزايا:

تتألف هذه اللجنة من:

1- السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي **رئيساً للجنة**
2- السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود **نائباً للرئيس**
3- السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني **عضواً**
4- السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح **عضواً**
5- سكرتير مجلس الإدارة **سكرتير اللجنة**

تتمثل أهم مسؤوليات اللجنة في وضع استراتيجية وسياسة منح المكافآت والحوافز والمزايا للمصرف، وضمان مواكبة سياسات وممارسات المكافآت والحوافز والمزايا السارية لثقافة المصرف المؤسسية واستراتيجيته وبيئة أعماله وتوافقها أيضاً مع المبادئ التوجيهية التنظيمية من حيث مراعاتها لجميع أنواع المخاطر التي قد يتعرّض لها المصرف عند تحديد المزايا، وتقييم سياسة منح المكافآت والحوافز والمزايا التي ينتهجها المجلس وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن المكافآت والحوافز والمزايا والخطط الأخرى التي يجب أن توضع على معايير الإنصاف والموضوعية، وتصمم بعناية لاجتذاب الأفراد ذوى المؤهلات والاختصاصات والاحتفاظ بهم.

وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام 2024 مناقشة وإعتماد مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي للمصرف 2024، كما إعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي 2025 وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين. بالإضافة إلى ذلك، إعتمدت اللجنة المراجعة السنوية للشروط المرجعية لميثاق لجنة المكافآت والحوافز والمزايا والتغييرات الطارئة عليها.

المادة (19)
عمل اللجان

أصدر المجلس قرارًا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه إختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، مع الإلتزام بعدم الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق و المخاطر والالتزام وعضوية أي لجنة، وتكتمل اللجنة بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل إجتماع، يبين قرارتها والتقارير المتبادلة بين المجلس وإدارات البنك، ويوقع من رئيس الإجتماع.

يقوم المجلس بإستلام وفحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقه طبقاً للأدوار المنوطة بها والمذكوره بهذا التقرير لإتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف وحفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (20)
الرقابة الداخلية

إعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام وإختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (21)
وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للمصرف على وجود أنظمة مناسبة وفعالة للتدقيق والتقارير المالية مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة إلتزام المصرف بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر وفاعلية أنظمة الرقابة

تقرير الحوكمة

الداخلية ، مع المصادقة والتوقيع على مايفيد بأن القوائم المالية الربعية والنصفية والسنوية لمجموعة المصرف صحيحة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي ، مع إلتزام الإدارة بوضع وتطوير الضوابط الداخلية التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام بفصل المهام لتجنب أي تعارض محتمل للأدوار وخاصة في الحالات التي يصعب فيها المساءلة عن نتائج الأنشطة التي يتم فيها تحقيق عوائد وإيرادات بشكل غير منسجم مع مستوى المخاطر ويتولى التدقيق الداخلي تقييم ذلك.

التدقيق الداخلي

لدى المصرف فريق تدقيق داخلي، يضم مدير التدقيق الداخلي وعدد من الموظفين المتخصصين، مع نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب، بالإضافة إلى متابعته لتطورات التعليمات الرقابية والقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة والرقابة وتدريبه المستمر بما يعزز من تميزه وقدرته على التدقيق على كافة مهام وأنشطة المصرف واكتشاف أوجه القصور والمخالفات والأخطاء والعمل على معالجتها في الوقت المناسب , وذلك طبقاً للتالي:

1- نظام رقابة داخلية معتمد.

2- تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.

3- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كافة أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة تتبع للجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية كل 3 شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ولا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيّفُ منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الإستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بإلتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإلتزام . وبذلك تحول دور التدقيق من كونه وظيفة يتم فيها الإستعانة بمصادر خارجية، إلى جهة لديها القدرة الكاملة على القيام بجميع مهام التدقيق الداخلي للبنك بمفردها.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم المدراء في مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الإعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإلتزام

يرفع فريق العمل بقطاع الإلتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الإلتزام بما يكفل الإستيثاق من الإلتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والتنظيمية المحلية والدولية. يعين ويعزل مسؤول مراقبة الإلتزام بموافقة لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام ، وتشترك اللجنة مع الإدارة التنفيذية في تقييم وإعتماد أداءه ومكافآته وأن يكون ذو صلاحيات ومهام مستقلة عن باقي الأعمال في المصرف، وأن يكون مسؤولاً تجاه المجلس والرئيس التنفيذي عن تنفيذ الإطار الشامل لإدارة مراقبة الإلتزام وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على أي قرارات متخذة من شأنها مخالفة البنك لأي من القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات وتعليمات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الإلتزام بالمصرف دورا هاماً ونشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية وإختصاصات مجلس الإدارة لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى وضع إجراءات وقائية لضمان الإلتزام بصفة خاصة فيما يتعلق بقانون ولوائح وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع مسؤولية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام عن إبلاغ مصرف قطر المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة.

من جهة أخرى، يرد قطاع الإلتزام بإستمرار على إستفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير والتعليمات المعمول بها، وتقديم الإستشارة للإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام بالمجلس حول القوانين والتعليمات والمعايير وإبقاء الإدارة التنفيذية واللجنة

تقرير الحوكمة

على علم بشكل دائم بشأن التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.
بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتأكد من أن المصرف لديه رأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارة المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازم وذلك بناءً على الإستراتيجية والتوجهات الصادرة من مجلس الإدارة.

- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة.
- وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل، ولكل نشاط اقتصادي وكل إمتداد جغرافي ولفترات الإستحقاق.

تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:

- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التأكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع إجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتخطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية:

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناءً على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ / وليد بن هادي	الرئيس
الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار	عضو
الدكتور / محمد أحمين	عضو إداري

المادة (22)

تقارير الرقابة الداخلية

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام ، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير، حيث تتضمن على الأقل ما يأتي:

1. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات وإدارة المخاطر.
2. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
3. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الإلتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.

4. مدى إلتزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
5. مدى إلتزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
6. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
7. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

خلال العام 2024 لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (23)
الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور إجتماعات مع لجنة التدقيق و المخاطر و الالتزام وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين. وقد يتم إستجواب مدققي الحسابات الخارجيين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الإجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي، وذلك على أساس سنوي مع مراعاة عدم تضارب المصالح، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتمادها من قبل اللجنة. وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (24)
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس - كتابة - بأي خطر يتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للإنعقاد وفقًا لأحكام القانون في هذا الشأن وعلى أن يخطر الهيئة بذلك.

ويقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقرير واحد للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل مايرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (25)
الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح والإدراج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية.

وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين.

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواءً مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (26)
تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذوي علاقة»، ولاتوجد تعاملات أو صفقات جوهرية مع أطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، وقد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفًا تفصيليًا بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

تقرير الحوكمة

المادة (27)

الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف

لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفًا أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور إجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (28)

الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد إعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء الإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

حقوق أصحاب المصالح

المادة (29)

المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقًا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة ويضمن النظام الأساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لايضر مصالح المصرف وسائر المساهمين، ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على مجلس الإدارة وبحثه.

المادة (30)

مراجعة سجل المساهمين

يتقدم المصرف شهريًا بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والإحتفاظ به لديها.

المادة (31)

حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للمصرف ولوائحة الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (32)

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

1. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (25%) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد.
2. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
4. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال المصرف.
5. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانوناً.
6. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
7. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
8. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار بالإضافة إلى أن المادة 12 من النظام الأساسي تتيح للمساهم التقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس لإستيضاح أي أمر يتعلق بحقوقه كمساهم.

المادة (33)

تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم إختيار أنسب الأماكن والمواعيد لإنعقاد الجمعية العامة، يقوم المصرف بإستخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيرًا لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

كما يقوم المصرف بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من إتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الإطلاع على محضر إجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور إنتهائها، وإيداع نسخة من محضر الإجتماع لدى الهيئة فور إعتماده.

المادة (34)

حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت

التصويت حق المساهم - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (35)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالإقتراع السري ووفقًا لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (36)

حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

حدد النظام الأساسي للمصرف - بما لا يخل بقدرته على الوفاء بإلتزاماته تجاه الغير 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في إجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس.

وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية توزيعها سواءً كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل

تقرير الحوكمة

المساهمين لدى جهة الإيداع وفقاً لضوابط توزيع الأرباح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المادة (37)
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف، حيث توضح المادة 26 من النظام الأساسي أن للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مع مصالح المصرف وسائر المساهمين.

المادة (38)
حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وإحترامها وقد تضمن إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (39)
حق المجتمع

المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الإجتماعية للمصرف والسياسات الصحية.

المسؤولية الاجتماعية في مصرف قطر الإسلامي

الإستدامة في المصرف
حوكمة الاستدامة

في عام 2024، واصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف)، رائد الصيرفة الرقمية في قطر، تعزيز إلتزامه بالإستدامة من خلال دمج الممارسات البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) في عملياته الأساسية. وعبر استراتيجيات مبتكرة وبرامج نوعية، عزز المصرف مكانته في مجال الإستدامة، مركزاً على تحقيق الشمول المالي، ودعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مشاركة الموظفين، وتشجيع الإبتكار الرقمي، إلى جانب تنفيذ مبادرات مجتمعية مؤثرة تُسهم في إحداث تغييرات إيجابية ملموسة.

تشكل الإستدامة الأساس الذي يعتمد عليها المصرف في تعزيز الممارسات البيئية والإجتماعية والحوكمة في قراراته الإستراتيجية وعملياته. كما تبنى المصرف إطاراً شاملاً لسياسات الاستدامة، يُعد وثيقة إرشادية تحدد المبادئ والأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتعزيز الوعي في مختلف عملياته؛ ويعكس هذا الإطار التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية والمساءلة والشفافية.

كما تشكل الشريعة الإسلامية ركيزة أساسية من إطار الاستدامة، إذ يعمل المصرف تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية لضمان توافق منتجاته وخدماته المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز المصداقية ويؤكد الإلتزام بالتمويل الأخلاقي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

وقد طور المصرف هيكلاً على عدة مستويات لحوكمة الإستدامة، تتصدره إدارة مختصة تعمل كمركز استشاري وإداري لتنسيق وإدارة مبادرات الاستدامة، تُعزز هذه الإدارة عملها ضمن المجموعة الإستراتيجية بدعم من مجموعة عمل شاملة تضم ممثلين من جميع القطاعات، لضمان التنفيذ الفعّال لمبادرات الإستدامة بما يتماشى مع الإستراتيجية المعتمدة.

وعلاوة على ذلك، تقوم هذه الإدارة أيضاً بتقديم تقارير دورية حول استراتيجية الإستدامة إلى لجنة الإستدامة، التي يقودها الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتضم اللجنة مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية، مدير عام الخدمات المصرفية للشركات، مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد، مدير عام المجموعة المالية، المدير العام لمجموعة المخاطر، مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات، رئيس مجموعة الموارد البشرية، رئيس قطاع الإتصال المؤسسي وجودة الخدمات، ورئيس قطاع التسويق والأبحاث، مما يضمن الإلتزام الكامل والإشراف الفعّال. كما تشرف اللجنة على تحديد أهداف واستراتيجيات الإستدامة للمصرف ومراقبة التقدم. وعلى مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة مسؤولية متابعة الإتجاه الإستراتيجي والتقدم المحرز في مجال الإستدامة.

وتُعد الشفافية هي حجر الزاوية لإستراتيجية الحوكمة في المصرف؛ حيث توفر تقارير الإستدامة للمساهمين رؤى شاملة حول أدائه في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهدافه وإنجازاته؛ وتتماشى هذه التقارير مع المعايير العالمية مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) ومعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، مما يضمن المصداقية والشفافية.

وفي هذا الإطار، يتم تعزيز هيكل الحوكمة من خلال التركيز على رفع الوعي في مجال الممارسات البيئية والإجتماعية والحوكمة وبناء القدرات عبر التدريب. كما تم إنشاء برنامج تعلم إلكتروني مخصص للتوعية بالإستدامة، حيث يتم تدريب جميع الموظفين عليه، مع تحديث البرنامج التدريبي سنوياً لضمان تمكين كل موظف من المساهمة الفعالة في أهداف الإستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم جلسات تدريبية متخصصة لجميع الموظفين وأعضاء لجنة الإستدامة ومجلس الإدارة، لتعزيز فهمهم العميق للمبادىء والممارسات وتعزيز مساهماتهم في تحقيق الإلتزام نحو الإستدامة.

كما يلتزم المصرف برؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي من مصرف قطر المركزي، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما يعزز إطار حوكمته. ومن خلال مواءمة أهداف الإستدامة مع الأهداف التنموية طويلة الأجل للدولة، يساهم المصرف في التنوع الإقتصادي والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة. وهذا التوافق يعكس دوره ككيان مسؤول وفاعل في دفع عجلة التنمية في قطر.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

تعد إدارة المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة من أولويات مصرف قطر الإسلامي. ومن خلال دمج إطار تقييم مخاطر متكامل، يتم اتخاذ قرارات إئتمانية مدروسة تدعم أهداف الإستدامة وتقلل المخاطر المحتملة لكل من المصرف والعملاء؛ ففي كل مرحلة من مراحل إدارة المخاطر، يتم تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل

تقرير الحوكمة

دقيق. وحالياً يتم تقييم جميع طلبات تمويل الشركات الجديدة استناداً إلى معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC).
يتم تقييم جميع العملاء من الشركات والاستثمارات التي تُصنف كمتوسطة أو عالية المخاطر باستخدام أدوات العناية الواجبة للمصرف ESG Due Diligence Toolkit. تركز هذه الأدوات على تقييم العوامل المتعلقة بمخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة، مع تحليل التزامات وإجراءات العملاء (سواء الشركات أو المشاريع) لتقديم صورة واضحة عن نهجهم في الحفاظ على البيئة.

المبادرات الرئيسية

في عام 2024، أطلق مصرف قطر الإسلامي مجموعة من المبادرات لتعزيز أهداف الإستدامة؛ وقد شملت هذه المبادرات مجالات عدة مثل الحفاظ على البيئة والشمول المالي والإبتكار الرقمي وتعزيز مشاركة الموظفين، مما يعكس إلتزامه بتحقيق نتائج إقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية.
ونظراً لأن الحفاظ على البيئة يشكل جوهر الاستراتيجية المتبعة، فقد أطلق المصرف عدة مبادرات من بينها طرحه للوديعة المستدامة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ حيث يتيح هذا المنتج المالي المبتكر للعملاء من الشركات الاستثمار في مشاريع بيئية مسؤولة، مما يسهم في التحول العالمي. نحو اقتصاد منخفض الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعاون مع Visa و Ecolytiq لإضافة ميزة مبتكرة إلى تطبيق جوال المصرف تقوم بتتبع انبعاثات الكربون، مما يشجع على ممارسات استهلاكية صديقة للبيئة. كما يستمر في تقديم خيارات تمويل للسيارات الخضراء، حيث تشجع هذه المبادرة العملاء على اختيار سيارات منخفضة الأثر البيئي، ليواصل مبادرة تقديم خيارات تمويل خضراء للسيارات.
وفي إطار تعزيز جهوده البيئية، كانت الابتكارات الرقمية أساساً لمبادرات الحفاظ على البيئة؛ حيث يعكس تطبيق جوال المصرف، الذي يُعرف بميزاته التي تركز على المستخدم، التزامه بتسهيل العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها. وجاءت الميزات الأخيرة لتشمل إطلاق المتجر الإلكتروني ومتجر السيارات ورقمنة بطاقات الخصم للتسوق عبر الإنترنت، مما عزز من تجربة العملاء وقلل من استهلاك الورق واستخدام الطاقة والتأثيرات البيئية الأخرى المرتبطة بالممارسات المصرفية التقليدية.
كذلك يظل الشمول المالي أولوية قصوى بالنسبة للمصرف الذي أطلق تطبيق QIB Lite المخصص لذوي الدخل المحدود والمتوفر بـ 8 لغات هي العربية والإنجليزية والهندية والمالايالامية والأردو والتاغالوغ والبنغالية والنيبالية، في خطوة مهمة لسد الثغرات المتعلقة بالوصول المالي للمجتمعات التي تفتقد إلى الخدمات المصرفية التقليدية، فقد قدم التطبيق منصة مبسطة وسهلة الإستخدام للوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية، مما يمكّن العمال من تحقيق الاستقرار المالي. كما أن زيادة نطاق خدمة التحويل المباشر إلى دول جديدة كل عام سلّطت الضوء على دعمه للوافدين؛ وساهمت برامج التدريب، بما في ذلك البرامج التي تركز على لغات الإشارة ولغة برايل، في إبراز إلتزام المصرف بالتمكين والشمولية.
كما تلعب الشراكات دوراً حيوياً في جهود الاستدامة، ففي عام 2024، كانت الشراكة بين المصرف وشركة DHL من خلال برنامج GoGreen Plus تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن العمليات اللوجيستية؛ ومن خلال تقليل الإنبعاثات وتبني ممارسات موفرة للطاقة، يساهم المصرف في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

المسؤولية الاجتماعية:

وانطلاقاً من إدراكه لمسؤوليته الاجتماعية، امتدت المبادرات أيضاً إلى المشاركة والأثر الاجتماعي؛ ففي شهر رمضان، تم تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة الخيرية التي تهدف إلى دعم الفئات المهمشة، وقد شملت هذه الجهود توزيع وجبات الإفطار والتعاون مع الجمعيات الخيرية المحلية وتقديم المساعدات المالية للمحتاجين. وتعكس هذه المبادرات القيم الأساسية للمصرف من التعاطف والشمولية والإرتقاء بالمجتمع.
كما يعد تفاعل الموظفين جزءاً حيوياً من استراتيجية الاستدامة، حيث تأتي مبادئ العدالة والإنصاف والتعاون والعمل الجماعي على رأس القيم الأساسية التي يبرزها المصرف يومياً. وعلاوة على ذلك، توفر الاجتماعات السنوية وفعاليات «الغبقة» الرمضانية للموظفين فرصاً للتفاعل مع القيادات، وتنسيق جهودهم مع أولويات المؤسسة وتعزيز روح الوحدة والانتماء. كما تظهر جهود «التقطير» التزامه بتطوير المواهب المحلية والمساهمة في النمو الاجتماعي والاقتصادي للدولة.
ويعتبر تركيز المصرف على رفاهية الموظفين جزءاً أساسياً من استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية؛ فمن خلال تعزيز بيئة عمل شاملة وداعمة، يضمن أن يشعر موظفوه بالتقدير والتحفيز للمساهمة في أهداف التوعية بالبيئة؛ كما تساهم برامج التدريب والفعاليات الثقافية ومبادرات تكريم الموظفين في تعزيز ثقافة تنظيمية إيجابية تتماشى مع أهداف المسؤولية الاجتماعية الشاملة.
كما تعتبر الصحة والتعليم هما أيضاً من المجالات الرئيسية التي تركز عليها جهود المسؤولية الاجتماعية؛ وتشمل المبادرات الصحية العامة، مثل عروض اليوم الوطني للرياضة وحملات التبرع بالدم والحملات التوعوية بمناسبة اليوم العالمي لمرض السكري واليوم العالمي للإقلاع عن التدخين، مما يعكس التزام المصرف بمواجهة التحديات الاجتماعية الملحة. كما جاء التعاون مع منظمات مثل إنجاز قطر لتعزيز مهارات الحياة لطلاب المرحلة الإعدادية، مما يزودهم بالمعرفة والثقة اللازمة للنجاح في عالم سريع التغير.
ومن خلال جهوده الشاملة في المسؤولية الاجتماعية، يواصل المصرف تحقيق آثار إيجابية مستدامة في المجتمعات التي يخدمها.

تقرير الحوكمة

السياسات البيئية

يلتزم المصرف بتنفيذ السياسات والإجراءات والتوجيهات الداخلية لضمان تحقيق عمليات داخلية بكفاءة عالية. وفي إطار مسؤوليته البيئية، يلتزم المصرف بضمان التزام جميع الموظفين بالمبادئ التالية:

1- تنفيذ العمليات بطريقة مسؤولة بيئيًا.
2- الامتثال لجميع القوانين واللوائح والإرشادات البيئية ذات الصلة
3-تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات من خلال إعادة التدوير والحلول الابتكارية لإعادة الاستخدام حيثما أمكن.
4- إبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل بيئية هامة.

السياسات الصحية

يدرك المصرف الأثر الإيجابي للإدارة الفعالة على صحة وسلامة على المنظمة، ويلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة إلى جانب تقديم خدمات رعاية صحية شاملة لجميع الموظفين. ولتحقيق ذلك، يلتزم المصرف بالمبادئ التالية:

1- ضمان صحة وسلامة وأمن جميع الموظفين في بيئة العمل.
2- الحفاظ على صحة وسلامة زوار مقر المصرف.
3- تحديد المخاطر المحتملة وتقييم المخاطر المرتبطة بها وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.

ولدعم ما ورد أعلاه، اعتمد المصرف خططًا شاملة تتضمن تدابير مكافحة الحرائق، وإدارة الأزمات والكوارث، وبروتوكولات السلامة، والرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي من خلال مزودي تأمين مرموقين لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المادة (42)

- في إطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات وإجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بما تتضمنه من سياسات وإجراءات ونظم الرقابة الداخلية ترسيخًا لمبادئ الإدارة الرشيدة وإرساءً للتطبيق الكامل لإجراءات الحوكمة بالمصرف.

تقرير الحوكمة

الملحق 1:

البند		الوصف	الإفصاح
1–ملكية الأسهم	1.1	توزيع الملكية بحسب الجنسية.	الجنسية القطرية: 83.48% الغير قطريين: 16.52%
	1.2	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين.	مجموع عدد المساهمين 9,088
	1.3	ملكية الحكومة	21.86%
	1.4	المساهمين الرئيسين بنسبة 10% فأكثر	جهاز قطر للإستثمار يمتلك 16.87%
	1.5	المساهمين المالكين بنسبة 5% فأكثر	الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني 6.54%
2–مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية:	2.1	تفصيل دقيق لوظائف المجلس	يرجى الرجوع إلى المادتين 8 و 9
	2.2	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	يرجى الرجوع إلى المواد 26 و27 و28
	2.3	أسماء أعضاء مجلس الإدارة وبياناتهم التفصيلية	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.4	أعضاء وأسماء الأعضاء غير المستقلين	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.5	الأعضاء التنفيذيين أو غير التنفيذيين	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.6	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.7	ما يقوم به المجلس لإرشاد الأعضاء الجدد	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 18
	2.8	نظام إنتخاب الأعضاء	وفقاً للنظام الأساسي للمصرف
	2.9	تداول الأعضاء لأسهم البنك	تقرير تداولات المطلعين على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر
	2.10	تواريخ إجتماعات المجلس وعدد الإجتماعات	عقد المجلس عدد 8 اجتماعات الأول بتاريخ: 2024/01/16 الثاني بتاريخ: 2024/02/12 الثالث بتاريخ: 2024/04/17 الرابع بتاريخ: 2024/06/12 الخامس بتاريخ: 2024/07/16 السادس بتاريخ: 2024/09/17 السابع بتاريخ: 2024/10/16 الثامن بتاريخ: 2024/12/16
	2.11	سجل حضور الأعضاء في الإجتماعات	عقد مجلس الإدار ة 8 اجتماعات خلال عام 2024 بنسبة حضور 85%
	2.12	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 30
	2.13	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 36
	2.14	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	يرجى الرجوع إلى مادة 18 لجنة المكافآت
	2.15	قائمة بأسماء كبار المسؤولين الرئيسيين	يرجى الرجوع إلى فريق الإدارة التنفيذية

تقرير الحوكمة

البند		الوصف	الإفصاح
3–اللجان	3.1	أسماء اللجان ووظائف ومهام كل لجنة	يرجى الرجوع إلى مادة 18
	3.2	أعضاء كل لجنة	يرجى الرجوع إلى مادة 18
	3.3	إجمالي مكافآت الأعضاء	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 30
	3.4	أعمال اللجان وأية أمور هامة	يرجى الرجوع للجان المصرف مادة 18
4–حوكمة البنك /الحوكمة البيئية / والحوكمة الإجتماعية	4.1	قسم مستقل عن الحوكمة ضمن التقرير السنوي	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي
	4.2	دليل / تقرير حوكمة البنك	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 4
5–مراقبي الحسابات الخارجيين	5.1	رسوم التدقيق	0.73 مليون ريال
	5.2	رسوم أخرى	2.31 مليون ريال
	5.3	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	بناءً على قرار الجمعية العامة وتوصية لجنة التدقيق والمخاطر و الإلتزام
6– أمور وإفصاحات أخرى		موافقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 26 وتقرير البيانات المالية
		وسائل الإتصال مع المساهمين والمستثمرين	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 31 و 32
		التقرير إدارة المخاطر	قطاع المخاطر – مادة 21
		مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 21
		البيانات المالية /الميزانية العمومية /قائمة الدخل/ قائمة التدفق المالي / التغييرات في حقوق المساهمين / الدخل /شهادة مراقب الحسابات	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الالكتروني للبنك
		بيان مسؤوليات أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى المادة 12 وإلى ميثاق المجلس على الموقع الالكتروني للبنك
		وصف خطوات إستقلالية قرارات أعضاء المجلس	ميثاق المجلس
		تقييم دوري للمجلس، واللجان، وكل عضو بخصوص مدى فعاليتهم ومساهمتهم	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 4-8

تقرير الحوكمة

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار – الخليج الغربي
ص.ب. 164
الدوحة – قطر

24 فبراير 2025

أجرى مصرف قطر الإسلامي(ش.م.ع.ق.) ("البنك" أو "المصرف") تقييماً لمدى امتثاله لنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة"). والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك بما في ذلك أحكام قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") المنشورة في 15 مايو 2017 وخَلُصَت إلى أن البنك ملتزم بنظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام كما في 31 ديسمبر 2024 باستثناء ما يلي:

#	وصف عدم الامتثال	المرجع
1	يضم مجلس الإدارة عضوين مستقلين بينما يتطلب القانون أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. يشترط مصرف قطر المركزي أن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة 6
2	تضم لجنة إدارة مخاطر التدقيق والامتثال عضوًا واحدًا مستقلًا، في حين يتطلب القانون أن تكون أغلبية لجنة التدقيق أعضاءً مستقلين.	المادة 18

بالملحق أدناه ملخص لتقييم الإمتثال الذي تم إستكماله بواسطة الإدارة.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملخص تقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام التي أستكملتها الإدارة.

أ.تقييم الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة

فيما يلي وصف للعملية (العمليات) المطبقة لضمان الإمتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة:

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر الأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها و الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الادارة
- سياسة مجلس الإدارة
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفافية
- عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المطّلعين
- نظم مراقبة الامتثال

قام المصرف بتقييم الالتزام بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

1. قانون هيئة قطر للمال رقم 2012/8
2. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام قانون حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام").

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
1.	المادة (2)	✓			لا إستثناءات
2.	المادة (3)	✓			الامتثال لمبادئ الحوكمة والتي تم تناولها جنباً إلى جنب مع المواد أدناه.
3.	المادة (4)	✓			لا إستثناءات
4.	المادة (5)	✓			لا إستثناءات
5.	المادة (6)		✓		لدى مجلس الإدارة إثنان من الأعضاء مُسْتَقِلّيْن ، في حين أن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتطلب بأن يكون ثلث الأعضاء مستقلين. كما أن تعليمات مصرف قطر المركزي تتطلب بأن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين.
6.	المادة (7)	✓			لا إستثناءات
7.	المادة (8)	✓			لا إستثناءات
8.	المادة (9)	✓			لا إستثناءات
9.	المادة (10)	✓			لا إستثناءات
10.	المادة (11)	✓			لا إستثناءات
11.	المادة (12)	✓			لا إستثناءات
12.	المادة (13)	✓			لا إستثناءات
13.	المادة (14)	✓			لا إستثناءات
14.	المادة (15)	✓			لا إستثناءات
15.	المادة (16)	✓			لا إستثناءات
16.	المادة (17)	✓			لا إستثناءات
17.	المادة (18)		✓		لدى لجنة التدقيق والمخاطر عضو مستقل واحد، في حين أن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتطلب بأن يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر أعضاء مستقلون.
18.	المادة (19)	✓			لا إستثناءات

تقرير الحوكمة

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
.19	المادة (20)	✓			وارد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR).
.20	المادة (21)	✓			لا إستثناءات
.21	المادة (22)	✓			لا إستثناءات
.22	المادة (23)	✓			لا إستثناءات
.23	المادة (24)	✓			لا إستثناءات
.24	المادة (25)	✓			لا إستثناءات
.25	المادة (26)	✓			لا إستثناءات
.26	المادة (27)	✓			لا إستثناءات
.27	المادة (28)	✓			لا إستثناءات
.28	المادة (29)	✓			لا إستثناءات
.29	المادة (30)	✓			لا إستثناءات
.30	المادة (31)	✓			لا إستثناءات
.31	المادة (32)	✓			لا إستثناءات
.32	المادة (33)	✓			لا إستثناءات
.33	المادة (34)	✓			لا إستثناءات
.34	المادة (35)	✓			لا إستثناءات
.35	المادة (36)	✓			لا إستثناءات
.36	المادة (37)	✓			لا إستثناءات
.37	المادة (38)	✓			لا إستثناءات
.38	المادة (39)	✓			لا إستثناءات

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل
إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة
وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة
إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

يقدم مجلس الإدارة في قسم حوكمة الشركة الوارد بالتقرير السنوي "تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" ("تقرير حوكمة الشركة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا
تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير حوكمة الشركة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات" الوارد في قسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل
إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

القيود الضمنية
تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة
في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code") الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين("IESBA Code") ، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين لمهنيين

تقوم شركتنا أيضاً بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات تأكيد أخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى
إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام 2024، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة للبنك بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة
استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تأكيد على أمر
نلفت الانتباه إلى القسم الفرعي" ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" من تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات، الذي يصف حالات عدم الامتثال التالية لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام مع الأسباب والمبررات:

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل
إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

– ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة 6")، أن مجلس الإدارة يتكون من عضوين مستقلين بأقل من ثلث المجلس.
– ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة 18")،، أن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، لا تتألف غالبيتها من أعضاء مستقلين.

لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 25 فبراير 2025
دولة قطر

تقرير الحوكمة

الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار - الخليج الغربي
ص.ب. 164
الدوحة – قطر

24 فبراير 2025

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) ("البنك") وشركاته التابعة والتي يشار لها معاً بـ ("المجموعة") مسؤول عن إنشاء والحفاظ على ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة و مصداقية البيانات المالية الموحدة للمجموعة وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن منظمة المحاسبة والمراجعة. للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قِبَل مصرف قطر المركزي (QCB) والأحكام واجبة التطبيق و المنصوص عليها في لوائح مصرف قطر المركزي (لوائح مصرف قطر المركزي). يتضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدينا ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا و المصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر التقار ير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقار ير المالية في كون البيانات المالية الموحدة غير معر وضة بشكل عادل نظرا لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألّا يتم نشرها في الوقت المناسب. ينشأ غياب العرض العادل للبيانات المالية عندما يحتوي حساب واحد أو أكثر أو الإفصاحات بالبيانات المالية على حالات تحريف (أو حذف) جوهرية. وتعتبر حالات التحريف جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتوصي لجنة (COSO) بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم مدى كفايتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقار ير المالية (ICOFR):

- الوجود / الحدوث – أن الموجودات والمطلوبات موجودة وقد حدثت المعاملات؛
- الإكتمال – أن يتم تسجيل جميع المعاملات و أن يتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – أن يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات و المعاملات في التقار ير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية :– أن يتم تسجيل الحقوق و الإلتزامات بشلك ملائم كموجودات ومطلوبات؛ و
- العرض و الإفصاح – أن يتم تصنيف التقارير المالية و الإفصاح عنها وعرضها وتقديمها في الوقت المناسب.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قِبَل جميع وحدات الأعمال ووظائف الدعم التي تُشارك في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي التي تشكل أساساً للبيانات المالية الموحدة. و كنتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) تشمل موظفين يعملون في وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر تحريف التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عمليات التشغيل و تشمل تلك الضوابط ما يلي:

تقرير الحوكمة

الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

ضوابط تقليل مخاطر تحريف التقارير المالية (تتمة)

- العمليات المستمرة والدائمة بطبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- العمليات الوقائية أو الإستقصائية بطبيعتها؛
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الوُحْدة وضوابط عامة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية؛و
- الضوابط التي تحتوي على مكونات آلية مُؤتمتة و/أو يدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف الرقابة والتحكم المُضَمَّنَة في عمليات النظام مثل تطبيق الفصل بين المهام وعمليات الفحص المرتبط بالتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل إعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ وتشغيل بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2024 قامت المجموعة بإجراء تقيماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الإعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ بند البيان المالي المعني، و وقابلية تَعَرُّض الضوابط المحددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد وخطر التجاوز من قبَل الإدارة و درجة كفاءة الموظفين والمستوى المطلوب للحُكْم على ذلك.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت ومدى تَوَفُّر الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فعالاً أم لا. ويتم النَوَصُّل إلى الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي المُطَبَّقَة على وجه التحديد لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR). وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تدعم تأكيد النتائج.

إشتمل التقييم على تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الأنظمة و الضوابط و الرقابة في مختلف العمليات مثل التمويل و إستلام الودائع وإدارة مخاطر الائتمان وإعداد التقارير النظامية ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما اشتمل التقييم أيضاً على عملية تقييم لتصميم وتطبيق و فعالية وعمل أنظمة الرقابة على مستوى الوحدات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

الخلاصة

وكنتيجة لعملية التقييم والتصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي نقاط ضعف جوهرية وخَلُصَت الإدارة إلى أن انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR قد تم تصميمها وتم تطبيقها وتعمل بشكل مناسب و فعّال كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

جورانج هيماني
المدير العام للمجموعة المالية

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016 ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان ، وإعداد التقارير التنظيمية ، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات ؛
- أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف الجوهرية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على تقييم المخاطر.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة
   - النزاهة والقيم الأخلاقية
   - الالتزام بالكفاءة
   - مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
   - فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
   - الهيكل التنظيمي
   - تحديد الصلاحيات والمسؤوليات
   - سياسات وإجراءات الموارد البشرية

2. تقييم المخاطر
   - الأهداف على مستوى البنك
   - الأهداف على مستوى العمليات
   - تحديد وتحليل المخاطر
   - إدارة التغيير

3. أنشطة المراقبة
   - السياسات والإجراءات
   - الأمن (التطبيقات والشبكات)
   - إدارة تغيير التطبيق
   - استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
   - الاستعانة بمصادر خارجية

4. المعلومات والاتصالات
   - جودة المعلومات
   - فعالية الاتصال

5. المراقبة
   - المراقبة المستمرة
   - التقييمات المنفصلة
   - الإبلاغ عن أوجه القصور

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة؛

2) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

3) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لآخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code") الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في

تقرير الحوكمة

المؤشرات البيئية	2024
هل لدى الشركة سياسة بيئية تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
الطاقة المستخدمة (جيجا جول/موظف) إجمالي الاستهلاك السنوي المباشر للطاقة من قبل كل موظف	46.06
مصدر الطاقة الأولي المستخدم من قبل الشركة	الكهرباء
إجمالي الطاقة المستخدمة (جيجا جول)	37724
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن)	5257.48
إجمال النفايات المنتجة(كلج)	55,440
إجمالي المياه المستخدمة ($م^3$)	22.8

المؤشرات الاجتماعية	2024
متوسط ساعات التدريب لكل موظف	42
هل لدى الشركة سياسة حقوق إنسان تفصح عنها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل تحظر الشركة عمل الأطفال أو العمل القسري على طول سلسلة التوريد الخاصة بها؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة سياسة صحة مهنية وصحة عالمية تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
معدل دوران الموظفين (%)	%4.2
أجور الموظفين ومنافعهم	668
نسبة التوطين (%)	% 30.1
عدد التظلمات التي تم تقديمها ومعالجتها وحلها في مجال حقوق الإنسان	0
الأرباح ما قبل الضرائب المستثمرة في المجتمع المحلي (%)	%3
نسبة المشتريات من الموردين المحليين (%)	%85
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون)	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون والمقاولون)	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون)	0
إجمالي القوة العاملة (بدوام كامل)	819
نسبة النساء من القوة العاملة (%)	%29

تقرير الحوكمة

الحوكمة	2024
هل تفصح الشركة عن نتائج عمليات التصويت الي تجريها في جمعياتها العمومية السنوية؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة سياسة لمكافحة الرشوة والفساد تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل تعطي الشركة مكافآت للمدراء التنفيذيين بحسب مؤشرات الأداء؟ نعم/لا	نعم
نسبة النساء ضمن مجلس الإدارة (%)	9%
نسبة المدراء المستقلين ضمن مجلس الإدارة (%)	%18
متوسط رواتب الرجال مقابل متوسط رواتب النساء	0.919
هل تفصل الشركة بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي؟ نعم/لا	نعم
هل تنشر الشركة تقرير الاستدامة الخاص بها؟ نعم/لا	نعم

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى (تتمة)

ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء جوهرية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا وذلك بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في 31 ديسمبر 2024؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2024،

من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 25 فبراير 2025
الدوحة – دولة قطر

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م

الحمد لله، و الصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاه. وبعد،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، و عقوده، و منتجاته التي عرضت عليها، و اطلعت على القوائم المالية و حساب الأرباح و الخسائر للسنة المالية 2024م ، و ترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه،

فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالعزيز القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

البيانات المالية

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs"). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة". ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق (تتمة)

أمور التدقيق الهامة	كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة موجودات التمويل	
نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب خسائر انخفاض قيمة موجودات التمويل وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء"، فهنالك مخاطر بأن تكون مبالغ انخفاض قيمة موجودات التمويل غير دقيقة. تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي: 1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛ 2. الافتراضات المستخدمة في نماذج القياس مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و 3. ضرورة تطبيق تراكبات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج القياس المستخدم. يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية 30 وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تعرض الإيضاحات 4(ب) و (10) و (20) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة موجودات التمويل. نظرًا للحجم المادي لموجودات التمويل، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • اطّلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراحل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراحل المختلفة. • قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19. • فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي: - تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة. - اختيار عينة من التعرضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs). • فحصنا طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة لموجودات التمويل المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 وأحكام تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024 متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية. في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. لم يلفت انتباهنا ما يستدعي الإبلاغ عنه بهذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

مصرف قطر الإسلامي
البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ اعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية الموحدة للمؤسسات أو وحدات الأعمال للمجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والمراجعة لأعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 (والمعدل بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ
زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
الدوحة - دولة قطر

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف ريال قطري	2023 ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8	**8,683,066**	8,037,333
أرصدة لدى البنوك	9	**2,488,250**	3,261,873
موجودات تمويل	10	**125,274,016**	122,380,843
استثمارات مالية	11	**53,008,246**	48,013,272
استثمارات في شركات زميلة	12	**1,100,365**	1,127,659
استثمارات عقارية	13	**2,467,793**	3,305,864
موجودات ثابتة	14	**355,853**	515,525
موجودات غير ملموسة	15	**-**	217,814
موجودات أخرى	16	**2,214,142**	2,296,916
موجودات محتفظ بها للبيع	40	**5,188,045**	-
إجمالي الموجودات		**200,779,776**	189,157,099
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	17	**24,017,183**	20,434,099
حسابات العملاء الجارية	18	**16,429,048**	14,648,105
صكوك تمويل	19	**13,741,520**	14,668,250
مطلوبات أخرى	20	**2,825,744**	3,203,092
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع	40	**3,429,799**	-
إجمالي المطلوبات		**60,443,294**	52,953,546
أشباه حقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركية	21	**108,511,675**	106,127,861
الاحتياطيات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية	21	**53,963**	58,554
		108,565,638	106,186,415
حقوق الملكية			
رأس المال	22(أ)	**2,362,932**	2,362,932
احتياطي قانوني	22(ب)	**6,370,016**	6,370,016
احتياطي مخاطر	22(ج)	**3,102,283**	2,952,553
احتياطي عام	22(د)	**81,935**	81,935
احتياطي القيمة العادلة	22(و)	**(88,969)**	(18,637)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	22(ز)	**(661,941)**	(577,340)
احتياطيات أخرى	22(ح)	**216,820**	216,820
أرباح مدورة	22(ه)	**15,774,256**	14,003,483
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك		**27,157,332**	25,391,762
حقوق غير مسيطر عليها	23	**613,512**	625,376
صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	24	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية		**31,770,844**	30,017,138
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**200,779,776**	189,157,099
موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة		**10,520**	346,310
مطلوبات محتملة والتزامات		**19,646,032**	18,475,981

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ 15 يناير 2025 ووقع عليها بالنيابة عنه:

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف ريال قطري	2023 ألف ريال قطري
صافي إيرادات أنشطة التمويل	25	**9,583,954**	8,579,730
صافي إيرادات أنشطة الاستثمار	26	**1,586,715**	1,535,445
حصة حملة الصكوك من الربح		**(451,866)**	(372,991)
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار		**10,718,803**	9,742,184
إيرادات رسوم وعمولات		**1,246,166**	1,224,770
مصروفات رسوم وعمولات		**(378,816)**	(335,525)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	27	**867,350**	889,245
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	28	**94,065**	50,463
الحصة من نتائج شركات زميلة	12	**66,487**	60,045
إيرادات أخرى		**2,577**	1,093
إجمالي الإيرادات		**11,749,282**	10,743,030
تكاليف الموظفين	29	**(668,309)**	(655,990)
استهلاك	14	**(67,170)**	(75,149)
مصروفات أخرى	30	**(413,607)**	(386,091)
إجمالي المصروفات		**(1,149,086)**	(1,117,230)
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	11	**(1,710)**	(1,840)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	10	**(865,322)**	(1,057,959)
صافي خسائر انخفاض قيم أخرى		**(115,040)**	(43,504)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة وصافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية		**9,618,124**	8,522,497
يخصم: صافي الربح المنسوب الى حاملي أشباه حقوق الملكية	21	**(4,988,338)**	(4,221,622)
الربح للسنة قبل الضريبة		**4,629,786**	4,300,875
مصروف الضريبة	31	**(29,874)**	(12,948)
صافي الربح للسنة		**4,599,912**	4,287,927
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حقوق المساهمين في البنك		**4,605,321**	4,305,205
حقوق غير مسيطر عليها		**(5,409)**	(17,278)
صافي الربح للسنة		**4,599,912**	4,287,927
العائد على السهم			
العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	34	**1.86**	1.73

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	2024 ألف ريال قطري	2023 ألف ريال قطري
صافي الربح للسنة	**4,599,912**	4,287,927
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي من المحتمل انها لن تُصنّف لاحقا في بيان الدخل الموحد		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**27,912**	(66,456)
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقا في بيان الدخل الموحد		
فروق الصرف الناشئة عن تحويل العمليات الأجنبية	**(83,334)**	(197,432)
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(1,611)**	1,311
صافي التغير في حصة الدخل الشامل الآخر من استثمارات في شركات زميلة:		
صافي التغير في القيمة العادلة	**3,076**	1,626
صافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية - الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة	**(92,316)**	(117,074)
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**(5,853)**	(17,847)
حصة في احتياطي القيمة العادلة المنسوبة الى أشباه حقوق الملكية	**(4,591)**	(18,700)
إجمالي الخسارة الشاملة الآخرى للسنة	**(156,717)**	(414,572)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**4,443,195**	3,873,355
العائد إلى:		
المساهمين في المصرف	**4,450,388**	3,940,649
الحصة غير المسيطرة	**(7,193)**	(67,294)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**4,443,195**	3,873,355

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	2024 ألف ريال قطري	2023 ألف ريال قطري
صافي ربح السنة قبل صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية	**9,618,124**	8,522,497
يخصم: الدخل غير المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية	**(3,658,031)**	(3,305,498)
يضاف: مصروفات غير منسوبة إلى أشباه حقوق الملكية	**841,367**	827,358
صافي ربح الفترة قبل صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية قبل دخل المضاربة للمصرف	**6,801,460**	6,044,357
يخصم: حصة المضارب	**(6,261,577)**	(5,597,843)
يضاف: الدعم المقدم من قبل المصرف	**4,448,455**	3,775,108
صافي الدخل العائد إلى أشباه حقوق الملكية	**4,988,338**	4,221,622
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد		
حصة في احتياطي القيمة العادلة المنسوبة الى أشباه حقوق الملكية	**(4,591)**	(18,700)
إجمالي الخسارة الشامل الآخر	**(4,591)**	(18,700)
إجمالي الربح العائد الى أشباه حقوق الملكية	**4,983,747**	4,202,922

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبي	احتياطيات أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2024	2,362,932	6,370,016	2,952,553	81,935	(18,637)	(577,340)	216,820	14,003,483	25,391,762	625,376	4,000,000	30,017,138
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	4,605,321	4,605,321	(5,409)	-	4,599,912
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	-	(70,332)	(84,601)	-	-	(154,933)	(1,784)	-	(156,717)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(70,332)	(84,601)	-	4,605,321	4,450,388	(7,193)	-	4,443,195
توزيعات أرباح نقدية على المساهمين لسنة 2023 (إيضاح 22)	-	-	-	-	-		-	(1,713,126)	(1,713,126)	-	-	(1,713,126)
توزيعات الأرباح المرحلية لسنة 2024 (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	(590,733)	(590,733)	-	-	(590,733)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح 22)	-	-	149,730	-	-	-	-	(149,730)	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	(115,133)	(115,133)	-	-	(115,133)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	(218,643)	(218,643)	-		(218,643)
خسائر من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	(47,183)	(47,183)	(24,719)		(71,902)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,048		20,048
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**2,362,932**	**6,370,016**	**3,102,283**	**81,935**	**(88,969)**	**(661,941)**	**216,820**	**15,774,256**	**27,157,332**	**613,512**	**4,000,000**	**31,770,844**

يتضمن إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك مبلغ (106 مليون ريال قطري) ومبلغ 35.9 مليون ريال قطري يتعلق باحتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل العملات الأجنبية على التوالي، والمتعلقة بالموجودات المحتفظ بها للبيع.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عام	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2023	2,362,932	6,370,016	2,641,655	197,141	81,935	(428,562)	216,820	11,815,316	23,257,253	668,593	4,000,000	27,925,846
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	4,305,205	4,305,205	(17,278)	-	4,287,927
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	(215,778)	-	(148,778)	-	-	(364,556)	(50,016)	-	(414,572)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(215,778)	-	(148,778)	-	4,305,205	3,940,649	(67,294)	-	3,873,355
توزيعات أرباح نقدية على المساهمين لسنة 2022 (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	(1,476,833)	(1,476,833)	-	-	(1,476,833)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح 22)	-	-	310,898	-	-	-	-	(310,898)	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	(107,630)	(107,630)	-	-	(107,630)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	(218,643)	(218,643)	(1,590)	-	(218,643)
خسائر من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	(3,034)	(3,034)	25,667	-	(4,624)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	25,667
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**2,362,932**	**6,370,016**	**2,952,553**	**(18,637)**	**81,935**	**(577,340)**	**216,820**	**14,003,483**	**25,391,762**	**625,376**	**4,000,000**	**30,017,138**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	إيضاحات	2024 ألف ريال قطري	2023 ألف ريال قطري
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**4,629,786**	4,300,875
تعديلات:			
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	10	**865,322**	1,057,959
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	11	**1,710**	1,840
خسائر انخفاض قيمة أخرى		**115,040**	43,504
استهلاك	14	**67,170**	75,149
صافي ربح بيع استثمارات مالية		**(126,898)**	(78,482)
الحصة من نتائج شركات زميلة	12	**(66,487)**	(60,045)
إطفاء علاوة صكوك		**(4,437)**	(1,111)
ربح قيمة عادلة من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	26	**(96,667)**	(30,505)
مصروف مكافآت نهاية الخدمة	20	**22,612**	22,761
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**5,407,151**	5,331,945
التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		**116,738**	(406,174)
التغير في ارصده لدى البنوك		**26,436**	18,604
التغير في موجودات تمويل		**(3,758,495)**	(4,154,228)
التغير في موجودات أخرى		**260,322**	(9,233)
التغير في حسابات من البنوك		**3,583,083**	3,051,619
التغير في حسابات العملاء الجارية		**1,780,943**	(4,372,849)
التغير في مطلوبات أخرى		**2,977,208**	(1,046,886)
صافي التغير في موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع		**(1,758,246)**	-
مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة	20	**(11,231)**	(6,873)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**8,623,909**	(1,594,075)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مالية		**(12,736,421)**	(7,873,803)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية		**5,107,171**	5,821,796
شراء موجودات ثابتة	14	**(72,339)**	(70,446)
متحصلات من بيع استثمارات في شركات زميلة		**-**	75,479
شراء استثمارات عقارية	13	**(4,420)**	(17,098)
بيع استثمارات عقارية		**9,405**	-
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	12	**39,844**	15,116
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات عقارية		**107,870**	114,552
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(7,548,890)**	(1,934,404)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في أشباه حقوق الملكية		**2,379,223**	2,836,476
صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها		**(6,455)**	(25,940)
أرباح نقدية موزعة على المساهمين	22(i)	**(2,303,859)**	(1,476,833)
أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**(218,643)**	(218,643)
صافي المحصل من صكوك تمويل		**(910,000)**	2,185,820
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة التمويل		**(1,059,734)**	3,300,880
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**15,285**	(227,599)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**4,608,722**	4,836,321
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	35	**4,624,007**	4,608,722

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

استثمار	كما في 1 يناير 2024	استثمارات (سحوبات / تحويلات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	التغيرات خلال السنة: توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلا	إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2024
محفظة عقارية	9,100	-	-	-	-	-	9,100
محفظة أوراق مالية	337,210	(335,790)	-	-	-	-	1,420
	346,310	(335,790)	-	-	-	-	10,520

استثمار	كما في 1 يناير 2023	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	التغيرات خلال السنة: توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلا	إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2023
محفظة عقارية	22,750	(13,650)	-	-	-	-	9,100
محفظة أوراق مالية	344,203	(1,158)	3,247	10,611	(19,285)	(408)	337,210
	366,953	(14,808)	3,247	10,611	(19,285)	(408)	346,310

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

1. المنشأة الصادر عنها التقرير

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. ("البنك" أو "المصرف") هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ 8 يوليو 1982 كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم 45 لسنة 1982. رقم السجل التجاري للبنك هو 8338. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب 559. تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ "المجموعة"). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه 21 فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 15 يناير 2025.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

			نسبة الملكية الفعلية	
	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	**99.99%**	99.99%
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.م. ("عقار") (1)	قطر	الاستثمار العقاري	**49%**	49%
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م.	قطر	الاستثمار العقاري	**82.61%**	82.61%
مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (2)	جزر كايمان	إصدار صكوك	**100%**	100%
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	**99.71%**	99.71%
كيو إنفست ذ.م.م. (3)	قطر	بنك استثماري	**65.62%**	65.62%
المصرف سليوشنز ذ.م.م.	قطر	إدارة خدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات	**100%**	100%

إيضاحات:

1) المجموعة لديها أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس إدارة شركة عقار بحكم تمثيلها لأكبر عدد من الأعضاء في مجلس الإدارة ما تمنح المجموعة القدرة على توجيه أنشطة عقار.

2) مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

3) تم تصنيف كيوإنفست كشركة تابعة محتفظ بها للبيع إذ يستهدف المصرف بيع جزء من حصته في عام 2025.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

1.1 إطار الحوكمة الشرعية

تتبع المجموعة معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("AAOIFI") في مجملها إلى جانب متطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بالحوكمة الشرعية / إطار الحوكمة الشرعية. وفقاً لتلك الأحكام المتطلبات، لدى المجموعة آلية حوكمة شاملة تتألف من هيئة الرقابة الشرعية ومهام الالتزام الشرعي والدقيق الشرعي الداخلي والدقيق الشرعي الخارجي، وما إلى ذلك. وتؤدي هذه الوظائف مسؤولياتها بما يتماشى مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وكذلك متطلبات الجهات الرقابية المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

تتطلب معايير الحوكمة أيضاً من مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة أداء واجباتهم ومهامهم بما يتماشى مع الحوكمة الشرعية والمسؤوليات الائتمانية.

1.2 مبادئ وقواعد الشريعة

تتبع المجموعة التسلسل الهرمي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما هو محدد في الفقرة 165 من معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية".

2. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعدلة من قبل مصرف قطر المركزي. أصدر مصرف قطر المركزي التعديلات التالية وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2020/12 الصادر في 29 أبريل 2020 (تاريخ السريان)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (33) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" ومعيار المحاسبة المالية رقم (30) "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء" وتتطلب من البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، يعدل تعميم مصرف قطر المركزي 2020/12 أيضًا متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) "العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيرات في السياسة المحاسبية. وفقًا لذلك، اعتمد البنك التعميم اعتبارًا من تاريخ السريان وتم اعتماد التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك، كما هو مبين بالإيضاح 3 (د) (3).

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (32) في عام 2019. ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم (32) ويحل محل المعيار المحاسبي المالي 8 - الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك اللذان تم إصدارهما في الأصل عام 1997. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتصنيف نوع الإجارة والاعتراف به والقياس والعرض والإفصاح. المعاملات بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخل فيها المؤسسة، سواء بصفتها كمؤجر أو كمستأجر.

وقد سرى هذا المعيار اعتبارًا من 1 يناير 2021. أصدر مصرف قطر المركزي تعميمًا بتاريخ 11 أبريل 2021 يتطلب من البنوك الإسلامية في قطر إجراء تقييم الأثر لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (32) على الموجودات والمطلوبات وحساب الدخل والأرباح المرحلية وكفاية رأس المال والسيولة وأي مؤشرات ذات صلة. المؤشرات والنسب التنظيمية. تعمل البنوك الإسلامية في قطر على الامتثال لمتطلبات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، وسيتم تنفيذ المعيار بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي.

بالنسبة للمسائل التي لا توجد بشأنها معايير صادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو أي إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة معايير الدولية للتقارير المالية -المعايير المحاسبة (IFRS Accounting Standards) ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها " استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر " و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية" و"الاستثمارات العقارية" (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض موجودات التمويل المصنفة على أنها بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"..

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح 5.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة.

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

(1) المعايير المحاسبية الجديدة المطبقة من قبل المجموعة

• معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل في 2021) – العرض العام والإفصاح في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل في عام 2021. ويحل هذا المعيار المعدل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويقدم مفاهيم أشباه حقوق الملكية وموجودات مدرجة خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة والدخل الشامل لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية.

طبقت المجموعة المعيار وطبقت التغييرات في عرض وإفصاحات معينة في بياناتها المالية الموحدة للفترة. ستقوم المجموعة بتنفيذ أي إرشادات أو تعديلات لاحقة على المعيار التي قد تصدر عن مصرف قطر المركزي. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على مبدأ الاعتراف والقياس.

فيما يلي بعض التعديلات الجوهرية للمعيار:

1. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل الآن جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
2. إن تعريف أشباه حقوق الملكية مقدم كمفهوم أوسع يشمل " حسابات الاستثمار غير المقيدة" والمعاملات الأخرى في شكل هياكل مماثلة. وبالمثل، يُستخدم الآن المصطلح الأوسع "موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة" بدلاً من "حسابات الاستثمار المقيدة".
3. تم تعديل التعريفات وتحسينها.
4. تم تقديم مفهوم الدخل الشامل، مع خيار إعداد بيان واحد هو مزيج من بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر، أو إعداد البيانين بشكل منفصل. اختارت المجموعة إعداد البيانين بشكل منفصل.
5. يسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والمطلوبات على أنها متداولة وغير متداولة.
6. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى إيضاحات البيانات المالية.
7. تم تقديم مبدأ التجاوز الحقيقي والعادل.
8. تم تقديم معالجة للتغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء.
9. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة ومبدأ الاستمرارية.
10. تم تحسين التقارير المتعلقة بالعملات الأجنبية وتقارير القطاعات.
11. قُسمت متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. ينطبق الجزء الأول على جميع المؤسسات، فيما يختّص الجزء الثاني البنوك الإسلامية وما شابهها من المؤسسات المالية الإسلامية فقط، ويحّدد الجزء الثالث الحالة الرسمية والتاريخ الفعلي والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

• معيار المحاسبة المالية رقم 40 – إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 40 في عام 2021. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وقابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 18 "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على البيانات المالية المختصرة الموحدة للمجموعة.

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

• معيار المحاسبة المالي رقم 45 – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 45 في سنة 2023. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية) بما في ذلك حسابات الاستثمار (التي تتحكم فيها مؤسسة مالية إسلامية بالموجودات الأساسية) بصفة شريك عامل في الغالب (، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق ملكية المساهمين. عادة ما تكون هذه الأدوات) بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة (مؤهلة للمحاسبة في بيان المركز المالي وتُسجل ك كأشباه حقوق ملكية. يوفر هذا المعيار أيضاً المعايير العامة للمحاسبة في بيان المركز المالي لأدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. كما يتناول المعيار التقرير المالي المتعلق بأدوات أشباه حقوق الملكية الأخرى وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها (تتمة)

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تتمة)

• معيار المحاسبة المالي رقم 45 – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) (تتمة).

قُدّم مفهوم أشباه حقوق الملكية في معيار المحاسبة المالي رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية")المعدل في 2021(. تعالج المجموعة متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) في تاريخ سريان المعيار.

• معيار المحاسبة المالي رقم 46 – موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 46 في سنة 2023. يصف هذا المعيار معايير توصيف موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة للتقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية". يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض جوانب إعداد التقارير المالية المحددة مثل الانخفاض في القيمة والارتباطات المثقلة بالالتزامات المترتّبة على المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، وخاصة مواءمة نفس متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" فيما يتعلق ببيان التغيرات في الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم 45 " أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"، محل معيار المحاسبة المالي رقم 27 السابق "حسابات الاستثمار". يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويطبق بالمزامنة مع تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

• معيار المحاسبة المالي رقم 47 – تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 47 في سنة 2023. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجموعات الاستثمار المتعلقة (وحيثما كانت هامة، بين الفئات الجوهرية) بحقوق ملكية المساهمين وأشباه حقوق الملكية وموجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب ذلك تطبيق السياسات المحاسبية لهذه التحويلات بشكل متسق يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة في هذا الصدد. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 21 السابق - "الإفصاح عن تحويل الموجودات"..

• معيار المحاسبة المالي رقم 48 – الهدايا و الجوائز الترويجية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي المالي رقم 48 في عام 2024. وينص هذا المعيار على مبادئ المحاسبة والتقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاحات المطبقة على الهدايا الترويجية والجوائز التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار أشباه حقوق الملكية الاستثمارية وغيرها. ويسري هذا المعيار على البيانات المالية للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

• معيار المحاسبة المالي رقم 49 – التقرير المالي للمؤسسات العاملة في إقتصادات التضخم الجامح

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار رقم 49 في عام 2024. يحدد هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعالجات المحاسبية، وعرض البيانات المالية والإفصاحات اللازمة للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (FAS)، والتي تعمل في ظل إقتصادات التضخم المفرط. تم تطوير هذا المعيار مع مراعاة مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المعمول بها، فضلاً عن نماذج الأعمال التي تخص بالتحديد هذه المؤسسات مع تحديد المبادئ المناسبة لإعداد التقارير المالية. كما يحدد المعيار تعريفاً للإقتصاد المفرط التضخم ويقدم إرشادات حول كيفية تحديد ما إذا كان الاقتصاد مؤهلاً لإعتباره ذو تضخم مفرط. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

• معيار المحاسبة المالي رقم 50 – التقرير المالي للمؤسسات الإستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الإستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار المحاسبي المالي رقم 50 في عام 2024. يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية التي تنطبق على المؤسسات الاستثمارية الإسلامية. ويؤكد بشكل خاص على تحقيق الانسجام والتوحيد فيما يتعلق بشكل ومحتوى البيانات المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية. ويصف هذا المعيار المتطلبات العامة للعرض والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به لبياناتها المالية بطريقة تسهل العرض الحقيقي والعادل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. يسري هذا المعيار على البيانات المالية السنوية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية اعتبارًا من 1 يناير 2027 أو بعده.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد

(1) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2024. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطيها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- القدرة على إستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد..

التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية.

(2) الأعمال المجمعة والشهرة

إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئيا يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقا على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتحملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المتحملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع الوحدات المنتجة للنقد للمجموعة، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد (تتمة)

(2) الأعمال المجمعة والشهرة (تتمة)

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة منتجة للنقد ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة منتجة للنقد

(3) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشترك على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فان المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية ألا إذا أبرمت المجموعة اتفاقا قانونيا أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف الأرباح فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. أرباح وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(4) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان..

(ج) العملات الأجنبية

(1) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم أدراج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) العملات الأجنبية (تتمة)

(2) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن "احتياطي تحويل عملات أجنبية".

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى "حقوق الملكية". عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(1) التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 33 «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

أ) أدوات حقوق ملكية
ب) أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)
ج) وأدوات الاستثمار الأخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة 10 من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على أنها مقاسة إما (1) بالتكلفة المطفأة؛ (2) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (3) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

أ) نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و
ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التكلفة المطفأة

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين::

أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و
ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين:

أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛
ب) ويمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(1) التصنيف (تتمة)

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

قد تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:

أ) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

(2) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(3) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخ

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات تم أخذها من خلال الدخل الشامل الآخر الدخل الشامل الاخرويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقا على الإطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعرف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدا على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(4) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(4) مبادئ القياس (تتمة)

مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالمواصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقا لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها "الصانع" (البائع) مع "المستصنع" (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحواذه أو إصداره.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تتمة)

(1) الاعتراف والقياس المبدئي (تتمة)

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد

.

(2) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها.

في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.
في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية

(3) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(4) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمنا غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استنادا إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(4) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استنادا إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات التمويل الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا:

- لإستثمارات المالية ذات طبيعة أدوات دين و التي تَقَرَّرَ أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- – الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- أصبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

(ح) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة

(ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم أضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ي) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ك) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

تتم رسملة البرنامج المشترى الذي يشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد

.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم استهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

	السنوات
مباني	20
معدات تقنية المعلومات	5-3
أثاث وتركيبات	7-5
سيارات	5

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائما.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ل) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفاؤها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق تتناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفاؤها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدارسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى، الوحدة المنتجة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحا. إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي
.

ملخص الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الخاصة بالمجموعة وطرق الإطفاء باستثناء الشهرة هي كما يلي:

	شهرة	علامات تجارية	برمجيات
الأعمار الإنتاجية	غير محددة	(10 سنوات)	(3-5 سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المنتجة للنقد	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه	مشتراه

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسه التي ليس لها أعمار إنتاجيه محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنه وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

للغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) بالتناسب.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ن) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(س) أشباه حقوق الملكية

أشباه حقوق الملكية هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

يقوم المصرف باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أشباه حقوق الملكية، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات أشباه حقوق الملكية بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات أشباه حقوق الملكية.

(ع) توزيع الربح بين أشباه حقوق الملكية والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أشباه حقوق الملكية والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أشباه حقوق الملكية على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات أشباه حقوق الملكية. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

يتم تمويل كافة الموجودات بشكل مشترك من قبل حاملي حسابات الاستثمار التشاركية وحاملي الأسهم.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ف) الأصول خارج الميزانية العمومية قيد الإدارة

تمثل الموجودات الخاضعة للإدارة خارج الميزانية العمومية الأموال التي تتلقاها المجموعة من أطراف ثالثة الاستثمار في منتجات محددة وفقا لتوجيهات أصحاب الحسابات الاستثمارية. تتم إدارة هذه الأصول في أهلية ائتمانية ولا يحق للمؤسسة الحصول على هذه الأصول. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويكتسبون كل العائدات على هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث لا يحق للمجموعة استخدام أو التصرف في هذه الاستثمارات إلا ضمن شروط العقد المبرم بين المجموعة وعملائها.

(ص) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحا نصف سنوي مُتَّفَقٌ عليه وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم أثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند «صكوك تمويل».

(ق) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ر) منافع الموظفين

(1) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(2) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصا لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءاً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(3) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها..

(ش) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

(ت) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة.. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستصناع
يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم، المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة
يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري مُتَّفَقٌ عليه استنادا إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية
يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استنادا إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات
يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح
يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ث) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضرائب استنادا إلى القوانين واللوائح الضريبية في الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. مبلغ الضريبة المستحقة الدفع أو المستلمة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة التي يتوقع دفعها أو استلامها والذي يعكس الشك المتعلق بضرائب الدخل. يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.
يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يُتَوَقَّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو السارية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(خ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك بعد خصم الربح المستحق للصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد الأساسي / المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالتأثير على جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ذ) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (بصفته كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ر) الضمانات المُستَمْلَكَة

يتم إثبات الضمانات المُستَمْلَكَة مقابل سداد موجودات تمويل ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند "موجودات أخرى" بالتكلفة، وهي القيمة التي تم تحويلها إلى البنك عند تسوية التمويل.

(أ أ) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنيب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ب ب) مطلوبات الوكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(ج ج) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتمل على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

(د د) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة ما لم تكون بعيدة.

(هـ هـ) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

يتعامل البنك مع العديد من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك العقود الآجلة على أساس الوعد للعملات الأجنبية، والمقايضات على أساس الوعد لمعدل الربح، والمقايضات على أساس العملات والخيارات التي يتم الدخول فيها على أساس الوعد للتحوط من تقلبات العملة و معدلات الربح و المخاطر المالية الأخرى.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسميا بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات)التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين 80 إلى 125 في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

(ز ز) الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة والمجموعات المحتفظ بها للبيع إذا كان من المقرر إسترداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة والمجموعات المحتفظ بها للبيع بأقل من قيمتها الدفترية أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تكاليف البيع هي التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى عملية بيع أحد الموجودات (والمجموعة المحتفظ بها للبيع)، باستثناء تكاليف التمويل ونفقات ضريبة الدخل.

لا يُنظر إلى معايير التصنيف كمحتفظ بها للبيع على أنها مستوفاة إلا عندما يكون البيع محتملاً بشكل كبير، ويكون الأصل أو لمجموعة المحتفظ بها للبيع الفوري في حالته الحالية. يجب أن تشير الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع إلى أنه من غير المرجح إجراء تغييرات كبيرة على البيع أو سحب قرار البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بخطة بيع الأصل والبيع المتوقع أن يكتمل في غضون عام واحد من تاريخ التصنيف.

يتم عرض الموجودات و المطلوبات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل كبنود حالية في بيان المركز المالي الموحد. و يتم تضمين التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية الموحد ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في الإيضاح رقم 40.

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أشباه حقوق الملكية والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة.

تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية. يتولى أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن لجنة المكافآت والحوافز والمزايا ولجنة الترشيحات والحوكمة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام.

الهدف الأساسي للجنة المكافآت والحوافز والمزايا المسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بمجالات التعويضات والمكافآت من خلال توفير التوجيه العام بشأن استراتيجية التعويضات والمكافآت في البنك، والتأكد من أن سياسات التعويضات والمكافآت والممارسات تتوافق مع التوجيهات التنظيمية وتقييم الحوافز والتوصية بها لمجلس الإدارة وغيرها من الخطط القائمة على الأسهم المصممة بعناية لجذب الأفراد المؤهلين والكفؤين والاحتفاظ بهم. تطوير سياسة المكافآت لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، وإدارة ذوي الكفاءات العالية الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك عامًا بعد عام. وتتحمل اللجنة مسؤولية التأكد من تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة على فترات منتظمة خلال العام لأداء ولايتها والامتثال لها.

تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على هيكل وتكوين مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى دعم تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات في البنك.

هدف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام هو مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بالحوكمة والرقابة المتعلقة بالمجموعة. ويتم دعم ذلك من خلال إدارة المخاطر والتقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية ووظائف التدقيق الداخلي والخارجي وعملية مراقبة الالتزام بالقوانين واللوائح ومدونة قواعد السلوك المهني للمجموعة. يتمثل دور اللجنة في رفع التقارير إلى مجلس الإدارة وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرار أمام مجلس الإدارة.

ويتم مساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام في هذه المهام من قبل إدارات التدقيق الداخلي والإمتثال.
بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، قامت الإدارة أيضًا بتأسيس عدد من اللجان الداخلية متعددة الوظائف مثل لجنة الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة الأصول والخصوم (ALCO)، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) ولجنة الأصول الخاصة (SAC). المسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات إدارة المخاطر للمجموعة في مجالاتها المحددة.

وتساعد مجموعة منفصلة لإدارة المخاطر، تتبع الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، في تنفيذ المسؤولية الرقابية لمجلس الإدارة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

تعمل وظيفة مجموعة المخاطر ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. يحدد الإطار المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك ويضع وفقًا لذلك حدود وضوابط المخاطر المناسبة. تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراجعة إطار وسياسات وأنظمة تقبل المخاطر للمجموعة بشكل منتظم، لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة.

يحدد بيان تقبل المخاطر وإطار العمل الخاص بالبنك مدى تحمل المخاطر الذي يتم ترجمته إلى إطار حدود المخاطر أو الأهداف أو التدابير الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال المصرف والمجموعة المصرفية. وبالتالي فإن تحديد الرغبة في المخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي وفقًا للإطار

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة بمراجعة واعتماد مدى تقبل المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من أنها تتوافق مع بيئة أعمال المصرف ومتطلبات أصحاب المصلحة واستراتيجيتهم. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر عند مستويات تحفيز مختلفة، مع خطط تصعيد وإجراءات محددة بوضوح.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة.

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	2024	2023
أرصدة لدى بنوك مركزية	**7,744,417**	7,103,263
أرصدة لدي بنوك	**2,488,250**	3,261,873
موجودات تمويل	**125,274,016**	122,380,843
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	**51,599,360**	43,932,221
	187,106,043	176,678,200

التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى

خطابات ضمان	**10,470,912**	9,103,126
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**8,434,271**	8,241,818
اعتمادات مستنديه	**740,849**	779,939
	19,646,032	18,124,883

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد

(2) تركز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تتركز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2024 موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	7,002,288	-	438,848	303,281	7,744,417
أرصدة لدي بنوك	1,807,842	120,936	143,344	416,128	2,488,250
موجودات تمويل	118,117,426	1,376,007	243,740	5,536,843	125,274,016
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	47,552,265	1,572,507	18,749	2,455,839	51,599,360
	174,479,821	3,069,450	844,681	8,712,091	187,106,043

31 ديسمبر 2023 موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,496,294	-	392,817	214,152	7,103,263
أرصدة لدي بنوك	2,458,526	4,276	94,150	704,921	3,261,873
موجودات تمويل	115,053,618	1,119,866	267,224	5,940,135	122,380,843
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	40,590,381	1,223,255	33,634	2,084,951	43,932,221
	164,598,819	2,347,397	787,825	8,944,159	176,678,200

31 ديسمبر 2024 بنود خارج الميزانية العمومية	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	7,273,946	2,186,975	110,141	899,850	10,470,912
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	8,430,617	-	-	3,654	8,434,271
اعتمادات مستنديه	740,849	-	-	-	740,849
	16,445,412	2,186,975	110,141	903,504	19,646,032

31 ديسمبر 2023 بنود خارج الميزانية العمومية	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	7,495,705	628,121	109,493	869,807	9,103,126
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	8,238,709	-	-	3,109	8,241,818
اعتمادات مستنديه	775,308	-	-	4,631	779,939
	16,509,722	628,121	109,493	877,547	18,124,883

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تتركز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

ممولة وغير ممولة	صافي التعرض للمخاطر 2024	صافي التعرض للمخاطر 2023
حكومة	**63,579,372**	56,953,519
المؤسسات غير المصرفية	**9,778,764**	10,134,061
صناعة	**4,070,876**	4,095,671
تجارية	**14,760,907**	13,447,924
خدمات	**24,849,762**	23,877,849
مقاولات	**5,359,577**	6,416,162
عقارات	**27,114,152**	26,430,259
أفراد	**35,772,938**	33,464,166
أخرى	**1,819,695**	1,858,589
مطلوبات محتملة	**19,646,032**	18,124,883
الإجمالي	**206,752,075**	194,803,083

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

درجات متساوية	2024	2023
AAA إلى AA–	**68,593,488**	62,977,567
A+ إلى A–	**9,585,443**	5,545,879
BBB إلى BBB–	**98,274,414**	92,576,996
BB+ إلى B–	**22,286,133**	24,651,403
غير مصنفة	**8,012,597**	9,051,238
الإجمالي	**206,752,075**	194,803,083

(3) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من 1 الى 10 للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات 1-7 على ائتمان عامل، و8 و9 و10 تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	2024				2023			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات من 1 إلى 7)								
المبلغ الإجمالي	**130,909,323**	**24,510,365**	-	**155,419,688**	117,087,514	31,398,772	-	148,486,286
الربح المؤجل	**(18,196,540)**	**(6,675,078)**	-	**(24,871,618)**	(13,790,139)	(7,392,384)	-	(21,182,523)
القيمة الدفترية	**112,712,783**	**17,835,287**	-	**130,548,070**	103,297,375	24,006,388	-	127,303,763
المتعثرة (الدرجات من 8 إلى 10)								
المبلغ الإجمالي	-	-	**2,556,441**	**2,556,441**	-	-	2,258,299	2,258,299
الربح المؤجل	-	-	**(81,741)**	**(81,741)**	-	-	(90,514)	(90,514)
القيمة الدفترية	-	-	**2,474,700**	**2,474,700**	-	-	2,167,785	2,167,785
مخصص انخفاض القيمة	**(3,924,480)**	**(1,473,870)**	**(2,289,858)**	**(7,688,208)**	(3,966,408)	(1,226,864)	(1,826,015)	(7,019,287)
الربح المعلق	-	-	**(60,546)**	**(60,546)**	-	-	(71,418)	(71,418)
صافي القيمة الدفترية	**108,788,303**	**16,361,417**	**124,296**	**125,274,016**	99,330,967	22,779,524	270,352	122,380,843
استثمارات مالية - دين (التكلفة المطفأة)								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	**49,140,002**	-	-	**49,140,002**	41,919,206	-	-	41,919,206
دون المستوى (CCC+ إلى D)	-	-	**41,629**	**41,629**	-	-	109,337	109,337
	49,140,002	-	**41,629**	**49,181,631**	41,919,206	-	109,337	42,028,543
مخصص انخفاض القيمة	**(943)**	-	**(40,493)**	**(41,436)**	(1,247)	-	(104,270)	(105,517)
القيمة الدفترية	**49,139,059**	-	**1,136**	**49,140,195**	41,917,959	-	5,067	41,923,026

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

	2024				2023			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
مستحق من بنوك مركزية								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	7,308,059	-	-	7,308,059	6,710,446		-	6,710,446
دون المستوى (CCC+ إلى D)	-	-	686,855	686,855	-	-	630,389	630,389
	7,308,059	-	686,855	7,994,914	6,710,446	-	630,389	7,340,835
مخصص انخفاض القيمة	-	-	(248,007)	(248,007)	-	-	(237,572)	(237,572)
القيمة الدفترية	7,308,059	-	438,848	7,746,907	6,710,446	-	392,817	7,103,263
مستحق من بنوك								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	2,480,415	7,965	-	2,488,380	3,210,019	51,971	-	3,261,990
دون المستوى (CCC+ إلى D)	-	-	19,665	19,665	-	-	19,665	19,665
	2,480,415	7,965	19,665	2,508,045	3,210,019	51,971	19,665	3,281,655
مخصص انخفاض القيمة	(130)	-	(19,665)	(19,795)	(117)	-	(19,665)	(19,782)
القيمة الدفترية	2,480,285	7,965	-	2,488,250	3,209,902	51,971	-	3,261,873
التزامات القروض والضمان المالي								
عاملة (درجات 1 إلى 7)	18,055,194	1,424,145	-	19,479,339	16,151,503	1,820,248	-	17,971,751
متعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	166,693	166,693	-	-	153,132	153,132
	18,055,194	1,424,145	166,693	19,646,032	16,151,503	1,820,248	153,132	18,124,883
مخصص انخفاض القيمة	(2,508)	(7,455)	(102,224)	(112,187)	(4,006)	(23,752)	(53,762)	(81,520)
القيمة الدفترية	18,052,686	1,416,690	64,469	19,533,845	16,147,497	1,796,496	99,370	18,043,363

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ 2,115 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2024 (2023: 1,508 مليون ريال قطري). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات AA- إلى AA++ الأقل استنادا إلى تصنيفات من وكالات خارجية فيما عدا مبلغ 543 مليون ريال قطري (2023: 427 مليون ريال قطري) غير مصنفة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2024 هي 165.9 مليون ريال قطري (2023: 248.3 مليون ريال قطري).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال السنة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في 31 ديسمبر 2024 هو 195.1 مليون ريال قطري (2023: 344 مليون ريال قطري).

موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر.

(4) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(5) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

1. انخفاض درجتين للتصنيف من 1 إلى 4 أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من 5 إلى 6.
2. التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
3. التسهيلات متأخرة السداد بعدد 60 يوما كما في تاريخ التقرير.
4. أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويل قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويل بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويل المعاد التفاوض عليه للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ 12 شهرا الماضية تحت المرحلة 2.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- – يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من 90 يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو

تم التصنيف الداخلي على أنه 8 أو 9 أو 10 بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- التقييم الكمي أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على حد سواء المعلومات المستقبلية. أجرى البنك تحليل الارتباط التاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة البنك الخاصة ومعدلات التخلف عن السداد على مستوى السوق. تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على إحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من التوقعات الاقتصادية العالمية؛ بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي ينشرها بشكل دوري البنك الدولي (Pink Sheet) ومصرف قطر المركزي، والتي تقدم أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / متوسط الارتداد حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على إحتمالية التعثر باستخدام النموذج الهيكلي "merton-vasicek" لجميع المحفظة باستثناء محفظة التجزئة. يتم إجراء تحليل الانحدار لالتقاط آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة (تتمة)

وقد نظر البنك في تأثير الشكوك المحتملة بسبب الصراع الجيوسياسي وما نتج عنها من اضطرابات في سلسلة التوريد وارتفاع معدلات الأرباح العالمية من خلال بناء السيناريو المجهد وأوزانه. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر 2023، والتي تتضمن التأثير المستمر للانكماش الاقتصادي على مستوى العالم بسبب ارتفاع التضخم. لا تزال التوقعات بالنسبة لدولة قطر إيجابية ومن المتوقع أن يستمر النمو بطريقة قوية على مدى السنوات ال 5 المقبلة. تواصل الإدارة الحفاظ على نظرة حذرة وجميع الاحتمالات التراكمية لجميع سيناريوهات الانكماش المعقولة مع الأخذ في الاعتبار توقعات الأساسية كنقطة انطلاق كوزن احتمالي للسيناريو المجهد لمعالجة مخاوف الانكماش الاقتصادي.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان بالبنك أيضًا سيناريوهات أخرى محتملة جنبًا إلى جنب مع ترجيح السيناريوهات. يتم تعيين عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة بناءً على تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في 31 ديسمبر 2024، بالنسبة لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي: النظر في توقعات الاقتصاد الكلي المنشورة، والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: النظر في المدى الطويل مصطلح التقلب الملحوظ في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي وأحكام ائتمان الخبراء، مع مراعاة مجموعة النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. إن أوزان السيناريو المأخوذة في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024 هي السيناريو الأساسي:70-50 ٪، السيناريو المحسن: 22-27٪ والسيناريو المجهد: 7-23-٪. يتم إجراء تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر الائتمان وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة تحت كل من السيناريوهات الأساسية، والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو ذات الصلة. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ا أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو على مدى فترة الإستحقاق بالكامل. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها إما الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا (المرحلة 1)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل الفترة (المرحلة 2).

كما هو الحال مع أي تنبؤات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة ويتم اعتبار السيناريوهات على أنها تلتقط أوجه عدم اليقين في توقعات السيناريو الأساسي.

افتراضات اقتصادية متغيرة

كانت أهم افتراضات نهاية السنة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2024 هي أسعار النفط (2025-2026: 85.9 دولار أمريكي للبرميل) النسبة المئوية لتركيز ائتمان القطاع الخاص (2025-26: 64.4%) ونسبة التغير في حجم الصادرات (2025-26: 11.6%).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)؛
- الخسارة عند التعثر (LGD)؛
- قيمة التعرض عند التعثر (EAD).

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تتمة)

الخسارة عند التعثر (LGD) هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقدر المجموعة معلمات الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة بنسبة 50% قيمة التعرض عند التعثر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل (BCBS) والتي اقترحت قيمة التعرض عند التعثر غير المضمون بنسبة 45%. تأخذ نماذج قيمة الخسارة عند التعثر في الاعتبار القيمة الإضافية المتوقعة لفئة الضمانات العقارية ويفترض البنك أن النسبة العالية جداً للخصومات المطبقة على قيمة الضمان وفقاً لمصرف قطر المركزي تعوض أي عوامل أخرى تؤثر على قيمة الخسارة عند التعثر كعامل خصم أو استرداد أو تكاليف إدارية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

الموجودات التمويلية	2024				2023			
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	3,966,408	1,226,864	1,826,015	7,019,287	3,289,772	898,563	1,773,853	5,962,188
التحويلات للمرحلة 1	53,642	(53,642)	-	-	19,986	(19,791)	(195)	-
التحويلات للمرحلة 2	(6,900)	41,674	(34,774)	-	(115,785)	145,774	(29,989)	-
التحويلات للمرحلة 3	(2,541)	(104,338)	106,879	-	(4,180)	(10,917)	15,097	-
مخصص انخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(84,956)	363,476	586,802	865,322	776,850	213,276	67,833	1,057,959
المبالغ المستردة/ المشطوبة	-	-	(195,064)	(195,064)	-	-	(344)	(344)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	(1,173)	(164)	-	(1,337)	(235)	(41)	(240)	(516)
الرصيد في 31 ديسمبر	3,924,480	1,473,870	2,289,858	7,688,208	3,966,408	1,226,864	1,826,015	7,019,287

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	2024				2023			
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	1,247	-	104,270	105,517	455	-	103,222	103,677
مخصص/ (استرداد) انخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(256)	-	1,966	1,710	792	-	1,048	1,840
موجودات محتفظ بها للبيع	(48)	-	(65,743)	(65,791)	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	943	-	40,493	41,436	1,247	-	104,270	105,517

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

مستحق من بنوك مركزية	2024				2023			
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	-	-	237,572	237,572	-	-	232,172	232,172
مخصص انخفاض القيمة للسنة، بالصافي	-	-	10,435	10,435	-	-	5,400	5,400
الرصيد في 31 ديسمبر	-	-	248,007	248,007	-	-	237,572	237,572

مستحق من بنوك	2024				2023			
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	117	-	19,665	19,782	329	1	19,665	19,995
مخصص/ (استرداد) انخفاض القيمة للسنة، بالصافي	13	-	-	13	(212)	(1)	-	(213)
الرصيد في 31 ديسمبر	130	-	19,665	19,795	117	-	19,665	19,782

الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان	2024				2023			
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	4,006	23,752	53,762	81,520	14,470	4,361	48,437	67,268
التحويلات للمرحلة 1	2	(2)	-	-	740	(740)	-	-
التحويلات للمرحلة 2	(2)	2	-	-	(11,409)	11,409	-	-
التحويلات للمرحلة 3	-	(1,578)	1,578	-	-	(51)	51	-
(استرداد) / مخصص انخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(1,498)	(14,719)	46,884	30,667	205	8,773	5,274	14,252
الرصيد في 31 ديسمبر	2,508	7,455	102,224	112,187	4,006	23,752	53,762	81,520

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقا في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنبا إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و(ALCO). تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل 3 من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (30 يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.

نسبة السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي 278.7٪ (2023: 312.1٪).

.

(2) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(3) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أشباه حقوق الملكية للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في 31 ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أشباه حقوق الملكية، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

2024	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	2,270,158	23,906	-	-	6,389,002	8,683,066
أرصدة لدى البنوك	2,476,013	12,237	-	-	-	2,488,250
موجودات تمويل	8,958,159	7,612,789	10,956,025	19,510,093	78,236,950	125,274,016
استثمارات مالية	1,206,005	644,253	3,283,140	24,514,180	23,360,668	53,008,246
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	1,100,365	1,100,365
استثمارات عقارية	-	-	-	-	2,467,793	2,467,793
موجودات ثابتة	114	3,018	10,046	128,027	214,648	355,853
موجودات أخرى	322,579	1,956	26,905	117,473	1,745,229	2,214,142
موجودات محتفظ بها للبيع	297,626	45,038	517,243	317,701	4,010,437	5,188,045
إجمالي الموجودات	15,530,654	8,343,197	14,793,359	44,587,474	117,525,092	200,779,776
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	10,991,894	1,462,986	487,870	8,711,291	2,363,142	24,017,183
حسابات العملاء الجارية	16,429,048	-	-	-	-	16,429,048
صكوك تمويل	3,930,942	-	3,276,000	164,578	6,370,000	13,741,520
مطلوبات أخرى	1,695,254	1,477	85,447	84,435	959,131	2,825,744
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	844,821	37,209	40,650	1,586,053	921,066	3,429,799
إجمالي المطلوبات	33,891,959	1,501,672	3,889,967	10,546,357	10,613,339	60,443,294
أشباه حقوق الملكية	49,644,447	19,207,556	29,134,304	6,656,520	3,922,811	108,565,638
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	83,536,406	20,709,228	33,024,271	17,202,877	14,536,150	169,008,932
فجوة الاستحقاق	(68,005,752)	(12,366,031)	(18,230,912)	27,384,597	102,988,942	31,770,844

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

2023	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,507,687	-	7,828	9,744	6,512,074	8,037,333
أرصدة لدى البنوك	3,180,572	43,750	37,551	-	-	3,261,873
موجودات تمويل	11,427,869	6,026,916	9,466,275	17,711,518	77,748,265	122,380,843
استثمارات مالية	3,338,789	16,591,519	1,591,854	17,402,613	9,088,497	48,013,272
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	1,127,659	1,127,659
استثمارات عقارية	-	-	-	-	3,305,864	3,305,864
موجودات ثابتة	254	2,234	18,295	103,965	390,777	515,525
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	217,814	217,814
موجودات أخرى	353,466	44,699	55,765	261,493	1,581,493	2,296,916
إجمالي الموجودات	19,808,637	22,709,118	11,177,568	35,489,333	99,972,443	189,157,099
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	6,306,005	1,484,018	2,195,406	7,402,193	3,046,477	20,434,099
حسابات العملاء الجارية	14,648,105	-	-	-	-	14,648,105
صكوك تمويل	3,205,829	-	546,000	7,267,187	3,649,234	14,668,250
مطلوبات أخرى	2,178,426	53,603	126,987	94,420	749,656	3,203,092
إجمالي المطلوبات	26,338,365	1,537,621	2,868,393	14,763,800	7,445,367	52,953,546
أشباه حقوق الملكية	50,640,315	12,810,272	23,004,908	19,400,683	330,237	106,186,415
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	76,978,680	14,347,893	25,873,301	34,164,483	7,775,604	159,139,961
فجوة الاستحقاق	(57,170,043)	8,361,225	(14,695,733)	1,324,850	92,196,839	30,017,138

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة

2024	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى 3 أشهر	3-6 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	24,017,183	25,328,787	11,178,157	1,626,856	728,804	9,313,678	2,481,292
حسابات العملاء الجارية	16,429,048	16,429,048	16,429,048	-	-	-	-
صكوك تمويل	13,741,520	18,232,884	3,945,137	1,580,377	728,804	9,313,678	2,664,888
مطلوبات أخرى	2,825,744	2,825,744	1,695,253	1,477	85,447	84,435	959,132
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	3,429,799	3,429,799	844,823	37,209	40,650	1,586,053	921,064
إجمالي المطلوبات	60,443,294	66,246,262	34,092,418	3,245,919	1,583,705	20,297,844	7,026,376
أشباه حقوق الملكية	108,565,638	114,908,744	51,116,714	20,235,728	31,167,630	7,481,263	4,907,409
	169,008,932	181,155,006	85,209,132	23,481,647	32,751,335	27,779,107	11,933,785

2023	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى 3 أشهر	3-6 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	20,434,099	22,519,788	6,557,592	1,698,514	2,716,783	9,585,407	1,961,492
حسابات العملاء الجارية	14,648,105	14,648,105	14,648,105	-	-	-	-
صكوك تمويل	14,668,250	16,012,830	3,233,640	170,810	772,150	7,791,570	4,044,660
مطلوبات أخرى	3,203,092	3,203,092	2,178,426	53,603	126,987	94,420	749,656
إجمالي المطلوبات	52,953,546	56,383,815	26,617,763	1,922,927	3,615,920	17,471,397	6,755,808
أشباه حقوق الملكية	106,186,415	111,371,108	51,922,100	13,447,557	24,397,079	21,270,038	334,334
	159,139,961	167,754,923	78,539,863	15,370,484	28,012,999	38,741,435	7,090,142

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل

.

(1) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الادارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحييد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

(2) التعرض لمخاطر السوق – محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة 99٪ ويفترض فترة الاحتفاظ هي 10 أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة 10 أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة 99% لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة 1% أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم تخصيص سقوف للقيمة المعرضة للمخاطر لمحافظ المتاجرة. تتم مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يومياً.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في 31 ديسمبر وخلال السنة:

	في 31 ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
2024				
مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%	**19,324**	**17,892**	**24,604**	**13,637**
2023				
مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%	24,032	18,085	24,217	13,712

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر تتم بهياكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

		إعادة تسعير خلال					
2024	القيمة الدفترية	أقل من 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي %
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8,683,066	2,267,894	23,906	25,481	-	6,365,785	0.00%
أرصدة لدي بنوك	2,488,250	2,170,938	12,237	-	-	305,075	4.34%
موجودات تمويل	125,274,016	70,932,765	43,117,420	9,722,901	1,469,781	31,149	6.88%
استثمارات مالية	53,008,246	11,033,080	19,640,852	21,204,107	650,992	479,215	4.99%
	189,453,578	86,404,677	62,794,415	30,952,489	2,120,773	7,181,224	-
أرصدة بنوك	24,017,183	23,477,278	494,856	45,049	-	-	5.03%
صكوك تمويل	13,741,520	3,930,942	3,276,000	6,534,578	-	-	3.70%
	37,758,703	27,408,220	3,770,856	6,579,627	-	-	0.00%
أشباه حقوق الملكية	108,565,638	49,644,447	48,884,084	10,025,865	11,242	-	0.00%
	146,324,341	77,052,667	52,654,940	16,605,492	11,242	-	-
فجوة حساسية معدل الربح	43,129,237	9,352,010	10,139,475	14,346,997	2,109,531	7,181,224	-
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	-	43,129,237	33,777,227	23,637,752	9,290,755	7,181,224	-

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

2023	القيمة الدفترية	إعادة تسعير خلال: أقل من 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي %
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8,037,333	1,513,663	-	243,219	-	6,280,451	-
أرصدة لدي بنوك	3,261,873	2,747,463	81,302	-	-	433,108	5.10%
موجودات تمويل	122,380,843	76,135,122	35,151,064	9,885,217	1,159,903	49,537	7.25%
استثمارات مالية	48,013,272	12,948,336	18,219,773	13,212,521	420,912	3,211,730	5.36%
	181,693,321	93,344,584	53,452,139	23,340,957	1,580,815	9,974,826	-
أرصدة بنوك	20,434,099	18,783,267	1,537,378	113,454	-	-	4.66%
صكوك تمويل	14,668,250	6,663,830	-	8,004,420	-	-	3.58%
	35,102,349	25,447,097	1,537,378	8,117,874	-	-	-
أشباه حقوق الملكية	106,186,415	50,637,793	35,817,701	19,697,923	32,998	-	4.57%
	141,288,764	76,084,890	37,355,079	27,815,797	32,998	-	-
فجوة حساسية معدل الربح	40,404,557	17,259,694	16,097,060	(4,474,840)	1,547,817	9,974,826	-
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	-	40,404,557	23,144,863	7,047,803	11,522,643	9,974,826	-

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية – تتمة

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن 100 نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و50 نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

حساسية صافي الربح	زيادة متناظرة 100 نقطة أساس	نقصان متناظر 100 نقطة أساس
2024		
في 31 ديسمبر	**205.7 مليون**	**(205.7 مليون)**
2023		
في 31 ديسمبر	311.3 مليون	(311.3 مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية 31 ديسمبر (ألف ريال قطري)

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:	2024	2023
جنيه إسترليني	**474**	(1,492)
دولار	**(16,092,920)**	(16,567,260)
يورو	**5,750**	19,017
عملات أخرى	**51,713**	22,158

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

	زيادة / (انخفاض)	
التغير بنسبة 5% في معدل صرف العملة	2024	2023
جنيه إسترليني	**24**	(75)
دولار الأمريكي	**(804,646)**	(828,363)
يورو	**288**	951
عملات أخرى	**2,586**	1,108

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

.

. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

مخاطر سعر السهم (تتمة)

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

مؤشرات الأسواق	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر على حقوق المساهمين		الأثر على الربح والخسارة	
		2024	2023	2024	2023
بورصة قطر	+/ - 10%	**13,480**	5,883	**26,333**	33,132
سوق البحرين للأوراق المالية	+/ - 10%	**809**	613	**-**	-
سوق لندن للأوراق المالية	+/ - 10%	**85,165**	83,097	**-**	-
سوق فيينا للأوراق المالية	+/ - 10%	**110,094**	110,129	**-**	-

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخرة. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط والتقرير عن المخاطر.

تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، ووضع حلول للمشاكل ورفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالا.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

د) مخاطر الامتثال

تشمل مخاطر الامتثال مخاطر الامتثال التنظيمي والقانوني. مخاطر الامتثال هي مخاطر تعرض المجموعة لمخاطر مالية أو مخاطر تتعلق بالسمعة من خلال فرض عقوبات أو غرامات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها و أفضل ممارسات السوق (بما في ذلك المعايير الأخلاقية). تسعى إدارة الامتثال في المجموعة بشكل استباقي إلى تعزيز إدارة مخاطر الامتثال وإطار عمل الرقابة الداعم. تعمل المجموعة في سوق يوجد فيه مستوى كبير من نشاط التغيير التنظيمي، وبالتالي فإن مخاطر الامتثال هي مجال تركيز رئيسي للإدارة العليا. يراقب الدور الذي يقوم به الامتثال هذه المخاطر من خلال الرجوع إلى المقاييس ذات الصلة بالمجموعة، ومراجعة تقارير وتقييمات الوقائع، وتقييمات المخاطر والرقابة المتعلقة بِخَطِّي الدفاع الأول والثاني، ونتائج التقييمات التنظيمية، ومراجعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي تقارير التدقيق. وتتم معالجة الضوابط في الوقت المناسب.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي، احتسبت المجموعة نسب راس المال وفقًا للتوجيهات الجديدة لبازل 3 إبتداءً من الفترة المنتهية في 31 مارس 2024. إن الحد الأدنى التنظيمي للمجموعة وفقا لمصرف قطر المركزي، بما في ذلك هامش الحفاظ على رأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام محليًا ونظاميًا والعبء الرأسمالي وفقاً لإجراءات التقييم الداخلي لكفاية راس المال للدعامة الثانية، هو 15.03٪.

مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل 3 ولوائح مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

	2024 بازل 3	2023 بازل 3
حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1	**25,921,175**	23,717,506
رأس المال من الفئة 1	**29,975,566**	27,773,890
رأس المال من الفئة 2	**1,759,534**	1,698,496
إجمالي رأس المال النظامي	**31,735,100**	29,472,386

الموجودات المرجحة بالمخاطر	2024 بازل 3	2023 بازل 3
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**132,718,248**	131,368,937
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**9,776,967**	668,181
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	**9,272,885**	12,425,576
إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر	**151,768,100**	144,462,694
رأس المال النظامي	**31,735,100**	29,472,386
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1	**17.1%**	16.4%
نسبة كفاية إجمالي رأس المال	**20.9%**	20.4%

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3 حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على النحو التالي:

	الفعلي	الحد الأدنى طبقاً لمصرف قطر المركزي
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 بدون هامش الأمان التحوطي لرأس المال	**17.1%**	6.00%
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال	**17.1%**	8.50%
نسبة رأس المال من الفئة 1 متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال	**19.8%**	10.50%
إجمالي نسبة راس المال متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال	**20.9%**	12.50%
إجمالي رأس المال متضمنا هامش الأمان التحوطي لرأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي المحلي	**20.9%**	13.00%
إجمالي رأس المال متضمنا هامش الأمان التحوطي لرأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي المحلي وأعباء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال حسب الدعامة 2	**20.9%**	15.03%

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لعدم اليقين حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(1) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأصل المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح 4 (ب) (6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تفتقر الى شفافية السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركز وعدم اليقين حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

1. بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرض مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.
2. بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.
3. بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.
4. بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(1) تقييم الأدوات المالية (تتمة)

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر والمعايير القياسية للربح فروق الائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق الذين يتصرفون على اساس تجاري.

كما أخذت مجموعة المصرف في الاعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع ذلك، لا تزال الأسواق متقلبة والمبالغ المسجلة تظل حساسة لتقلبات السوق.

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام

2024	الإجمالي	أسعار مدرجة في أسواق مالية نشطة (المستوى 1)	مدخلات هامة يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	26,291	-	26,291	-
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	263,334	263,334	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	638,145	-	638,145	-
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,034,075	1,034,075	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	111,477	-	36,914	74,563
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,100,944	-	1,100,944	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	720,076	-	720,076	-
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	374,526	-	374,526	-

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(2) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

2023	الإجمالي	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار مدرجة في أسواق مالية نشطة (المستوى 1)	مدخلات هامة يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	306,359	-	306,359	-
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	331,321	331,321	-	-
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	8,699	8,699	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	200,157	-	200,157	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,282,449	-	12,135	1,270,314
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	1,486,753	1,339,412	147,341	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	980,528	-	569,906	410,622
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	1,101,294	-	1,101,294	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	699,045	-	699,045	-
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	452,317	-	-	452,317
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	244,824	-	244,824	-

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة 1,589 مليون ريال قطري (2023: 1,652 مليون ريال قطري) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى ا من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم 7.

خلال عامي 2024 و2023 لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى 3 من ترتيب القيمة العادلة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى ٣ والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

	في 1 يناير 2024	إجمالي (الخسارة)/الربح المسجلة في بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية الموحدة	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في 31 ديسمبر 2024
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	**410,622**	**-**	**-**	**(336,059)**	**74,563**
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**1,270,314**	**-**	**-**	**(1,270,314)**	**-**
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**452,317**	**-**	**-**	**(452,317)**	**-**
	2,133,253	**-**	**-**	**(2,058,690)**	**74,563**

	في 1 يناير 2023	إجمالي (الخسارة)/ الربح المسجلة في بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية الموحدة	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في 31 ديسمبر 2023
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	463,886	(40,909)	10,157	(22,512)	410,622
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,171,783	39,342	112,888	(53,699)	1,270,314
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	463,536	(14,402)	3,183	-	452,317
	2,099,205	(15,969)	126,228	(76,211)	2,133,253

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(3) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقع تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجرى تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي..

:

(4) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقادم الفعلي والتقادم الفني والتجاري.

(5) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

6 | القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.
وحدات المجموعة الأخرى	الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.
شركات تابعة محلية ودولية	تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

6. القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات التشغيلية

2024	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	7,962,318	2,223,200	12,580	520,705	10,718,803
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	313,551	396,784	145,253	11,762	867,350
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	49,490	44,575	94,065
إيرادات أخرى	-	-	59,552	6,935	66,487
إجمالي إيراد القطاع	-	-	-	2,577	2,577
حصة حملة الصكوك من الربح	8,275,869	2,619,984	266,875	586,554	11,749,282
صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية	(2,796,236)	(1,427,455)	(543,224)	(221,423)	(4,988,338)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(2,904,258)	929,352	1,974,906	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,517,555	1,470,037	1,577,352	34,968	4,599,912
موجودات القطاع المعلن عنها	123,210,196	28,767,736	41,417,143	7,384,701	200,779,776
مطلوبات و أشباه حقوق الملكية للقطاع	61,423,711	57,395,208	42,753,106	7,436,907	169,008,932

2023	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	7,425,632	1,789,627	125,748	401,177	9,742,184
صافي إيرادات رسوم وعمولات	344,297	343,679	165,679	35,590	889,245
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	35,522	14,941	50,463
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	43,507	16,538	60,045
إيرادات أخرى	-	-	-	1,093	1,093
إجمالي الإيراد	7,769,929	2,133,306	370,456	469,339	10,743,030
صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية	(2,513,196)	(1,005,026)	(541,161)	(162,239)	(4,221,622)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(2,581,304)	826,501	1,754,803	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,455,124	1,299,195	1,485,867	47,741	4,287,927
موجودات القطاع المعلن عنها	115,966,959	26,541,329	39,540,507	7,108,304	189,157,099
مطلوبات و أشباه حقوق الملكية للقطاع	59,641,353	52,292,890	40,277,773	6,927,945	159,139,961

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

7. القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

2024	القيم العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	8,683,066	8,683,066	8,683,066
أرصده لدى البنوك	-	-	2,488,250	2,488,250	2,488,250
موجودات تمويل	-	-	125,274,016	125,274,016	125,274,016
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	1,145,552	263,334	-	1,408,886	1,408,886
– أدوات من فئة حقوق الملكية	1,821,020	638,145	49,140,195	51,599,360	51,615,756
موجودات أخرى	-	-	222,067	222,067	222,067
موجودات محتظ بها للبيع	-	-	5,188,045	5,188,045	5,188,045
	2,966,572	901,479	190,995,639	194,863,690	194,880,086
	-	-	24,017,183	24,017,183	24,017,183
حسابات البنوك	-	-	16,429,048	16,429,048	16,429,048
حسابات العملاء الجارية	-	-	13,741,520	13,741,520	13,741,520
تمويل صكوك	-	-	2,825,744	2,825,744	2,825,744
مطلوبات أخرى	-	-	3,429,799	3,429,799	3,429,799
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	-	-	108,565,638	108,565,638	108,565,638
أشباه حقوق الملكية	-	-	169,008,932	169,008,932	169,008,932

2023	القيم العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	8,037,333	8,037,333	8,037,333
أرصده لدى البنوك	-	-	3,261,873	3,261,873	3,261,873
موجودات تمويل	-	452,317	121,928,526	122,380,843	122,380,843
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	2,467,281	1,613,770	-	4,081,051	4,081,051
– أدوات من فئة حقوق الملكية	1,800,339	208,856	41,923,026	43,932,221	43,917,709
موجودات أخرى	-	-	435,330	435,330	435,330
	4,267,620	2,274,943	175,586,088	182,128,651	182,114,139
حسابات البنوك	-	-	20,434,099	20,434,099	20,434,099
حسابات العملاء الجارية	-	-	14,648,105	14,648,105	14,648,105
تمويل صكوك	-	-	14,668,250	14,668,250	14,668,250
مطلوبات أخرى	-	-	3,203,092	3,203,092	3,203,092
أشباه حقوق الملكية	-	-	106,186,415	106,186,415	106,186,415
	-	-	159,139,961	159,139,961	159,139,961

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تعتبر قيمتها الدفترية هى تقريب معقول لقيمتها العادلة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

8. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2024	2023
النقد في الصندوق	**936,159**	934,070
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (1)	**6,363,521**	6,278,599
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**638,766**	217,695
أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى	**992,627**	844,541
يخصم: مخصص انخفاض القيمة (2)	**(248,007)**	(237,572)
	8,683,066	8,037,333

(1) يمثل الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي احتياطياً الزامياً غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

(2) لقد عرّض الوضع الاقتصادي في لبنان نظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين، وعدم الوضوح الحالي عن حجم الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وشركة بيت التمويل العربي التابعة للبنك. في ظل هذه الظروف، اتبعت مجموعة المصرف نهجاً متحفظاً وخلقت انخفاضاً في القيمة على مستوى الشركة الأم لتغطية تعرضها بالكامل لشركتها التابعة المستقلة شركة بيت التمويل العربي الناتجة عن الاستثمار والإيداعات لدى المجموعة. تم تكوين مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة في البيانات المالية الموحدة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المستحقة من مصرف لبنان المركزي، والتي تأثرت بشكل أساسي بعدم الوضوح.

9. أرصدة لدى البنوك

	2024	2023
أرصدة المرابحة في السلع مدينة	**1,246,886**	52,981
ودائع وكالة	**956,084**	2,740,754
إيداعات مضاربة	**-**	54,812
حسابات جارية	**305,075**	433,108
يخصم: مخصص انخفاض القيمة	**(19,795)**	(19,782)
	2,488,250	3,261,873

10. موجودات التمويل

(أ) حسب النوع

ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:	2024	2023
مرابحة	**86,924,191**	85,400,945
مساومة	**28,852,070**	27,050,824
إجارة منتهية بالتمليك	**41,747,050**	37,888,391
أخرى	**452,818**	404,425
إجمالي موجودات التمويل	**157,976,129**	150,744,585
يخصم: ربح مؤجل	**(24,953,359)**	(21,273,037)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل	**133,022,770**	129,471,548
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين 1 و2)	**(5,398,350)**	(5,193,272)
مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)	**(2,289,858)**	(1,826,015)
أرباح معلقة	**(60,546)**	(71,418)
صافي موجودات التمويل	**125,274,016**	122,380,843

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ (لا شيء) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2023: 452 مليون ريال قطري).

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة بعد خصم الأرباح المؤجلة مبلغ 2,475 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2024 والتي تمثل 1.86٪ من إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الأرباح المؤجلة (31 ديسمبر2,168 :2023 مليون ريال قطري و التي تمثل 1.67٪ من إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الأرباح المؤجلة).

موجودات التمويل المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي أعقبت تفشي جائحة كوفيد-19، شجع مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم رقم 2022/15 وتمشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية، سيقوم البنك بإطفاء المبلغ المتبقي من الربح المؤجل على مدى الفترة المتبقية من التسهيلات التمويلية.

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	**7,019,287**	5,962,188
مخصص مكون خلال السنة	**1,353,965**	1,148,744
مخصص مسترد خلال السنة	**(488,643)**	(90,785)
صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة	**865,322**	1,057,959
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(195,064)**	(344)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(1,337)**	(516)
الرصيد في 31 ديسمبر *	**7,688,208**	7,019,287

* بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح 4(ب).

ألف ريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية –حسب القطاع

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في 1 يناير 2024	2,356,613	1,024,017	1,223,799	17,678	504	26,640	824,494	38,255	387,032	767,623	164,088	188,544	3,966,408	1,226,864	1,826,015
تحويلات بين المراحل	51,155	(130,696)	79,541	-	(5)	5	(7,612)	15,053	(7,441)	658	(658)	-	44,201	(116,306)	72,105
مكون خلال السنة	(209,696)	362,154	908,713	3,638	871	3,348	63,399	(19,982)	125,166	57,703	20,433	38,218	(84,956)	363,476	1,075,445
استردادات خلال السنة	-	-	(413,764)	-	-	(3,473)	-	-	(66,410)	-	-	(4,996)	-	-	(488,643)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	(209,696)	362,154	494,949	3,638	871	(125)	63,399	(19,982)	58,756	57,703	20,433	33,222	(84,956)	363,476	586,802
مشطوب خلال السنة	-	-	(51,289)	-	-	(4,215)	-	-	(139,560)	-	-	-	-	-	(195,064)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(1,112)	-	-	-	-	-	-	-	-	(61)	(164)	-	(1,173)	(164)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	2,196,960	1,255,475	1,747,000	21,316	1,370	22,305	880,281	33,326	298,787	825,923	183,699	221,766	3,924,480	1,473,870	2,289,858

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في 1 يناير 2023	1,985,698	649,201	1,190,228	37,636	374	22,300	770,994	29,954	400,627	495,444	219,034	160,698	3,289,772	898,563	1,773,853
تحويلات بين المراحل	(97,084)	102,538	(5,454)	(1,190)	1,085	105	909	8,109	(9,018)	(2,614)	3,334	(720)	(99,979)	115,066	(15,087)
مكون خلال السنة	467,999	272,278	48,483	(18,763)	(944)	4,985	52,601	191	74,790	275,013	(58,249)	30,360	776,850	213,276	158,618
استردادات خلال السنة	-	-	(9,439)	-	-	(377)	-	-	(79,023)	-	-	(1,946)	-	-	(90,785)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	467,999	272,278	39,044	(18,763)	(944)	4,608	52,601	191	(4,233)	275,013	(58,249)	28,414	776,850	213,276	67,833
مشطوب خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	(344)	-	-	-	-	-	(344)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	-	-	(19)	(5)	(11)	(373)	(10)	1	-	(220)	(31)	152	(235)	(41)	(240)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	2,356,613	1,024,017	1,223,799	17,678	504	26,640	824,494	38,255	387,032	767,623	164,088	188,544	3,966,408	1,226,864	1,826,015

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(د) حسب القطاع

2024	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	أخرى	الإجمالي
حكومي وشبه حكومي	8,280,579	-	883,437	-	9,164,016
مؤسسات مالية غير مصرفية	9,989,454	254	1,351,915	-	11,341,623
صناعة	3,695,062	20,718	10,251	1,633	3,727,664
تجارة	14,655,518	110,340	1,550,260	10,894	16,327,012
خدمات	16,566,510	20,580	7,895,110	674	24,482,874
مقاولات	6,438,109	363,381	875,461	19,714	7,696,665
عقارات	13,074,199	148,635	29,174,332	-	42,397,166
شخصي	12,315,486	28,188,162	-	419,903	40,923,551
أخرى	1,909,274	-	6,284	-	1,915,558
إجمالي موجودات التمويل	86,924,191	28,852,070	41,747,050	452,818	157,976,129
يخصم: ربح مؤجل					(24,953,359)
إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الربح المؤجل					133,022,770
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتين 1 و2)					(5,398,350)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)					(2,289,858)
أرباح معلقة					(60,546)
صافي موجودات التمويل					125,274,016

ملاحظة:

تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في 31 ديسمبر 2023 مبينة في الإيضاح رقم 19 للبيانات المالية الموحدة

2023	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	أخرى	الإجمالي
حكومة وشبه حكومة	8,781,456	-	1,063,076	-	9,844,532
مؤسسات مالية غير مصرفية	10,407,416	336	1,513,546	-	11,921,298
صناعة	3,797,220	36,408	6,045,239	2,421	9,881,288
تجارة	13,168,724	124,299	1,589,123	45,828	14,927,974
خدمات	15,947,014	74,101	1,654,814	3,018	17,678,947
مقاولات	6,629,508	357,907	972,532	20,058	7,980,005
عقارات	13,304,708	321,100	24,703,597	-	38,329,405
شخصي	11,415,942	26,136,673	335,960	333,100	38,221,675
أخرى	1,948,957	-	10,504	-	1,959,461
إجمالي موجودات التمويل	85,400,945	27,050,824	37,888,391	404,425	150,744,585
يخصم: ربح مؤجل					(21,273,037)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي بعد خصم الربح المؤجل					129,471,548
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتين 1 و2)					(5,193,272)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)					(1,826,015)
أرباح معلقة					(71,418)
صافي موجودات التمويل					122,380,843

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

11. استثمارات مالية

	2024			2023		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
• فئة حقوق الملكية	**263,334**	**-**	**263,334**	331,321	1,282,449	1,613,770
• فئة أدوات دين – ذات معدل ثابت	**-**	**638,145**	**638,145**	8,699	200,157	208,856
	263,334	**638,145**	**901,479**	340,020	1,482,606	1,822,626
استثمارات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة (1)						
– صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي	**-**	**46,884,016**	**46,884,016**	-	40,232,529	40,232,529
– ذات معدل ثابت	**2,263,221**	**34,394**	**2,297,615**	1,693,807	102,207	1,796,014
– يخصم: مخصص انخفاض القيمة*	**(7,084)**	**(34,352)**	**(41,436)**	(7,380)	(98,137)	(105,517)
	2,256,137	**46,884,058**	**49,140,195**	1,686,427	40,236,599	41,923,026
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر						
•فئة حقوق الملكية	**1,034,075**	**111,477**	**1,145,552**	1,486,753	980,528	2,467,281
•فئة أدوات دين - معدل أرباح ثابت	**1,100,944**	**720,076**	**1,821,020**	1,101,294	699,045	1,800,339
	2,135,019	**831,553**	**2,966,572**	2,588,047	1,679,573	4,267,620
	4,654,490	**48,353,756**	**53,008,246**	4,614,494	43,398,778	48,013,272

*للتعرف على المخصصات المرحلية لانخفاض القيمة، راجع إيضاح 4 (ب).

إيضاحات:

(1) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2024 بلغت 49,135 مليون ريال قطري (2023: 41,914 مليون ريال قطري)..

(2) إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم 5 (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر كالتالي:

	2024	2023
االرصيد في 1 يناير	**279,268**	274,938
مكون خلال السنة	**1,710**	1,840
محوّل لموجودات مُحتَفَظ بها للبيع	**(95,032)**	-
شطب/استردادات/ تحويلات خلال السنة	**(21,562)**	2,490
الرصيد في 31 ديسمبر	**164,384**	279,268

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

12. استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة خلال السنة كما يلي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	**1,127,659**	1,130,376
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**3,123**	5,020
محوّل لموجودات مُحتَفَظ بها للبيع	**(57,060)**	-
استثمارات محولة/ مستبعدة خلال السنة	**-**	(52,666)
الحصة من نتائج الأعمال	**66,487**	60,045
توزيعات نقدية	**(39,844)**	(15,116)
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,100,365**	1,127,659

نسبه الملكية (%)

اسم الشركة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	2024	2023
شركة الجزيرة للتمويل	قطر	تمويل	**30.00%**	30.00%
الضمان الإسلامية للتأمين (ش.م.ع.ق.)	قطر	تأمين	**26.25%**	26.25%
شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.	قطر	عقارات	**25.00%**	25.00%

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة استنادا إلى البيانات المالية كما في و للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و2023:

31 ديسمبر 2024	الجزيرة للتمويل	الضمان للتأمين الإسلامي ش.م.ع.ق.	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.
إجمالي الموجودات	**1,053,585**	**1,530,190**	**4,857,639**
إجمالي المطلوبات	**51,434**	**743,377**	**3,314,668**
إجمالي الإيرادات	**108,275**	**105,668**	**633,204**
صافي الربح	**66,766**	**61,915**	**96,680**
حصة من الربح	**20,894**	**20,703**	**24,125**

31 ديسمبر 2023	الجزيرة للتمويل	الضمان للتأمين الإسلامي ش.م.ع.ق.	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.
إجمالي الموجودات	1,030,312	547,168	5,042,731
إجمالي المطلوبات	65,802	90,047	3,506,212
إجمالي الإيرادات	97,190	92,214	602,141
صافي الربح	55,235	52,926	77,875
حصة من الربح	17,428	22,335	13,461

13. استثمارات عقارية

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	**3,305,864**	3,320,550
إضافات	**4,420**	17,098
إستبعادات	**(15,516)**	-
تحويلات من موجودات ثابتة	**140,129**	-
محوّل لموجودات مُحتَفَظ بها للبيع	**(943,768)**	-
التغيرات في القيمة العادلة	**(83,188)**	(48,637)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**59,852**	16,853
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,467,793**	3,305,864

إيضاح:

الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

14. موجودات ثابتة

	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
التكلفة:						
الرصيد في 1 يناير 2024	**429,374**	**753,042**	**380,252**	**5,450**	**49,094**	**1,617,212**
إضافات	**-**	**1,130**	**2,794**	**-**	**68,415**	**72,339**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(4,265)**	**(165)**	**(236)**	**(233)**	**(3)**	**(4,902)**
محوّل لموجودات مُحتفظ بها للبيع	**-**	**(8,666)**	**(23,549)**	**(802)**	**-**	**(33,017)**
تحويلات	**(140,129)**	**64,067**	**2,619**	**-**	**(66,686)**	**(140,129)**
إنخفاض القيمة	**(20,043)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(20,043)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**264,937**	**809,408**	**361,880**	**4,415**	**50,820**	**1,491,460**
الرصيد في 1 يناير 2023	481,267	727,269	382,577	5,348	30,869	**1,627,330**
إضافات	-	2,260	2,464	495	65,227	**70,446**
استبعادات	-	(338)	(1,514)	-	-	**(1,852)**
فروقات صرف عملات أجنبية	(57,043)	(15,382)	(5,894)	(393)	-	**(78,712)**
تحويلات	5,150	39,233	2,619	-	(47,002)	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	429,374	753,042	380,252	5,450	49,094	**1,617,212**
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في 1 يناير 2024	**109,313**	**638,700**	**349,038**	**4,636**	**-**	**1,101,687**
الاستهلاك السنة	**5,591**	**49,172**	**12,189**	**218**	**-**	**67,170**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(146)**	**(59)**	**(341)**	**(69)**	**-**	**(615)**
تحويلات	**-**	**(8,602)**	**(23,286)**	**(747)**	**-**	**(32,635)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**114,758**	**679,211**	**337,600**	**4,038**	**-**	**1,135,607**
الرصيد في 1 يناير 2023	125,082	600,558	339,247	4,832	-	**1,069,719**
استهلاك السنة	6,101	52,131	16,723	194	-	**75,149**
استبعادات	-	(338)	(1,514)	-	-	**(1,852)**
فروقات صرف عملات أجنبية	(21,870)	(13,651)	(5,418)	(390)	-	**(41,329)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	109,313	638,700	349,038	4,636	-	**1,101,687**
القيم الدفترية:						
الرصيد في 1 يناير 2023	356,185	126,711	43,330	516	30,869	**557,611**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	320,061	114,342	31,214	814	49,094	**515,525**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**150,179**	**130,197**	**24,280**	**377**	**50,820**	**355,853**

15. موجودات غير ملموسة

الشهرة	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	**217,814**	217,814
محول لموجودات محتفظ بها للبيع	**(217,814)**	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**-**	217,814

كيوإنفست

تم تخصيص الشهرة المكتسبة من خلال الاستحواذ على كيوإنفست ذ.م.م. لوحدة واحدة لتوليد النقد. وقد أجرت الإدارة اختبار انخفاض قيمة الشهرة كما في 31 ديسمبر 2024. وتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار في كيوإنفست باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم

- تخطط كيوإنفست لزيادة دخلها من الرسوم على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- تخطط كيوإنفست لتوظيف رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل منخفضة العائد إلى الاستثمارات ذات العائد الأعلى.
- تخطط كيوإنفست لمواصلة نجاحها في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيوإنفست لكسب الدخل من تحويل محفظة الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال فترة التوقعات.
- تخطط كيوإنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال الحصول على التمويل وجزئياً من خلال ودائع العملاء.
- تخطط كيوإنفست للحفاظ على الاستقرار والسيطرة على قاعدة التكاليف على مدى السنوات الخمس المقبلة.

قيمة السهم بناءً على تقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار بدفاتر مصرف قطر الإسلامي.

16. موجودات أخرى

	إيضاح	2024	2023
مشاريع قيد التطوير		**254,344**	228,512
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	16.1	**26,291**	306,359
موجودات ضريبة مؤجلة		**-**	49,223
مبالغ مدفوعة مقدماً		**46,348**	72,469
مقاصة وذمم مدينة اخرى		**244,871**	145,986
أخرى (1)		**1,642,288**	1,494,367
		2,214,142	2,296,916

إيضاحات:

(1) تتضمن قيمة عقارات تم إستملاكها مقابل تسوية موجودات تمويلية.

16. موجودات أخرى (تتمة)

16,1. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

	2024			2023		
	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية
أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**5,334**	**34,544**	**2,201,284**	3,530	-	661,829
عقود مقايضة معدلات الأرباح	**2,373**	**-**	**72,800**	5,009	-	72,800
ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**365**	**339,982**	**2,984,652**	57,912	231,022	8,764,638
عقود مقايضة معدلات الأرباح	**9,395**	**-**	**2,912,000**	223,332	4,519	5,339,880
عقود مقايضة عملات	**8,824**	**-**	**179,605**	13,873	-	182,000
ج) محتفظ بها كتحوط لصافي استثمارات العمليات الأجنبية						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**-**	**-**	**-**	-	9,283	554,207
د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة						
عقود مقايضة عملات	**-**	**-**	**-**	1,832	-	273,000
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**-**	**-**	**-**	871	-	89,642
	26,291	**374,526**	**8,350,341**	306,359	244,824	15,937,996

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

17. أرصدة من بنوك

	2024	2023
مطلوبات وكالة	**13,556,654**	8,289,527
مرابحة سلع دائنة	**8,491,300**	10,722,425
اتفاقيات إعادة الشراء	**1,891,420**	1,272,293
حسابات جارية	**45,049**	113,454
مضاربة دائنة	**32,760**	36,400
	24,017,183	20,434,099

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى 36 شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح 3.30٪ إلى 5.75٪ (2023: فترات استحقاق تصل إلى 36 شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح 1.1٪ إلى 6.45٪). بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة كضمان مقابل قروض اتفاقيات إعادة الشراء 2,364 مليون ريال قطري (2023: 1,518 مليون ريال قطري).

18. حسابات العملاء الجارية

حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:	2024	2023
– حكومة	**1,741,799**	698,214
– مؤسسات مالية غير مصرفية	**207,244**	181,082
– شركات	**4,025,162**	3,778,554
– أفراد	**10,454,843**	9,990,255
	16,429,048	14,648,105

19. صكوك تمويل

	2024	2023
الرصيد كما في 1 يناير	**14,668,250**	12,453,056
الصادرة خلال السنة	**2,730,000**	3,640,000
ناقصا: الاسترداد خلال السنة	**(3,640,000)**	(1,454,180)
ارباح مستحقة	**(3,503)**	15,012
(خصم) / علاوة غير مطفأة	**(8,618)**	17,679
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(4,609)**	(3,317)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**13,741,520**	14,668,250

تتضمن شروط ترتيب الصكوك المذكورة أعلاه نقل بعض الموجودات المحددة بما في ذلك الموجودات الأصلية المؤجرة وموجودات الاجارة والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمجموعة إلى مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة، وهي شركة تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

في 31 ديسمبر	2024	2023
مرابحة	**3,016,002**	4,695,844
إجارة	**12,330,441**	11,806,123
إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك	**15,346,443**	16,501,967

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية للسنة المشمولة بالتقرير:

سنة الاستحقاق	2024	2023
2024	**-**	3,640,000
2025	**7,098,000**	7,098,000
2026	**164,577**	169,187
2028	**3,640,000**	3,640,000
2029	**2,730,000**	-
	13,632,577	14,547,187

إن سندات الدين المذكورة أعلاه تشتمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه 3.53٪ (2023: 15.3٪).

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

20. مطلوبات أخرى

	إيضاح	2024	2023
مصروفات مستحقة		**382,863**	461,078
شيكات مقبولة الدفع		**428,183**	409,855
دفعات مقدمة من عملاء		**15,703**	33,931
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (1)		**229,323**	226,013
دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي		**410,446**	664,218
تأمينات نقدية		**230,163**	319,029
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		**115,133**	107,630
صندوق التقاعد		**2,128**	648
قبولات		**31,043**	49,596
خطابات وإعتمادية وخطابات ضمان تحت التسوية		**229,403**	228,448
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	16.1	**374,526**	244,824
أخرى		**264,643**	376,302
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية		**112,187**	81,520
		2,825,744	3,203,092

ملاحظة:

(1) الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

	2024	2023
الرصيد في 1 يناير	**226,013**	213,997
المكون خلال السنة (إيضاح 29)	**22,612**	22,761
مدفوعات خلال السنة	**(11,231)**	(6,873)
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع	**(19,823)**	-
حركات أخرى	**11,752**	(3,872)
الرصيد في 31 ديسمبر	**229,323**	226,013

21. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

	2024	2023
رصيد أشباه حقوق الملكية قبل الحصة من الأرباح	**106,430,580**	104,493,567
يضاف: صافي الربح العائد الى حاملي حقوق أشباه حقوق الملكية	**4,988,338**	4,221,622
يخصم: أرباح مدفوعة خلال السنة	**(2,907,243)**	(2,587,328)
إجمالي رصيد أشباه حقوق الملكية بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة	**108,511,675**	106,127,861

	2024	2023
حصة أرباح اشباه حقوق الملكية للسنة قبل حصة البنك كمضارب	**11,249,915**	9,819,465
يخصم: حصة مضارب	**(6,261,577)**	(5,597,843)
إجمالي الربح الموزع لأشباه حقوق الملكية للسنة	**4,988,338**	4,221,622

	2024	2023
حسب النوع:		
حسابات لأجل	**87,351,811**	87,027,251
حسابات توفير	**19,416,431**	17,476,223
حسابات تحت الطلب	**1,743,433**	1,624,387
الإجمالي	**108,511,675**	106,127,861
حسب القطاع:		
أفراد	**48,876,877**	47,349,904
شركات	**14,540,527**	15,997,360
مؤسسات مالية غير بنكية	**6,022,153**	5,461,438
حكومة	**37,811,108**	36,092,150
بنوك	**1,261,010**	1,227,009
الإجمالي	**108,511,675**	106,127,861

	2024	2023
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة	**108,511,675**	106,127,861
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	**53,963**	58,554
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**108,565,638**	106,186,415

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

22. حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	2024	2023
31 ديسمبر	**2,362,932**	2,362,932

كما في 31 ديسمبر 2024 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من 2,363 مليون سهم عادي (2023: 2,363 مليون سهم عادي) لها قيمة اسمية بقيمة 1 ريال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لكل حامل سهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) احتياطي قانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يحول 10٪ من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا 100٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطرية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن 100٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة 2.5٪ عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر 149.7 مليون ريال قطري (2023: 310.9 مليون ريال قطري).

(د) احتياطي عام

وفقا للنظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العمومية تحويل جزء من صافي الأرباح إلى الاحتياطي العام، وذلك بناء على قرار الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) ارباح مدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. ويتم توزيع هذه الأرباح على حاملي الأسهم العادية فقط في حدود النقد المستلم.

(و) احتياطي القيمة العادلة

	2024	2023
رصيد افتتاحي	**(18,637)**	197,141
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	**(69,382)**	(222,196)
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	**3,076**	1,626
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:		
(النقص) / الزيادة في احتياطي القيمة العادلة	**(9,254)**	26,239
حصة أشباه حقوق الملكية	**4,257**	3,000
إعادة تقييم استثمارات عقارية:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**637**	(40,147)
حصة أشباه حقوق الملكية	**334**	15,700
	(88,969)	(18,637)

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل شيء إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (2023: لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة).

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

22. حقوق الملكية (تتمة)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 15 يناير 2025 توزيعات أرباح نقدية إضافية بنسبة 55% من رأس المال المدفوع بقيمة 1,299.6 مليون ريال قطري - بواقع 0.55 ريال قطري للسهم الواحد، مما يرفع إجمالي توزيعات الأرباح النقدية خلال العام إلى 80% من رأس المال المدفوع بقيمة 1,890.3 مليون ريال قطري - بواقع 0.80 ريال قطري للسهم الواحد (2023: 72.5% من رأس المال المدفوع البالغ 1,713.1 مليون ريال قطري - 0.725 ريال قطري للسهم) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية السنوي.

وكان مجلس الإدارة قد وافق على توزيع أرباح نقدية مرحلية عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024 بواقع 0.25 ريال قطري للسهم، بقيمة إجمالية 590.7 مليون ريال قطري وقد تم دفع هذا المبلغ للمساهمين في عام 2024.

23. حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.م. (34.38٪) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (0.29٪) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (51٪) وبيت التمويل العربي (0.007٪) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (17.39٪).

24. صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري خلال سنة 2015. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات + هامش على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. خلال عام 2021، انقضت الفترة الأولى لإعادة تحديد معدل الربح وتمت إعادة تجديد معدل ربح سنوي جديد للسنوات الست القادمة. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سبتمبر 2016 قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ 2 مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات + هامش على أن يتم إعادة تعيينها كل ست سنوات. بحلول نهاية ديسمبر 2022، إنقضت فترة إعادة تحديد معدل الربح الأولى وتمت إعادة تحديد معدل ربح سنوي جديد إعتباراً من 1 يناير 2022 للسنوات الست القادمة.

25. صافي إيرادات أنشطة التمويل

الدخل من:	2024	2023
مرابحة	**6,126,963**	5,602,269
مساومة	**1,880,018**	1,475,363
إجارة منتهية بالتمليك	**1,576,790**	1,501,826
أُخرى	**183**	272
	9,583,954	8,579,730

26. صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	2024	2023
إيراد من أدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	**2,438,800**	2,246,106
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية	**(1,273,943)**	(1,016,915)
صافي خسارة من بيع أدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	**(14)**	(255)
صافي الربح من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالقيمة العادلة	**126,912**	78,737
ربح القيمة العادلة من أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**96,667**	30,505
إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	**83,461**	82,715
إيراد توزيعات أرباح	**114,832**	114,552
	1,586,715	1,535,445

27. صافي إيرادات رسوم وعمولات

	2024	2023
دراسة جدوى أتعاب إدارة مرافق	**209,123**	296,717
عمولات اعتمادات وخطابات ضمان	**64,501**	62,338
رسوم خدمات مصرفية	**788,484**	700,165
أتعاب استشارية	**1,878**	17,667
أخرى	**182,180**	147,883
	1,246,166	1,224,770
مصروف رسوم وعمولات	**(378,816)**	(335,525)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**867,350**	889,245

28. صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	2024	2023
تعامل بعملات أجنبية	**112,407**	144,639
خسارة عقود مقايضة العملات الاجنبية	**(62,337)**	(96,040)
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**43,995**	1,864
	94,065	50,463

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

29. تكاليف الموظفين

	2024	2023
رواتب ومنافع أخرى	**631,980**	619,962
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**13,717**	13,267
تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح 20)	**22,612**	22,761
	668,309	655,990

30. مصروفات أخرى

	2024	2023
أتعاب قانونية ومهنية	**41,050**	45,127
إيجار	**39,339**	38,449
مصاريف خدمات	**80,643**	68,251
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**25,500**	25,500
مصاريف تقنية المعلومات	**79,706**	60,248
مصاريف دعاية وتسويق	**27,618**	17,466
اتصالات ومرافق	**37,668**	37,566
رسوم اشتراكات	**5,746**	5,787
إصلاحات وصيانة	**13,182**	12,399
تكاليف تأمين	**4,939**	6,168
مصاريف أخرى	**58,216**	69,130
	413,607	386,091

31. مصروف الضريبة

	2024	2023
السنة الحالية	**29,874**	12,948
إجمالي المصروف الضريبي	**29,874**	12,948

تأثير تشريع الركيزة الثانية

لقد التزمت دولة قطر، وهي الولاية القضائية للشركة الأم، بتبني وتنفيذ قواعد مكافحة تآكل القاعدة الضريبية العالمية ("GloBE")، الركيزة الثانية، والتي تتضمن آليات متعددة تهدف إلى ضمان احتفاظ الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى بمعدل ضريبي فعلي أدنى يبلغ 15% في كل ولاية قضائية تعمل فيها المجموعة. وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، فإن عمليات الشركة الأم في قطر معفاة من الضرائب، والتي من المتوقع أن تخضع لضريبة محلية إضافية مؤهلة بنسبة 15% اعتبارًا من 1 يناير 2025.

أجرت المجموعة تقييماً لتعرضها المحتمل لضرائب الدخل وفقاً للركيزة الثانية بناءً على الإبلاغ عن كل دولة على حدة لعام 2023 والمعلومات المالية لعام 2024 للكيانات المكونة للمجموعة. وقد نظرت المجموعة في إعفاء الملاذ الآمن الانتقالي (TCSH) الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2024. وبناءً على التحليل، فإن معظم الولايات القضائية تلبي متطلبات الملاذ الآمن الانتقالي، وبالتالي فإن ضريبة الدخل للركيزة الثانية تعتبر صفراً في تلك الولايات القضائية. إن الولايات القضائية التي لا تستوفي متطلبات TCSH، إما أنها لا تخضع لآلية فرض أعباء ضريبية بموجب GloBE في عام 2024 أو لا يُتوقع أن تؤدي إلى فرض أي ضريبة دخل وفقاً للركيزة الثانية. تواصل المجموعة متابعة التطورات التشريعية للركيزة الثانية، حيث تقوم المزيد من البلدان بسن قواعد نموذج الركيزة الثانية، لتقييم التأثير المستقبلي المحتمل على بيان الدخل الموحد والمركز المالي والتدفقات النقدية. طبقت المجموعة الاستثناء الإلزامي للاعتراف والإفصاح عن المعلومات حول الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل على الركيزة الثانية. ضرائب الدخل وفقاً للركيزة الثانية هي صفر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

في 23 ديسمبر 2024، وافق مجلس الشورى في دولة قطر على تعديلات على أحكام محددة لقانون ضريبة الدخل الصادر بموجب القانون رقم 24 لسنة 2018. أشار إعلان صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى أن التعديلات تشمل ضريبة محلية إضافية بحد أدنى سيتم تنفيذها في دولة قطر اعتبارًا من 1 يناير 2025، مما يضمن الامتثال للمعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

32. مطلوبات والتزامات محتملة

	2024	2023
(أ) المطلوبات المحتملة		
تسهيلات غير مستغلة	**8,434,271**	8,241,818
ضمانات	**10,470,912**	9,103,126
اعتمادات مستنديه	**740,849**	779,939
	19,646,032	18,124,883
(ب) التزامات		
التزام استثمار	-	351,098
الاجمالي	**19,646,032**	18,475,981

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة.بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

33. تركز الموجودات والمطلوبات وأشباه حقوق الملكية

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركز الموجودات وأشباه حقوق الملكية حسب التوزيع الجغرافي:

2024	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,929,645	-	253,890	-	499,531	8,683,066
مستحقات من بنوك	1,807,842	120,936	343,316	48,891	167,265	2,488,250
موجودات تمويل	118,117,426	1,376,007	2,533,816	2,420,409	826,358	125,274,016
استثمارات مالية	48,315,749	2,196,313	1,988,710	313,646	193,828	53,008,246
استثمارات في شركات زميلة	1,100,365	-	-	-	-	1,100,365
استثمارات عقارية	1,968,187	48,509	451,097	-	-	2,467,793
موجودات ثابتة	296,602	-	58,509	-	742	355,853
موجودات أخرى	2,053,352	80,234	3,736	-	76,820	2,214,142
موجودات شركة تابعة محتفظ بها للبيع	1,629,643	162,416	1,194,324	2,110,846	90,816	5,188,045
إجمالي الموجودات	183,218,811	3,984,415	6,827,398	4,893,792	1,855,360	200,779,776
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	9,018,669	6,566,363	5,158,661	-	3,273,490	24,017,183
الحسابات الجارية للعملاء	15,704,696	28,894	144,184	-	467,946	16,429,048
صكوك تمويل	-	-	13,741,520	83,328	-	13,741,520
مطلوبات أخرى	2,648,578	989	51,073	-	125,104	2,825,744
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	823,287	1,795,595	792,026	4,074	14,817	3,429,799
إجمالي المطلوبات	28,195,230	8,391,841	19,887,464	87,402	3,881,357	60,443,294
أشباه حقوق الملكية	97,302,672	4,558,806	4,401,220	2,116,085	186,855	108,565,638
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	125,497,902	12,950,647	24,288,684	2,203,487	4,068,212	169,008,932

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

33. تركز الموجودات والمطلوبات وأشباه حقوق الملكية

القطاع الجغرافي (تتمة)

2023	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,410,769	-	185,918	-	440,646	8,037,333
مستحقات من بنوك	2,473,530	4,276	470,895	140,212	172,960	3,261,873
موجودات تمويل	115,053,618	1,119,866	2,453,151	2,870,477	883,731	122,380,843
استثمارات مالية	41,646,770	2,031,911	2,280,552	1,877,144	176,895	48,013,272
استثمارات في شركات زميلة	1,127,659	-	-	-	-	1,127,659
استثمارات عقارية	2,601,180	48,509	656,175	-	-	3,305,864
موجودات ثابتة	452,341	-	58,824	-	4,360	515,525
موجودات غير ملموسة	216,056	-	-	-	1,758	217,814
موجودات أخرى	1,870,356	172,759	165,486	-	88,315	2,296,916
إجمالي الموجودات	172,852,279	3,377,321	6,271,001	4,887,833	1,768,665	189,157,099
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	5,550,931	7,691,224	5,403,002	-	1,788,942	20,434,099
الحسابات الجارية للعملاء	13,905,764	10,099	121,352	117,336	493,554	14,648,105
صكوك تمويل	-	-	14,668,250	-	-	14,668,250
مطلوبات أخرى	2,915,102	82,461	139,439	2,903	63,187	3,203,092
إجمالي المطلوبات	22,371,797	7,783,784	20,332,043	120,239	2,345,683	52,953,546
أشباه حقوق الملكية	93,306,153	4,790,291	5,116,140	2,562,373	411,458	106,186,415
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	115,677,950	12,574,075	25,448,183	2,682,612	2,757,141	159,139,961

ألف ريال قطري

34. العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	2024	2023
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	**4,605,321**	4,305,205
يخصم: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي	**(218,643)**	(218,643)
الربح للسهم الواحد	**4,386,678**	4,086,562
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالالف)	**2,362,932**	2,362,932
الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**1.86**	1.73

35. النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	2024	2023
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)	**2,270,158**	1,507,687
مستحقات من بنوك	**2,353,849**	3,101,035
	4,624,007	4,608,722

36. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون تأثير كبير وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	2024		2023	
	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة
موجودات:				
إجمالي موجودات تمويلية واخرى	**2,834,897**	**20,576,868**	3,025,685	20,409,194
مطلوبات:				
حسابات العملاء الجارية	**504**	**241,329**	1,006	190,865
أشباه حقوق الملكية:				
حسابات الإستثمار التشاركية	**250,330**	**990,549**	280,195	1,371,566
بنود خارج بيان المركز المالي:				
مطلوبات محتملة وضمانات والتزامات أخرى	**-**	**83,860**	14,184	114,710
بنود بيان الدخل الموحد:				
الربح من أنشطة التمويل	**213,422**	**1,642,056**	150,451	1,404,859
أرباح ودائع مدفوعة	**6,487**	**57,947**	2,154	67,625
أخرى	**9,819**	**20,686**	7,765	26,965

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

	2024	2023
منافع قصيرة الأجل للموظفين	**91,622**	92,776
منافع طويلة الأجل أخرى	**4,733**	6,052
	96,355	98,828

ألف ريال قطري

37. الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

38. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

39. صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتكوين مخصصات خلال العام 2024 بمبلغ 115.1 مليون ريال قطري (2023: 107.6 مليون ريال قطري) بما يتمثل 2.5٪ من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة 2010.

ألف ريال قطري

40. موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع

في 31 ديسمبر 2024، قرر مجلس إدارة المجموعة بيع جزء من الحصة في شركة كيو إنفست ذ.م.م.، وهي شركة تابعة مملوكة جزئياً ومرخصة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمزاولة أنشطة مصرفية مختلفة.

من المتوقع أن تكتمل عملية بيع شركة كيو إنفست ذ.م.م. في غضون عام من تاريخ إعداد التقرير. في 31 ديسمبر 2024، تم تصنيف شركة كيو إنفست ذ.م.م. كمجموعة محتفظ بها للبيع وقياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع.

البنود الرئيسية للموجودات والمطلوبات لشركة كيوإنفست ذ.م.م.بإعتبارها محتفظ بها للبيع كما في 31 ديسمبر 2024 هي كما يلي.

	2024
أرصدة لدى البنوك	292,532
موجودات تمويل	448,943
استثمارات مالية	3,062,841
استثمارات في شركات زميلة	55,593
استثمارات عقارية	918,939
موجودات ثابتة	562
موجودات غير ملموسة	1,758
موجودات أخرى	190,821
الشهرة	216,056
موجودات محتفظ بها للبيع	5,188,045
المطلوبات	
أرصدة من بنوك	3,061,952
مطلوبات أخرى	367,847
المطلوبات المرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع	3,429,799
صافي الموجودات المرتبطة مباشرة بالمجموعة المستبعدة	1,758,246
إجمالي الدخل الشامل:	
احتياطي القيمة العادلة	(106,403)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	35,956
احتياطي مجموعة تابعة محتفظ بها للبيع	(70,447)

خلال سنة 2024، وبلغت النتائج التشغيلية للمجموعة المحتفظ بها للبيع 7.3 مليون ريال قطري وتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحد كما في 31 ديسمبر 2024

40. موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع (تتمة)

صافي التدفقات النقدية لشركة كيو إنفست ذ.م.م. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 هي كما يلي:

	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**(34,434)**	(45,369)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**(289,165)**	24,140
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**306,768**	(41,518)
صافي التدفقات النقدية	**(16,831)**	(62,747)

	2024
موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة	**324,503**
مطلوبات والتزامات محتملة	**448,922**

41. موارد أموال الأعمال الخيرية

	2024	2023
إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة	**100**	105
استخدامات أموال الأعمال الخيرية أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	**(2)**	(60)
النقص في الموارد عن الاستخدامات	**98**	45

42. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة 2023 متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع أرقام سنة 2024. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

معلومات إضافية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

كما في 31 ديسمبر	2024	2023
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**7,929,609**	7,410,707
مستحقات من بنوك	**2,597,695**	2,919,482
موجودات تمويل	**123,126,840**	119,827,556
استثمارات مالية	**52,377,207**	44,661,753
استثمارات في شركات زميلة وشركات تابعة	**3,620,960**	3,602,809
استثمارات عقارية	**1,416,955**	1,303,844
موجودات ثابتة	**294,044**	448,738
موجودات أخرى	**2,031,766**	1,873,905
إجمالي الموجودات	**193,395,076**	182,048,794
المطلوبات		
مستحق لبنوك	**23,653,072**	17,192,361
حسابات العملاء الجارية	**15,820,586**	13,994,454
صكوك تمويل	**13,741,520**	14,668,250
مطلوبات أخرى	**4,040,773**	4,160,336
إجمالي المطلوبات	**57,255,951**	50,015,401
أشباه حقوق الملكية		
حسابات الاستثمار التشاركية	**104,595,888**	102,245,691
الاحتياطيات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية	**53,963**	58,554
	104,649,851	102,304,245
حقوق الملكية		
رأس المال	**2,362,932**	2,362,932
احتياطي قانوني	**6,353,459**	6,353,459
احتياطي مخاطر	**3,102,283**	2,952,553
احتياطي عام	**79,485**	79,485
احتياطي القيمة العادلة	**17,151**	91,043
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(84,761)**	(79,128)
احتياطيات أخرى	**212,058**	212,058
أرباح مدورة	**15,446,667**	13,756,746
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**27,489,274**	25,729,148
صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**31,489,274**	29,729,148
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية	**193,395,076**	182,048,794
موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة	**10,520**	10,520
مطلوبات محتملة والتزامات	**19,817,246**	18,135,544

معلومات إضافية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ألف ريال قطري

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2024	2023
صافي إيراد أنشطة التمويل	**9,308,703**	8,380,304
صافي إيراد أنشطة الاستثمار	**1,412,206**	1,405,425
حصة حملة الصكوك من الربح	**(451,866)**	(372,991)
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار	**10,269,043**	9,412,738
إيراد رسوم وعمولات	**1,233,075**	1,187,243
مصروف رسوم وعمولات	**(377,488)**	(333,589)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**855,587**	853,654
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	**49,490**	35,522
الحصة من نتائج شركات زميلة	**59,552**	43,507
إجمالي الإيرادات	**11,233,672**	10,345,421
تكاليف الموظفين	**(562,484)**	(524,563)
استهلاك وإطفاء	**(63,174)**	(69,524)
مصروفات أخرى	**(342,859)**	(300,018)
إجمالي المصاريف	**(968,517)**	(894,105)
صافي استرداد انخفاض قيمة استثمارات مالية	**264**	111
صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل	**(910,753)**	(1,065,574)
صافي خسائر انخفاض قيم أخرى	**(39,520)**	(14,554)
صافي الربح للفترة قبل صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية	**9,315,146**	8,371,299
ناقصًا: صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية	**(4,766,915)**	(4,059,383)
صافي الربح للسنة	**4,548,231**	4,311,916

www.qib.com.qa